جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

مخبر التوطين: الدراسات القانونية والبيئية

أطروحة

لنيل شهادة دكتوراه ل م د

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية **الشعبة: العلوم السياسية**

الاختصاص: إدارة دولية

من إعداد:

كنزة فني

بعنوان

منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
السيد صالح زياني	أستاذ تعليم عالي	بجامعة باتنة1	رئيسا
السيد ة وداد غزلاني	أستاذة تعليم عالي	بجامعة 8ماي 45 قالمة	مشرفا ومقررا
السيد عبد الحق زغدار	أستاذ تعليم عالي	بجامعة باتنة1	ممتحنا
السيد جمال منصر	أستاذ محاضر أ	بجامعة 8ماي 45 قالمة	ممتحنا
السيد زين العابدين معو	أستاذ محاضر أ.	بجامعة أم البواقي .	ممتحنا
السيد رابح زغوني	أستاذ محاضر أ	بجامعة 8ماي 45 قالمة	ممتحنا

الموسم الجامعي 1438-1439/ 2017-2018

ملخص:

أسفرت نهاية الحرب الباردة عن تغيرات جذرية على مستوى المفاهيم، التهديدات، والفواعل، حيث تمّ الانتقال من المفهوم التقليدي للأمن إلى المفهوم الجديد، ومن التهديدات العسكرية إلى التهديدات الأمنية الجديدة، ومن الدولة كفاعل وحيد وموحد إلى فواعل ما تحت وما فوق دولاتية، وقد مسّت هذه التغيرات العديد من الجهات على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي، التي انتقلت من كونها حلف للدفاع الجماعي ضد التهديدات العسكرية، إلى حلف للأمن التعاوني ما دفع بها إلى تبني أدوار وطيدة الصلة بإدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة، التي تعتبر قوام هوياتي مهم للمنظمة بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

و تمّ تسليط الضوء على هذه المقاربة في المفهوم الإستراتيجي لعام 1991، والتركيز عليها كأحد المواضيع الأساسية في مفهوم عام 1999، لتصبح من بين أهم ثلاث قضايا مع مفهوم عام 2010، حيث تقوم على الإدارة المدنية –العسكرية كما جاء في المفهوم الأخير لكن مابين النص المعتمد على المفاهيم الإستراتيجية، وما بين الممارسة المرتبطة بالأداء العملياتي للمنظمة على ضوء الطبيعة الجديدة للتهديدات الأمنية، لم تتمكن المنظمة من التطبيق الفعلي للآليات المدنية، واستمرت في تعزيز الآليات العسكرية، وهو ما أثبتته إدارتها للأزمة في كل من كوسوفو وليبيا، ما خلف العديد من التبعات التي أسهمت في تأزيم الأوضاع الأمنية بدلا من التقليل من حدتها، ما حال دون تحقيق الفاعلية في الأداء تماشيا وفكرة التناسبية بين الآليات والتهديدات.

الكلمات المفتاحية: منظمة حلف شمال الأطلسي، التهديدات الأمنية الجديدة، المفاهيم الإستراتيجية، مقاربة إدارة الأزمة، الآليات المدنية، الآليات العسكرية.

Abstract:

Post Cold War area has witnessed radical changes on concepts, threats, and actors, there was a transition from traditional security concept to the new one, and from military threats to new security threats, also from the state as the unique and the sole actor to intra and supra-state actors, this transition has a clear influence on security environment.

North Atlantic Treaty Organization, that was a collective defense alliance during the Cold War, has been influenced by these changes, then it becomes a cooperative security alliance, on the light of the new security environment, NATO has tackled with new security threats management through an important identical component which is crisis management approach.

In 1991 strategic concept, NATO has mentioned the crisis management approach in brief, but with 1999 strategic concept, the approach was a main subject, whereas; in 2010 concept, the approach was one of three main core tasks, this approach focuses on civil-military management of new security threats, but NATO dealing with these threats shows a huge gap between theoretical level based on strategic concept mainly the one of 2010, and the operational performance.

Neither crisis management in Kosovo, nor in Libya was based on civil mechanisms, instead; it was based on military mechanisms, so that influences negatively the security environment, and affects NATO performance' effectiveness on the light of the compatibility between threats and mechanisms.

Key words: NATO, new security threats, strategic concepts, crisis management approach, civil mechanisms, military mechanisms.

"From the very beginning of NATO, it was recognized that while defense cooperation was the first and most urgent requirement, this was not enough…**security today is far more than a military matter**. The strengthening of political consultation and economic cooperation, the development of resources,…all these can be as important, or even more important for the protection of the security of a nation, or an alliance, than the building of a battleship or the equipping of an army."

Report of the "Committee of Three" on Non-Military Cooperation in NATO.

□□ □

نحمد الله عز وجلّ الذي وفقنا لانجاز هذا العمل
راجين أن يكون علما ينتفع به
كما يسرنا أن نشكر الأستاذة الدكتورة المشرفة على
دعمها الدائم والمستمر "وداد غزلاني"
والشكر موصول للجنة المشرفة على مناقشة هذا العمل، وإلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة

خطــة الدراســـــة:

مقدمة:

الفصل الأول: منظمة حلف شمال الأطلسى على ضوء الخارطة الجديدة للأمن الدولى

المبحث الأول: خارطة الأمن الدولي: من الأمن التقليدي إلى الأمن الجديد

المطلب الأول: مقاربة نظرية للبيئة الأمنية التقليدية

المطلب الثاني: إعادة صياغة مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الثالث: المستجدات الأمنية والبيئة الأمنية الجديدة: مقاربة نظرية

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي على ضوء النظريات الوضعية وما بعد الوضعية

المطلب الأول النظرية الواقعية: الأداء العسكري التقليدي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية: الأداء المؤسساتي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: النظرية البنائية: منظمة حلف شمال الأطلسي كبناء اجتماعي

المطلب الرابع: نظرية الأمننة: دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي من منظور الخطابات

الفصل الثاني: المفاهيم الإستراتيجية لمنظمة حلف شمال الأطلسي: قراءة في السياقات والمضامين

المبحث الأول: معاهدة واشنطن: دراسة في السياقات

المطلب الأول: السياق التاريخي والوظيفي لمعاهدة واشنطن

المطلب الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي مابين التجديد والاستمرارية: أزمة هوية

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة: قراءة في المفاهيم الإستراتيجية

المطلب الأول: متغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة-خصائص النظام الدولي الجديد-

المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية ضمن البيئة الأمنية الجديدة: من الدفاع الجماعي إلى الأمن التعاوني

المطلب الثالث: منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة: من المفهوم إلى الأداء

المبحث الثالث: منظمة حلف شمال الأطلسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001: السياقات والمفاهيم

المطلب الأول: تموضع المنظمة ضمن البيئة الأمنية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: الأمن عبر الشراكة

المطلب الثالث: المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام2010: مقاربة الإدارة المدنية-العسكرية للأزمة

الفصل الثالث: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة في كوسوفو وليبيا: دراسة مقارنة بين النص والممارسة

المبحث الأول: منظمة حلف شمال الأطلسي وإدارة الأزمة في كوسوفو

المطلب الأول: السياق التاريخي لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو

المطلب الثاني: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو

المطلب الثالث: تبعات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي وإدارة الأزمة في ليبيا

المطلب الأول: العوامل السياقية لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا

المطلب الثاني: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة الليبية

المطلب الثالث: انعكاسات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين آليات إدارة الأزمة وواقع الأداء على ضوء التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: مقاربة إدارة الأزمة في كوسوفو: مقارنة بين المفهومين الإستراتيجيين لعامي1991 و1999 وبين الأداء العملياتي

المطلب الثاني: مقاربة إدارة الأزمة في ليبيا: مقارنة بين المفهوم الإستراتيجي لعام 2010كإطار نظري وبين واقع الأداء

المطلب الثالث: الإدارة المدنية –العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة: الواقع والمتطلبات والآفاق

الخاتمة

مقدمـــــة:

شهدت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات ملحوظة على العديد من المستويات، سواء ما تعلق بالمفاهيم، القضايا، أو الفواعل، الشيء الذي جعل منها نقطة تحول مفصلية في تحديد مفهوم الأمن، وفي طرح تهديدات أمنية جديدة، وظهور فواعل بخلاف الدولة، ضمن ما سمي بموجة التعميق والتوسيع التي شهدها المفهوم.

فقد تمّ الانتقال من المفهوم التقليدي للأمن إلى المفهوم الجديد، ليتم بذلك التعامل مع تهديدات غير تقليدية من قبيل الطاقة، البيئة، والإرهاب... ، في ظل بروز النزعة التوسعية المتجاوزة لفكرة الدولة كفاعل وحيد وموحد إلى فواعل ما فوق وما تحت دولاتية، الأمر الذي سمح لهذه الفواعل بأن تتبنى أدوار في النظام الدولي وليد فترة ما بعد الحرب الباردة، ويحدث هذا في ظل بروز دور المنظمات الدولية سواء الإقليمية أو العالمية، الحكومية أو غير الحكومية، ضمن دائرة التأثير والتأثر بمجريات الأحداث في البيئة الأمنية الجديدة.

وتعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي من بين أهم المنظمات الإقليمية التي أدت دورا بارزا خلال الحرب الباردة في مواجهة التهديدات التقليدية، كونها حلف عسكري دفاعي، يسعى إلى تحقيق أمن الدول الأعضاء عبر الدفاع الجماعي، لتستمر بعد الحرب الباردة في أداء مجموعة من الأدوار على إثر أزمة الهوية التي شهدتها في أعقاب هذه الفترة، ما دفع المنظمة إلى صياغة سلسلة من المفاهيم الإستراتيجية التي تتماشى والمتغيرات الجديدة، من أجل ضمان الاستمرارية والبقاء واعتبرت هذه المفاهيم كأجندة أمنية وسياسية، خاصة تلك التي تمت صياغتها عام 1991، و1999، و2010، والتي أوجدت من خلالها مقاربة إدارة الأزمة كمقاربة حديثة لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة.

جاءت مقاربة إدارة الأزمة مع المفهوم الاستراتيجي لعام 1991، ليتم التركيز عليها أكثر مع المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، ثمّ لتكون من بين ثلاث أهم قضايا سلطت عليها المنظمة الضوء مع المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، حيث قامت هذه المقاربة على آليات مدنية وعسكرية خاصة مع المفهوم الأخير، لتشكل بذلك حجر زاوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في التعامل مع عديد التهديدات الأمنية التي عرفتها بيئة ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وعلى إثر مقاربة إدارة الأزمة، قامت المنظمة بالتدخل لإدارة العديد من الأزمات سواء ضمن حدودها وهو الحال مع كوسوفو، أو التحرك فيما وراء الحدود، وهو الوضع بالنسبة لليبيا.

وارتبطت إدارة الأزمة في كوسوفو بالمفهومين الإستراتيجيين لعامي 1991 و1999، أمّا إدارة الأزمة في ليبيا فقد جاءت توافقا مع المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010، كون هذه الأزمات وطيدة الصلة بالعديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي استلزمت على المنظمة التعامل معها، في ظل سعيها لحماية أمن الدول الأعضاء وكذا السلم والأمن الدوليين، لتكون بذلك أمام تحدي فعلي في تحديد الآليات المناسبة لإدارة هذه التهديدات، ما يوجب إيجاد التوافق بين ما جاء في المفاهيم الإستراتيجية سالفة الذكر حول آليات إدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة ببعديها المدني والعسكري، وبين واقعية إدارة المنظمة لها، ما يتوجب توفر التناسبية بين آليات الإدارة وطبيعة التهديدات في ظل ثنائية النص والممارسة.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على موضوع مهم يرتبط بالتهديدات الأمنية الجديدة المهددة للسلم والأمن الدوليين، على ضوء مجموعة من الآليات التي جاءت بها منظمة حلف شمال الأطلسي للتعامل معها وإدارتها:

- التركيز على إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة، التي تعتبر لصيقة بالأزمات التي شهدتها بيئة ما بعد الحرب الباردة ومطلع القرن الحادي والعشرين، حيث من خلالها سيتم تسليط الضوء على التهديدات الأمنية الجديدة، والآليات التي قامت المنظمة بوضعها وتسطيرها في خضم مجموعة المفاهيم الإستراتيجية التي صاغتها من أجل التعامل معها.
- كشف الغطاء عن فكرة التناسبية بين طبيعة التهديدات وآليات الإدارة.
- إبراز طبيعة تعامل منظمة حلف شمال الأطلسي مع التهديدات الأمنية الجديدة على أرض الواقع، وتجاوز التركيز على المستوى النظري (المفاهيم الإستراتيجية).
- تسليط الضوء على الأزمة في كل من كوسوفو وليبيا ، لارتباطهما بصفة مباشرة بأهم المفاهيم التي صاغتها المنظمة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ممّا يجعل من هذه الآليات محل مساءلة لقياس مدى فاعليتها، وتحديد الأنسب من بينها.

أسباب اختيار الموضوع: يكمن الاهتمام بدراسة هذا الموضوع في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، كونه يثير مسألة حساسة ترتبط بالدول العربية بشكل خاص ودول العالم بشكل عام، والتي تتمحور حول التهديدات الأمنية الجديدة، وطريقة إدارتها من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي، التي من شأنها إمّا الإدارة الفعّالة لها، أو زيادة تأزيمها وحدتها:

- **الأسباب الموضوعية:** تتمحور هذه الأخيرة حول مجموعة من النقاط تتمثل في:

1. الوقوف على القيمة الفعلية للدراسة التي تنصب على إدارة المنظمة لمجموعة من الأزمات وثيقة الصلة بالتهديدات الأمنية الجديدة والتي مست دول عربية على غرار ليبيا، لذلك فمن الضروري فهم طبيعة إدارة هذه التهديدات على ضوء التبعات التي تخلفها.

2. التعرف على فعلية الدور الذي تؤديه منظمة حلف شمال الأطلسي في الدول العربية وكذا الدول التي تقع خارج حدودها الجغرافية عبر مقاربة إدارة الأزمة، ما من شأنه رفع اللبس عن آليات الإدارة الفعلية للأزمات على أرض الواقع.
3. استفادة المكتبة العربية والجامعية من هذه الدراسة، كونها تسلط الضوء على معرفة آليات إدارة المنظمة للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة خاصة في العالم العربي، في ظل افتقارها لهذا النوع من الدراسات.

- **الأسباب الذاتية:** تتلخص الأسباب الذاتية في مجموعة من النقاط التالية:

1. الرغبة في دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي كونها المنظمة التي شهدت العديد من التعديلات على مستوى الهوية والهياكل، من أجل ضمان الاستمرارية وتحولها من منظمة عسكرية فقط إلى منظمة أمنية تعنى بالقضايا فيما وراء الحدود، فإن أمكن القول هي عبارة عن منظمة طموحة تدفع إلى تسليط الضوء عليها ومحاولة فهم أدائها الفعلي على أرض الواقع، وتقييم العلاقة بين هذا الأداء وبين المفاهيم الإستراتيجية التي صاغتها.
2. توفر الاستعداد والقدرة للتعمق في دراسة مسار أداء المنظمة منذ فترة ما بعد الحرب الباردة، إلى غاية مطلع القرن الحالي، وتفكيك العلاقة بين مختلف المفاهيم الإستراتيجية وبين إدارة الأزمات في عديد المناطق(التركيز على كوسوفو وليبيا)، بغية فهم طبيعة الإدارة وطبيعة الآليات التي تستلزمها التهديدات الأمنية الجديدة.
3. الميل إلى البحث باللغات الأجنبية، وهو ما سهل من التعامل مع هذا الموضوع، كون جل الكتابات فيه هي باللغة الإنجليزية

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل في:

- فهم وتفسير الآليات الفعلية التي تنتهجها منظمة حلف شمال الأطلسي لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة، والتي تعد ذات ارتباط وثيق بالأزمات التي تشهدها البيئة الأمنية للوقت الحالي، ما يظهر في دراسة آليات إدارة المنظمة للأزمة في كل من كوسوفو وليبيا.
- محاولة معرفة مدى قدرة المنظمة التعامل مع مختلف الأزمات، من خلال دراسة وضع ما بعد الأزمة، في إطار توظيفها من عدمه لمختلف الآليات التي جاءت عبر المفاهيم الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية القرن الحالي.
- التثبت من استمرارية المنظمة أو تراجعها عن استعمال نفس الآليات السابقة لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة، عبر تصفح العديد من الدراسات السابقة، وقياس مدى قدرة المنظمة على استحداث آليات جديدة لإدارة هذه التهديدات تماشيا ومتطلبات القرن الحالي.

مجالات الدراسة: تنقسم هذه الدراسة المعنونة بـ" منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة" إلى ثلاث مجالات فرعية:

- **المجال المعرفي:** ينحصر موضوع هذه الدراسة في مجال الدراسات الأمنية والإدارة الدولية على المستوى الخارجي، المتمحور حول آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة.
- **المجال المكاني:** يكمن هذا الأخير في المناطق التي تعاني من الأزمات والتي بدورها تشهد بيئة أمنية غير مستقرة، والعديد من التهديدات الأمنية الجديدة، وتمّ التعامل مع كل من كوسوفو وليبيا كنموذجين لأزمة تطرح العديد من التهديدات الأمنية الجديدة، التي تؤثر على أمن الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، وعلى السلم والأمن الدوليين، حسب الدراسات والتقارير المقدمة.

- **المجال الزمني:** تبدأ الفترة الزمنية للدراسة من فترة ما بعد الحرب الباردة إلى مطلع القرن الحالي، ممّا يمكن من تحديد الطبيعة الجديدة للتهديدات وآليات الإدارة ويفتح المجال لتتبع أداء منظمة حلف شمال الأطلسي في بيئة ما بعد الحرب الباردة –إدارة الأزمة في كوسوفو- ، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين-إدارة الأزمة في ليبيا-.

إشكالية الدراسة: تتطلب الطبيعة الجديدة للتهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة آليات إدارة تختلف عن الآليات العسكرية، فطبيعة التهديد باتت تتحكم في الآلية وليس العكس، لذلك فتبني منظمة حلف شمال الأطلسي لأدوار عالمية أحد تمظهراتها إدارة التهديدات الأمنية عبر مقاربة إدارة الأزمة القائمة على قوام مدنية وعسكرية، لتحقيق الفاعلية من وراء أدائها، يرتبط بقدرتها من جهة والتزامها من جهة أخرى بالتطبيق الفعلي لمقومات مقاربة إدارة الأزمة، والتي تبنتها مع المفاهيم الإستراتيجية، وبوجه أخص المفهوم الاستراتيجي لعام 2010، ما يطرح الإشكال التالي:

هل وجدت الآليات المدنية التي جاءت بها منظمة حلف شمال الأطلسي عبر مقاربة إدارة الأزمة طريقها للتنفيذ في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة ؟

ولتفكيك حيثيات الدراسة من خلال الإشكالية التي تمّ طرحها، تصاغ **الأسئلة الفرعية** التالي:

- ما هي آليات إدارة الأزمة التي جاءت بها المفاهيم الإستراتيجية لعام 1991و، و1999، و2010؟
- هل يعتبر إدخال الآليات المدنية على مقاربة إدارة الأزمة عام 2010 بادرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي للتوجه نحو إدارة فعّالة للتهديدات الأمنية الجديدة؟

- بماذا طبعت إدارة الأزمة في كل من كوسوفو وليبيا؟ وكيف تمّت إدارة التهديدات الأمنية في كل منهما؟
- هل ركزت المنظمة في إدارة الأزمة في كوسوفو على الآليات العسكرية فقط عبر مفهومي 1991،و1999؟ أم قامت بإدراج الآليات المدنية نظريا وواقعيا؟
- هل وجدت مفارقة بين ما جاءت به المنظمة حول الإدارة المدنية للتهديدات الأمنية خاصة مع المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، وبين واقع إدارة الأزمة في ليبيا؟
- ما مستقبل أداء المنظمة على ضوء ثنائية المدني والعسكري في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة؟

الفرضيات: في ظل طرح الإشكالية السابقة، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

- يرتبط توجه المنظمات العسكرية الأمنية من الدفاع الجماعي إلى الأمن التعاوني عبر مقاربة إدارة الأزمة بسعيها للحفاظ على بقائها واستمراريتها؛
- تتوقف مصداقية المفاهيم الإستراتيجية للمنظمات العسكرية الأمنية على فاعليتها في التنفيذ الفعلي للإدارة المدنية للتهديدات؛
- تقاس فعالية أداء المنظمات العسكرية الأمنية في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة باستقرار وضع ما بعد الأزمة؛
- تتراجع حدة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة باعتماد المنظمات العسكرية الأمنية للآليات المدنية في إدارة الأزمة.

الإطار المنهجي: استدعت هذه الدراسة استعمال مجموعة من المناهج التي تتماشى وطبيعة الموضوع، والتي تمكن بدورها من تسهيل عملية البحث والدراسة، وتتمثل أهم هذه المناهج في:

- **منهج دراسة حالة:** تمّت الاستعانة بهذا المنهج من خلال اتخاذ كل من كوسوفو وليبيا كنموذجين للأزمات، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي على إثرهما بتطبيق مقاربة إدارة الأزمة من أجل إدارة التهديدات الأمنية الجديدة.
- **منهج التحليل الإحصائي:** لم يتعلق توظيف هذا المنهج بذكر الأرقام والإحصائيات، وإنّما تعداه إلى تحليل مختلف البيانات والمعطيات التي من شأنها رصد طبيعة إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة في كل من كوسوفو وليبيا.
- **المنهج المقارن:** تمّ توظيف المنهج المقارن من خلال التحليل المقارن لآليات إدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة كما جاء في المفهومين الإستراتيجيين لعامي 1991، و1999 ولآليات الإدارة الفعلية، وتمّ اتخاذ الأزمة في كوسوفو كنموذج، لارتباطها بالمفهومين السابقين، والأمر ذاته بالنسبة للمفهوم الاستراتيجي لعام 2010 وإدارة الأزمة في ليبيا، لقياس مدى تنفيذ ما جاء في المستوى النظري على المستوى العملياتي، وتمّ توظيف الدراسة المقارنة الطولية التي تمحورت حول إدارة الأزمة بين النص والواقع في كل من كوسوفو وليبيا في مراحل زمنية مختلفة.

أدبيات الدراسة:إنّ موضوع إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة قد أسست له العديد من الدراسات، التي كان من شأنها فتح المجال لتسليط الضوء على آليات إدارة المنظمة لهذه التهديدات، وإن كانت الجوانب والجزئيات في مسألة طبيعة آليات الإدارة لم تحظى بالتعمق والتوسع اللازمين، ولعّل أبرز الأبحاث والدراسات العربية والأجنبية التي احتضنت هذا الموضوع تتمثل في :

1. **إيمان أحمد عبد الحليم مهدي،" المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة:تطبيقا على حالتي أفغانستان وليبيا،" (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،** 2016).

ركزت هذه الدراسة على إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا إلى جانب آليات الإدارة وأهم التبعات الناجمة، لتقدم بذلك توصيف شامل لإدارة المنظمة لهذه الأزمة، لكن الكاتبة لم تعالج نقطة أساسية وهي غياب توظيف المنظمة للآليات المدنية لإدارة الأزمة في ليبيا، بالرغم من أنّ دراستها سلطت الضوء على المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، الذي أعطى مقاربة إدارة الأزمة في بعدها المدني أهمية بالغة دون غيره من المفاهيم.

2. **محمد كشك، أشرف."حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية." *مجلة السياسة الدولية*(22-8-2001).**

http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx

سلط الكاتب الضوء في هذا المقال على المفهوم الاستراتيجي الجديد للمنظمة لعام 2010، وركز فيه على مقاربة إدارة الأزمة، كما عرج على التهديدات الأمنية الجديدة التي دفعت المنظمة إلى التدخل بالمنطقة العربية، واتخذ من ليبيا نموذجا لإدارة الأزمة، والتي جاءت كخطوة بعدية لمسار الشراكة بين المنظمة ومجموعة الدول العربية، وكان لهذه الإدارة العديد من التبعات، وخص الكاتب بالذكر تبعاتها على الأمن القومي المصري، لكن ما لم يتطرق إليه الكاتب هو آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا، واختصر التبعات على الأمن القومي المصري، دون تسليط الضوء عليها في وضع ما بعد الأزمة في ليبيا

3. **Jens Ringsmose and Sten Rynning,"NATO's new strategic concept: a comprehensive assessment, "(Copenhagen:DIIS,2011)**

هذه الدراسة " المفهوم الإستراتيجي الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي: تقييم شامل"عبارة عن تقرير صادر عن معهد دانيش للدراسات الدولية، حيث عرضت مجموعة من المقالات التي تمحورت جلها إن لم يكن كلها حول المفهوم الاستراتيجي الجديد، إلى جانب دراسة تعامل منظمة حلف شمال الأطلسي مع أحد أهم التهديدات الأمنية الجديدة "الإرهاب"، والتحولات الهيكلية التي أحدثتها المنظمة بعد صياغة هذا المفهوم، كما عرجت على مسألة الأمن التعاوني والتدخل في أفغانستان، لكن أغفلت الدراسة التركيز على مقاربة إدارة الأزمة بشكل مفصل، خاصة وأنّها من أهم النقاط التي جاء بها المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، وهو ما كان مدعاة لعدم إيلاء الآليات المدنية حقها من الدراسة والتعمق، وتمت الإشارة إلى ذلك بشكل مختصر.

4. **Mark Webber and Adrian Hyde-Price *Theorizing NATO: New Perspective on the Atlantic Alliance* (New York: Routledge,2016).**

ركزت هذه الدراسة" تنظير منظمة حلف شمال الأطلسي: منظورات جديدة للحلف الأطلسي" على الإطار النظري الذي حكم تفسير منظمة حلف شمال الأطلسي سواء من حيث البناء الهيكلي والتنظيم، أو من حيث الأداء والأدوار في ظل متغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة، ما أغفله الكاتب هو عدم الإشارة إلى طبيعة الأدوار هل هي مدنية أم عسكرية على أرض الواقع، وإنّما جاء على ذكرها بنوع من التعميم لا الفصل ضمن أطر نظرية.

5. Mark Webber et al, *NATO's post Cold War Trajectory, Decline or Regeneration* (UK: Palgrave Macmillan,2012).

من خلال هذه الدراسة" مسار منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة: تراجع أو تجديد " تمّ التركيز على مراحل تطوير وتغيير منظمة حلف شمال الأطلسي لهويتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تماشيا مع متغيرات البيئة الأمنية الجديدة، في خضم العديد من الطروحات النظرية التي تتراوح بين استمراريتها وزوالها، فدراسة الكاتب جاءت عبارة عن تتبع لمسار المنظمة من حيث الشراكات والعلاقات التي أقامتها، والعمليات التي نفذتها، ما أدى إلى غلبة الطرح السردي، وبالتالي عدم الإشارة إلى مقاربة إدارة الأزمة التي تبنتها المنظمة، ومدى تطبيقها كمقاربة ببعديها العسكري والمدني في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة.

6. Robert H Gregory, *Clean Bombs and Dirty War: Air Power in Kosovo and Libya* (USA: Potomac Books ,2015).

أهم ما جاء في هذه الدراسة" قنابل نظيفة وحرب قذرة: القوة الجوية في كوسوفو وليبيا "هو البيانات والمعطيات الرقمية والإحصاءات حول الإدارة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كل من كوسوفو وليبيا، وبذلك تعتبر دراسة مسحية غطت الآليات العسكرية للمنظمة، إلى جانب تغطية مرحلة ما قبل توجيه الضربات وما بعد التعامل العسكري مع الأزمة بالدراسة، دون التطرق إلى إدارة الأزمة بشكل واضح من حيث المرحلية، ومن حيث تفسير لجوء المنظمة إلى الآليات العسكرية دون المدنية منها، الأمر الذي حول الدراسة إلى مادة علمية تقنية إحصائية.

إنّ المتصفح للدراسات السابقة الموضحة أعلاه، يلاحظ أنّها ركزت على الإطار النظري الذي حكم منظمة حلف شمال الأطلسي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكيفية بحثها عن هوية جديدة تتماشى ومتطلبات البيئة الأمنية الجديدة، كما

أوضحت الدراسات السابقة آليات الإدارة ذات الطابع العسكري التي انتهجتها المنظمة في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة على أرض الواقع، من خلال تقديم معطيات وبيانات رقمية، وتمّ التركيز أيضا فيها على مقاربة إدارة الأزمة في المفهوم الاستراتيجي الجديد، مع تقديم دراسة مسحية وصفية لتدخل المنظمة لإدارة الأزمة في ليبيا وكوسوفو إلى جانب تبعات إدارة الأزمة.

وبالتالي ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها على آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة بشكل كلاني شمولي- مع تجاوز الفصل النظري- عبر مقاربة إدارة الأزمة، وتحديد طبيعة هذه الآليات بشكل مفصل بين كونها عسكرية أو مدنية، وتتبعها على المستوى النظري (المفاهيم الإستراتيجية)، وعلى المستوى العملياتي من خلال دراسة نماذج أزمة(كوسوفو وليبيا)، كما ركزت على إشكالية غابت عن بعض الدراسات الغربية ومعظم الدراسات العربية، وهي أنّ الطبيعة الجديدة للتهديدات الأمنية تتطلب من المنظمة تطبيق مقاربة إدارة أزمة مدنية –عسكرية، مع التركيز على الجانب المدني، دون إهمال الجانب العسكري ولكن في حدود زمانية ومكانية ضيقة، وإن أمكن الأمر تجنب اللجوء للآلية العسكرية، التي لا تتناسب والطبيعة الجديدة لهذه التهديدات.

تقسيم الدراسة: جاءت خطة الدراسة مقسمة إلى ثلاث فصول، حيث تمّ التركيز في **الفصل الأول** على المقاربة النظرية للخارطة الجديدة للأمن الدولي، وتمّ التفصيل في ذلك من خلال مبحثين، جاء المبحث الأول كمقاربة نظرية للتهديدات الأمنية الجديدة، والمبحث الثاني ارتبط بمنظمة حلف شمال الأطلسي على ضوء النظريات الوضعية وما بعد الوضعية.

أمّا **الفصل الثاني** فقد جاء عبارة عن تتبع لمسار المنظمة عبر تسليط الضوء على مختلف المفاهيم الإستراتيجية من ناحية السياق والمضمون،التي صاغتها خاصة

في فترة ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتمّ تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول السياق التاريخي لمعاهدة واشنطن، وأزمة الهوية التي عاشتها المنظمة في أعقاب نهاية الحرب الباردة، أمّا المبحث الثاني فقد ركز على متغيرات البيئة الأمنية الجديدة والتي دفعت بالمنظمة إلى صياغة مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية، والتي حددت بدورها مجموعة من الأدوار الجديدة التي لعبتها في هذه البيئة الجديدة، في حين جاء المبحث الثالث حول وضع المنظمة ضمن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وصياغتها لواحد من بين أهم ثلاث مفاهيم إستراتيجية، اعتبرت كإعادة بعث لها، بالإضافة إلى الأدوار المستحدثة ضمن هذه البيئة.

كما ركز **الفصل الثالث** على إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة من خلال المقارنة بين النص والممارسة، وتمّ تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث درس المبحث الأول آليات إدارة المنظمة للأزمة في كوسوفو وتبعاتها، والمبحث الثاني سلط الضوء على آليات إدارة الأزمة في ليبيا، وانعكاسات هذه الإدارة، أمّا المبحث الثالث فجاء عبارة عن دراسة مقارنة بين آليات الإدارة التي جاءت عبر مقاربة إدارة الأزمة في المفاهيم الإستراتيجية التي تمت صياغتها في عام 1991 و1999 و2010 وبين أداء المنظمة عملياتيا وميدانيا مراعاة للطبيعة الجديدة للتهديدات الأمنية، مع التطرق إلى مقاربة الإدارة المدنية-العسكرية، ومحاولة تحديد واقع التهديدات الأمنية الجديدة ومتطلبات إدارتها، وآفاق إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي لها على ضوء المفاهيم الإستراتيجية التي تلت المفهوم الاستراتيجي لعام 2010.

وتمّ اختيار نموذجي كوسوفو وليبيا لارتباط عملية إدارة الأزمة فيهما بمفاهيم إستراتيجية أساسية، على إثرها تمّ استحداث أدوار جديدة للمنظمة في فترة ما بعد

الحرب الباردة وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، فإدارة الأزمة في كوسوفو ارتبطت بالمفهومين الاستراتيجيين لعامي 1991و1999، أمّا إدارة الأزمة في ليبيا ارتبطت بالمفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 ، ولم يتم ذكرهما في عنوان الدراسة نظرا لاتخاذهما كنموذجين من عديد النماذج حول إدارة المنظمة للتهديدات الأمنية الجديدة.

وإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة جاءت عبر مقاربة إدارة الأزمة، كون الأزمات وثيقة الصلة بهذه التهديدات، فهذه الأخيرة هي سبب لوقوع الأزمات كونها عامل رئيسي في زعزعة الاستقرار والمساس بالأمن، ونتيجة حتمية للأزمات لأنّها تتفعل وتزداد حدتها في ظل وضع الأزمة، الذي يتميز بالانفلات الأمني والفوضى، لذلك يتم توظيف مقاربة إدارة الأزمة من قبل المنظمة لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة، كما لم يتم تحديد تهديد أمني واحد للتعامل معه، واتخاذ المفهوم على عموميته، لأنّ المنظمة عندما قامت بصياغة مقاربة إدارة الأزمة لم تحدد تهديد واحد، وإنّما قامت بالفصل على مستوى تحديد المفاهيم، لكن على أرض الواقع تعاملت مع التهديدات من منظور كلاني شمولي، نظرا للترابط الكبير بين التهديدات الأمنية الجديدة خاصة من حيث ثنائية السبب والنتيجة.

الفصل الأول: منظمة حلف شمال الأطلسي على ضوء الخارطة الجديدة للأمن الدولي

شهدت منظمة حلف شمال الأطلسي بيئة أمنية مغايرة عن تلك التي تواجدت بها خلال الحرب الباردة، فقد عرفت البيئة الدولية لهذه الفترة فواعل وتهديدات رسمت ملامح جديدة للتفاعلات، وكون المنظمة من ضمن هذه الفواعل فقد طرأت عليها مجموعة من التغيرات سواء على مستوى البنى أو الهياكل.

وفي ظل هذه التغيرات، جاءت الأطر النظرية التقليدية والنقدية لتقديم العديد من الطروحات، سواء ما تعلق بالبيئة الأمنية الجديدة مع التركيز على الأمن كظاهرة وكمفهوم، -كونه الأساس الذي تمحورت عليه موجة التعميق والتوسيع-، أو ما تعلق بمنظمة حلف شمال الأطلسي من خلال البنية والأداء.

المبحث الأول: تغير خارطة الأمن الدولي: من الأمن التقليدي إلى الأمن الجديد

ارتبط مفهوم الأمن بالبعد التقليدي أحادي التهديد والفاعل خلال الحرب الباردة حيث شهدت هذه الفترة سيطرة الدول على صنع السياسات والقرارات، والتحكم في مجريات البيئة الدولية، وخير دليل على ذلك المواجهة الدولاتية، وتحكمت في مجريات هذه الأحداث القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، كما غلب على هذه المواجهة التخوف من التهديدات العسكرية والدخول في حرب نووية مباشرة.

لكن سرعان ما انتقل هذا التخوف إلى مستويات أمنية جديدة شكلت تهديدات فعلية للأمن الدولي في ظل ظهور فواعل جديدة، أصبحت تسهم في رسم مسار الأحداث، حيث تمّ التعبير عنها بموجة توسيع وتعميق لمفهوم الأمن، وكنتيجة لذلك

ظهرت أطر نظرية تفسيرية للتعامل مع الوضع القائم، تراوحت ما بين الطروحات التقليدية والنقدية.

المطلب الأول: مقاربة نظرية للبيئة الأمنية التقليدية

حسب عدد من المؤرخين، فإنّ تفسير فترة الحرب الباردة يقوم على ثلاث اتجاهات رئيسية تتمثل في الاتجاه التقليديtraditional trend، الذي ركز على الدور التوسعي للاتحاد السوفياتي باعتباره مغذيا رئيسيا لمجريات الحرب الباردة، أمّا الاتجاه التعديلي revisionist trend الذي قاده ويليامز أبلمان" Williams Appleman " ركز على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الفيتنام، والإستراتيجية التوسعية في المناطق ذات المصالح الحيوية، إلى جانب استغلال العامل الاقتصادي باعتباره متغيرا مهما في معادلة الحرب الباردة، بينما ركز الاتجاه ما بعد التعديلي post revisionist trend الذي ظهر مع بداية السبعينيات، على التعقيدات البيروقراطية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تسعى من خلالها إلى خلق شبكة معقدة ومتعددة من الاتجاهات لأسباب ترتبط بالحرب الباردة.[1]

فأهم ما ميز فترة الحرب الباردة هو المواجهة القائمة على الإستراتيجية العسكرية والأسلحة التقليدية والنووية، كما شهدت هذه الفترة تخوفا كبيرا من المواجهة النووية على خلفية أزمة الصواريخ الكوبية، الشيء الذي دفع إلى مضاعفة الجهود من أجل التأسيس لإستراتيجية الردع المتبادل واحتواء تكلفة التنافس، عبر سعي المعسكرين إلى إقامة التحالفات السياسية العسكرية في العالم الثالث، فقد توجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو الفيتنام، في حين توجه الاتحاد السوفياتي نحو أفغانستان. [2]

[1] Caroline Kennedy Pipe," International history and international relation theory: a dialogue beyond the Cold War," *International Affairs* 76, 4(October 2000): 42.

[2] - Richard K.Herrmann and Ned Lebow**,** ***Ending the Cold War: Interpretations, Causation, and the Study of International Relations*** (USA: Palgrave and Macmillan, 2004), 4.

ومع استمرار المنافسة ذات الطابع العسكري التقليدي بين المعسكرين، تبلورت مجموعة من النظريات المفسرة للبيئة الأمنية أهمها النظرية الواقعية التي استمدت أسسها من الواقع الدولي، والذي تميز بالمواجهة العسكرية غير المباشرة، في ظل وجود العديد من التحالفات، إلاّ أنّ الدول كانت هي الفاعل الرئيسي الذي صنع وأثر في هذه البيئة.

الفرع الأول: النظرية الواقعية:

ظهرت النظرية الواقعية الكلاسيكية منذ عقود قديمة، وحتى ستينيات القرن العشرين، اعتبرت المقترب العلمي الأكثر صدقية مقارنة بمقتربات منافسة أخرى، لكن بعد هذه الفترة بدأت هذه النظرية في مواجهة صعوبات متنامية ناجمة عن متغيرات الواقع الدولي والتي ارتبطت ببداية فترة الانفراج في ثمانينيات القرن العشرين، وعدم انخراط المعسكرين في حرب نووية فعلية. (1)

وما جعل من النظرية الواقعية محل مساءلة، هو ما أظهرته فترة ما قبل الانفراج، حيث اختار المعسكرين الوفاق بدلا من الحرب، تزامنا مع التراجع النسبي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة بناء اليابان وأوروبا، وإضفاء الطابع الإيديولوجي على الحرب، ، ما دفع إلى محاولة كنيث والتز "K.Waltz " مع بداية السبعينيات من القرن العشرين "تجديد النظرية الواقعية، وجاء بالواقعية الجديدة، التي أصبحت كمرجعية تفسيرية إلى غاية ثمانينيات القرن العشرين. (2)

[1] -Jean Jacques Roche, *Théories des Relations Internationales*, 4ed (Montchrestien: Clefs Politiques, 2001), 99.
[2] -Ibid., 99-100.

وبما أنّ البيئة الأمنية لهذه الفترة كانت واقعا عكسته النظرية الواقعية الجديدة فإنّها تعتبر من أهم النظريات المفسرة لفترة الحرب الباردة، وتقوم النظرية الواقعية عموما على ثلاث مرتكزات أساسية: [1]

1. الجمعوية: groupism تتمظهر السياسة في التفاعلات القائمة داخل وبين الجماعات، ففكرة الإتحاد ضرورية لضمان سياسة محلية متناسقة، ومبدأ البقاء survival يتطلب هذا الاتحاد والتناسق والتعايش، فهذه الجماعات هي تجمعات بشرية يطلق عليها اسم الدولة الأمةnation-state، فروح القومية تتولد وتتعزز عبر التناسق داخل وفيما بين الجماعات، ممّا يعزز الإحساس بالانتماء والولاء.
2. الأنانية: egoism ترتبط بالمصالح الشخصية التي يسعى الأفراد والجماعات لتحقيقها، وهي متأصلة في الطبيعة البشرية، تنحو لتدمير الطرف الآخر، كما تؤكد على ذلك الواقعية الكلاسيكية، فاللاإنسانية ماهي إلا إنسانية تحت الضغط inhumanity is just humanity under pressure.
3. مركزية القوة: power centrism تتميز الحياة البشرية باللاتكافؤ في القوة ببعديها سواء ما ارتبط بالتأثير الاجتماعي، أو ما تعلق بالموارد، فهنالك من يمتلك القدرة على التأثير في صنع السياسات، وهنالك من يوظف الموارد والقدرات المادية لتحقيق الغايات، وبالتالي فإنّ صنع أي سياسة هو تداخل مابين القوة المادية والقوة الاجتماعية، وهذا التفاعل يرفع اللبس عن إمكانية استعمال القوة المادية فقط للإكراه كما عبر عن ذلك كنيث والتز:

" شبكة الحياة الاجتماعية والسياسية هي خروج من الميول والحوافز، ردع التهديدات والعقوبات (و) إقصائهما, فنظام المجتمع يعتمد كليا

[1]- Williams C .Wohlforth,"Realism and security studies,"in *The Routledge Handbook of Security Studies,* ed. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (London and New York: Francis and Taylor Group, 2010), 9-10.

على ما سبق -والفكر الطوباوي غير العملي في الجانب الآخر لجنة عدن" [1]

تعتبر هذه المفاهيم الأساسية في النظرية الواقعية توضيحا للعلاقة بين النظام السياسي والأمني، فإذا كانت العلاقات الإنسانية قائمة على المفاهيم السابقة فإنّها سوف تكتسب طابع صراعي على الرغم من وجود سلطة لفرض النظام، وفي غياب هذه السلطة تعم الفوضى وهو ما يطلق عليه دولة الفوضى state of anarchy، أين يمكن لكل فاعل أن يستخدم القوة لتحقيق منافعه الشخصية في ظل بيئة الشك وعدم اليقين، وحتى لو لم يمتلك أحد الفواعل السلاح اليوم، فإنّه سيمتلكه في الغد، وبالتالي سيتوجه الكل نحو التسلح. [2]

فالفوضى تمثل مشكلة أمنية ، لأنّ النزاعات التي يكون من المحتمل حلها في وجود سلطة يمكن تحولها إلى حرب في ظل غيابها، فاللا أمن لصيق بالفوضى، ولتحقيق الأمن يجب التخلص منها أو على الأقل التقليل من حدتها، من خلال تقوية الروابط مابين الدول والجماعات، فهذه المشكلة ترتبط بكل من الفرد، الدولة، والنظام الدولي، وكل شكل من أشكال التنظيمات الأخرى.[3]

لقد أعطت النظرية الواقعية بمختلف اتجاهاتها سيما الجديدة منها، اهتماما لدراسة أسباب وجذور الحرب، الحروب الإقليمية والسلام، الأمن التقليدي، القوى الكبرى، التدخلات العسكرية، تقييم التهديدات، مراجعة أولويات الدول، ديناميكيات الثنائية القطبية، بالإضافة إلى أبحاث تتمحور حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا.[4]

[1]- Ibid., 10.
[2] -Idem.
[3] -Idem.
[4] -Ibid., 17

وبالتالي فتفسيرات النظرية الواقعية هي تفسيرات لازالت قائمة على مركزية الدولة، والطبيعة العسكرية للتهديد، وإرساء الحرب والسلام من منظور تقليدي، على الرغم من التعديلات التي مستها للتعاطي مع الواقع وتفسير أحداثه، لكن هذا لا يعني عجزها وإنّما تراجع نسبي لدورها التفسيري، كونها استمرت في تبني المفهوم الضيق للأمن أحادي البعد، على ضوء طبيعة المتغيرات التي شهدتها الفترة الأخيرة من الحرب الباردة وما بعدها.

إلى غاية عام 1970كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطرة على الاقتصاد الدولي، لكن سرعان ما بدأت هذه الهيمنة تتراجع في عام 1971، بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون" Nixon"، بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب وبالتالي بداية التعامل بالعملات، كما تزامن ذلك مع خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الفيتنام وملامح فترة الإنفراج الدولي، وتغيرات ملحوظة في مجريات الاقتصاد الدولي،. [1]

كما لم يعد البترول موردا اقتصاديا فحسب، بل أصبح ورقة ضغط سياسي ومصدر للأمن العسكري، ففي عام 1973تأثر النظام الاقتصادي العالمي بسبب سياسة منظمة الدول المصدرة للبترولOPEC، ممّا شكل نقطة تحول في مسار الاقتصاد العالمي، وهو ما أتاح المجال لظهور الطروحات الليبرالية. [2]

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية:

اعتبرت التغيرات التي أثرت على الاقتصاد الدولي، أهم ما ميز بداية السبعينيات من القرن العشرين، حيث تمّ الانتقال من الثنائية القطبية إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل economic interdependence، وتعزى التغيرات الاقتصادية إلى زيادة

[1] -Juliet Kaarbo and James Lee Ray, *Global Politics 10th ed* (USA: Wadsworth Cengage Learning, 2011), 72.
[2] -Idem.

حجم المبادلات التجارية الدولية ووصولها إلى مستويات غير متوقعة، ممّا عزز من ازدهار التعاون متعدد القوميات، ودفع إلى ربط اقتصاديات العديد من الدول بطريقة معقدة.[1]

ومع ما عرف بإعادة ولادة الحرب الباردة rebirth of the Cold War، وإن كانت هنالك بوادر التعاون الاقتصادي، فقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث أدت إلى تراجع إمكانية التفسير الليبرالي للمعطيات القائمة، لتفتح المجال للطرح الواقعي من جديد، الذي اعتبر في مرحلة سابقة ومع بوادر التعاون الاقتصادي قد تم تجاوزه لصالح الطرح الليبرالي. [2]

فمع وصول رونالد ريغان للسلطة في عام 1980 قام بزيادة ميزانية الدفاع وتصاحب ذلك مع تراجع نسبي للدور العالمي الأمريكي، وهذا راجع للفشل في الفيتنام وقيام الثورة الإيرانية في 1979 على نظام الشاه الحليف القوي للولايات المتحدة الأمريكية لعقدين من الزمن، بالإضافة إلى سقوط نظام اناستازيو سموزا " Anastasio Somoza" في نيكاراغوا في 1979. [3]

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ مجموعة من الإجراءات على غرار فرض حظر على سفن القمح المتجهة نحو الإتحاد السوفياتي، ومقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو لعام 1980، كرد فعل على غزو الإتحاد السوفياتي سابقا لأفغانستان، ودفع الولايات المتحدة الأمريكية للإحساس بالتهديد الفعلي، حيث عدت أنّ هذا الغزو شكل أكبر تهديد للأمن والسلم الدوليين، واعتبر المعسكرين أنّ السلوكات العدائية المتبادلة بينهما ما هي إلاّ ردود فعل دفاعية، وفي حقيقة الأمر هي سلوكات

[1] -Ibid., 73.
[2] -Ibid., 70.
[3] -Ibid., 70-71.

عدوانية، وبعد الغزو بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر صواريخ متوسطة المدى في أوروبا في عام 1983.[1]

واتسمت فترة وصول رونالد ريغان للسلطة، والذي أطلق على الاتحاد السوفياتي لقب إمبراطورية الشر،evil empire بزيادة العدوان تجاهه، وطرح في هذه المرحلة مبادرة الدفاع الإستراتيجي "حرب النجوم"، كما قام بغزو العديد من المناطق في عام1983، منها جزر الكاريبي، وأيضا نيكاراغوا ضد نظام سان دينيستا.[2]

مع نهاية عام 1988، اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي على تفكيك جزء من الأسلحة النووية من خلال اتفاقية الأسلحة النووية متوسطة المدىIntermediate Range Nuclear Forces IRNF، وكانت بمثابة بادرة لباقي الاتفاقيات، وفي هذه المرحلة انتهت الحرب بين العراق وإيران، وقام الإتحاد السوفياتي بسحب قواته من أفغانستان، وسقط نظام سان دينيستا في نيكاراغوا، وتمّ بذلك الانتقال السلمي للسلطة.[3]

وبوصول غورباتشوف "Gorbatchev "للسلطة في عام 1985، قام بوضع سياسة البريسترويكا والغلاسنوست، وبعد هذه الإصلاحات تفكك الإتحاد السوفياتي ليتحول إلى روسيا الاتحادية، وأعلن عن قيام نظام عالمي جديد ، كما عرفت الصين نموا اقتصاديا ملحوظا أسرع من الهند ودول الجوار مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية،.[4]

لكن سرعان ما تراجع التفسير الواقعي لمتغيرات البيئة الأمنية، وبصعود الصين كقوة اقتصادية زاد حجم المبادلات التجارية، بالإضافة إلى تصاعد أقطاب اقتصادية

[1] -Ibid., 71.
[2]- Ibid., 71-72.
[3]- Ibid., 74.
[4] - Ibid., 74-75.

أخرى وتمّ التوجه نحو التعاون بدل الحرب، وهو ما أتاح الفرصة أمام النظرية الليبرالية لتفسير العلاقات التي سادت في تلك المرحلة، كونها النهج الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية عند خروجها منتصرة من الحرب الباردة على حساب الإتحاد السوفياتي وتراجع الفكر الشيوعي ضمن منطق الغالب والمغلوب، وبالتالي فزيادة علاقات التعاون أدى إلى ترابط مصالح الدول، فالتعاون كان أفضل من الصراع.

وفي سياق مظاهر التعاون التي شهدتها البيئة الأمنية، كان للنظرية الليبرالية الدور الكبير في التفسير انطلاقا من مجموعة المسلمات الأساسية التي تعتبر كمتطلبات يدعو مناصري الاتجاه الليبرالي لتبنيها ولتطبيقها:

أولا:الديمقراطية تحد من النزاعات العسكرية:

على عكس الواقعيين الذين يرون أنّ الدول الديمقراطية سوف تتصرف على شاكلة الدول ذات الحكم الأتوقراطي، حيث ستلجأ إلى التحالفات واستعمال القوة العسكرية إذا تطلب الأمر من أجل مواجهة التهديد، فإنّ مايكل دويل" M.Doyle" أكد على أطروحة السلام الديمقراطي، من خلال دراسته لمجتمعات ليبرالية من 1700-1982 ودرس أيضا الحروب مابين الدول من 1816-1980، وتوصل إلى أنّ دولتين ديمقراطيتين فقط انخرطتا في حرب، وأنّ الدول الليبرالية قد أوجدت نوع من السلام المتقطع، كما أكد على ذلك كانط " "Kant "وحسب ليفي" levy"، فإنّ السلام الديمقراطي مرتبط بالقانون الوضعي الذي وجد لدراسة العلاقات الدولية. [1]

[1] - David L. Rousseau and Thomas C. Walker,"Liberalism ,"in *The Routledge Handbook of Security Studies,* ed. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer, op.cit., 26.

ثانيا:الاعتماد الاقتصادي المتبادل يقلل من النزاعات العسكرية:

أرجع غاديس " Gaddis" فترة السلام الطويل الذي شهدته فترة السبعينيات إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل*، وهذا الطرح أقرب ما يكون إلى الوضع الذي شهدته أواخر الحرب الباردة، ، فالاعتماد المتبادل هو شرط من شروط السلام الديمقراطي، كما ذهب كل من كانط" Kant وكوبدن "Cobden"و باين "Pain"، إلى إمكانية تسبب الاعتماد المتبادل في النزاعات، وهذا يرجع إلى طبيعة الفواعل وطبيعة النزاع في حد ذاته، وتبقى هذه الإمكانية ضئيلة مقارنة بالدول التي لا تربطها أي علاقة. [1]

ثالثا:المؤسسات الدولية تقلل من حدة النزاعات العسكرية:

تؤكد النظرية الليبرالية على أنّ المؤسسات الدولية تقلل من حدة النزاعات وتزيد من إمكانية التعاون، كونها تمثل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم سلوكيات الفواعل في مجال التعاون والتنافس، حول قضية معينة وفي منطقة معينة، وعلى حد تعبير جون ميرشايمر"J.Mearsheimer "، فإنّ المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية تعزز التعاون في الكثير من القضايا والأقاليم، بدءا من التجارة والاقتصاد إلى البيئة وحقوق الإنسان...، وانتهاءا إلى الإسهام في إرساء الأمن والسلم.

فالمنظمات والأحلاف العسكرية والأمنية تؤدي دورها من خلال ردع الاعتداءات، والتدخل لتهدئة النزاع والقيام بعملية الوساطة والتحكيم، وأيضا مراقبة الاتساق والانسجام في الاتفاقيات والحد من التجاوزات التي قد تمس بمصداقيتها، مع تعزيز معايير الحد من النزاعات وتوحيد المصالح، وتسهم في تغيير الفهم والإدراك حول تكاليف الصراعات العسكرية، من خلال توسيع نطاق التعاون وإيجاد الفرص للتفاعل

[1] -Ibid., 27.

*وهو زيادة درجة ومستوى تبادل السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال بين دولتين أو أكثر، ممّا يشكل مجموعة من الروابط بينها.

من أجل بناء الثقة، وهو ما أكدته حالة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وعدم دخولهما في الحرب مباشرة، والنهاية السلمية للحرب الباردة، ويرجع ذلك في جانب منه إلى دور هيئة الأمم المتحدة. [1]

ففي ظل المتغيرات النظمية الحاسمة، لم يكن من السهل التأقلم مع الحدود المنهجية والمسلمات الموضوعة من طرف هذه المدارس الفكرية(الواقعية والليبرالية) وهو ما أثر على وضوحها وتناسقها، وأدائها التفسيري وقد كانت نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي بمثابة تحدي لكل من النظريتين. [2]

فما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق حول النظرية الواقعية والليبرالية في تفسير الأمن سواء كظاهرة أو كمفهوم لا يتعدى أن يكون مرتبط بالبعد العسكري التقليدي، حتى مع الانتقال إلى ما يعرف بالتعاون بدلا من الصراع كما ذهبت إلى ذلك النظرية الليبرالية، إلاّ أنّه لم يتم التعرض له من أبعاد أخرى، وهو ما لم تغفله النظريات النقدية.

المطلب الثاني: إعادة صياغة مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الجديدة

وجدت العديد من الطروحات المفسرة لمفهوم الأمن والتهديدات الأمنية، في فترة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، والتي ارتبطت بعدة مقاربات، اتخذت أبعادا تقليصة وأخرى توسيعية تتمثل في:

الفرع الأول: المقاربة التقليصة للأمن:

ارتبطت استخدامات الأمن لفترة الحرب الباردة بتوفير الحماية والبقاء للوحدة السياسة المتمثلة في الدولة، كون مختلف جهودها تنصب على تأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية من قبل كل الفواعل المنافسة-الدول-، وانتشر هذا المفهوم

[1]- Ibid., 28-29.
[2] -Edward A. Kolodziej, *Security and International Relations* (UK: Cambridge University Press,2005), 172.

في الفترة الممتدة مابين 1950و1985، وهي الفترة التي لقبها ستيفن والت "S.Waltودايفيد بالدوين" D. Baldwin""بنشأة الدراسات الأمنية"، كحقل للدراسة إلى غاية فترة النهضة في منتصف الثمانينيات، حيث تميزت بسيطرة الدولة كفاعل أمني وحيد، وضمان بقائها مرتبط بالحفاظ على قيمها الأساسية المعرضة للتهديد، فالأمن القومي اعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى لتحقيقه[1]، وقد عرّفه والتر ليبمان "Walter Lippman" في بداية الأربعينيات بأنّه:

" تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي على المحافظة على بقائها بالانتصار في الحرب"[2]

أمّا أرنولد ويلفر"Arnold Wolfer " عرفه بأنّه:

"الأمن بطريقة موضوعية يعني غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة، بتعبير ذاتي، عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم" . [3]

لذلك فإنّ مؤشري الأمن القومي هما البقاء والاستقلال الوطني، وحسب هذا الطرح عرفه كل من الباحثين فرانك تراغر"Frank Trager" وفرانك سيمون" Frank Simonie" بأنّه:

"ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف القومية والدولية اللازمة لحماية وتوسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين".[4]

---

[1]- سيد أحمد قوجيلي، *تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، 9-10.

[2]- نفس المرجع السابق، 10.

[3]- نفس المرجع السابق، 10-11.

[4]- نفس المرجع السابق، 11.

وتمّ خلال هذه الفترة سيطرة المفهوم التقليدي للأمن، إلى غاية ظهور موجة التعميق والتوسيع التي مسته.

الفرع الثاني: المقاربة التوسيعية للأمن:

إنّ مفهوم الأمن مفهوم متعارض contested concept، فهو يشكل همزة وصل بين الفواعل الجديدة والقطاعات الجديدة للأمن، لأنّه يعتمد على مجموعة من المرجعيات، مواقع داخلية وخارجية، وقطاع أو أكثر، لذلك يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأساسية في حقل الدراسات الأمنية، وبالتالي فإنّ تحديد تعريف مفهوم الأمن يكون من خلال أربعة أسئلة ترتبط بهذا الحقل من جهة، وتحدد لنا التعريف الحديث له من جهة أخرى، وتتمثل في : [1]

هل تعد الدول فقط كمرجعية لدراسة مفهوم الأمن؟ هل تندرج التهديدات الداخلية والخارجية ضمن الدراسة؟ هل يشمل مفهوم الأمن القطاع العسكري فقط واستخدام القوة؟ وهل الأمن مفهوم معقد قائم على التهديد والخطر والطوارئ؟.

فيما يتعلق بالسؤال الأول فإنّ تحليله قائم على تحديد المرجعية التي يجب تأمينها، هل هي الأمة، أو الدولة، أو الفرد، أو الجماعات الإثنية، أو البيئة، أو الكوكب ككل، فعندما يتم الحديث عن المفهوم التقليدي للأمن، يتم التركيز على الأمن القوميnational security، حيث أنّ الدولة الأمة هي المرجعية التحليلية والمعيارية التي يجب تأمينها، أمّا الأمن الدولي غير التقليدي فيتجاوز الأمن القومي إلى الأمن

[1] -Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies* (UK: Cambridge University Press, 2009), 10-12.

الإنساني، وأمن الأفراد، والأقليات داخل وعبر الحدود، فالوحدة المرجعية التي يجب تأمينها لا تقتصر على الدولة فحسب. [1]

أمّا بالنسبة للسؤال الثاني، فإنّه يرتبط بوضع التهديدات داخل أو خارج حدود الدولة، حيث باتت ترتبط بالاعتداءات الخارجية غير العسكرية، لتتمّ بعد ذلك مأسسة الأمن الدولي إلى جانب الأمن القومي، وليس ليحل محله، بغية التمييز بين القضايا المحلية والقضايا الدولية. [2]

وإجابة عن السؤال الثالث، فقد ارتبط مفهوم الأمن القومي خلال الحرب الباردة بالقوة العسكرية(التقليدية والنووية)، سواء بالنسبة للدول الأعداء أو الأصدقاء، ومع مطلع التسعينيات ركزت دراسات السلام على ضرورة تحقيق العدالة في الوصول إلى الحاجات الإنسانية، مع التخلص أو حتى التقليل من العنف البنيوي، كما دعا الأكاديميون إلى ضم الأمن البيئي والاقتصادي إلى الأمن العسكري، وبعد ذلك توسع مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية ليضم قطاعات أخرى إلى جانب القطاع العسكري. [3]

في حين يتعلق السؤال الرابع بتطوير مفهوم الأمن القومي في مناخ سياسي رسمت معالمه الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب كونها في وضع المُهَدَدً من طرف الخصم المعادي، كما عبر عن ذلك جون هارتز "John Hertz "في خمسينات القرن الماضي، من خلال ما سماه بالمعضلة الأمنية security dilemma، ممّا يجعل الدول تدخل في حلقة مفرغة في البحث عن الأمن وتجميع القوة، vicious circle of security and power accumulation . [4]

[1] -Ibid., 10-11.
[2] -Ibid., 11.
[3] -Ibid., 12.
[4] -Idem.

فقد شهد مفهوم الأمن موجة تعميق وتوسيع شملت صياغات مفاهمية بعيدة عن مركزية الدولة، وتمّ تجاوز التركيز التقليدي المتمحور حول الدولة والقطاع العسكري إلى فواعل أمنية من غير الدول(الأفراد، المجتمع،...) وقطاعات أمنية غير عسكرية كما أنّ المحاولات الأولى لتوسيع مفهوم الأمن لم تحدث داخل حقل الدراسات الأمنية. (1)

وسيطرت الدراسات الإستراتيجية على التصور الدولاتي للأمن، حيث قام منظروا دراسات السلام Peace Studies، ببناء تصورات وفهومات جديدة حول ظواهر السلم والأمن الدوليين، فقد جاء كنيث بولدينغ"Kenneth Boulding"بمصطلح السلام المستقر *stable peace، ويوهان غالتونغ "Johan Galtung "بالسلام الإيجابي **positive peace، فحسبهما يعتبر الأمن مفهوم عملي وإيجابي ومستقر في نفس الوقت، والأمن أكثر من مجرد سلام سلبي***negative peace، فالأمن هو عدم التعرض للعنف البنيويstrucrtural violence.[2]

ومع مطلع الثمانينيات ظهرت مشاريع بحثية حول مقاربات الأمن الموسع، أهمها تقرير لإيغون بارBahr Egon، الصادر عن لجنة بالم Palme Commission****، ورفع هذا التقرير إلى هيئة الأمم المتحدة بعنوان " الأمن المشترك"common security"، وتمّ التوصل من خلاله إلى أنّ الأمن لا يمكن تحقيقه بشكل منفرد، وهو ما أدى إلى تبني المقاربة التوسيعية، وأخذت العديد من

---

[1]- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، 13.

*السلام المستقر: وضع تكون فيه إمكانية قيام الحرب ضئيلة جدا، ولا تدخل فعليا في حسابات الشعوب المعنية بالوضع.

[2]- نفس المرجع السابق، 13-14.

**السلام الإيجابي: يقوم على الدمج البنيوي، التفاؤل، والوقاية، مع السعي لتحقيق السلام بوسائل سلمية.

***السلام السلبي: غياب العنف، سيادة التشاؤم، تكون فيه الدول في مرحلة علاجية، والسلام لا يتحقق دائما بالوسائل السلمية.

**** لجنة بالم: هي لجنة مستقلة لنزع التسلح، تعنى بالقضايا الأمنية، سميت نسبة لأولف بالم Olof Palme، سياسي سويسري سابق.

التسميات على غرار الأمن المتكاملcomprehensive security، والشراكة الأمنية security partenariat، والأمن المتبادل mutual security، والأمن التعاوني cooperative security. [1]

إلى غاية منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ظلت الدراسات الإستراتيجية هي المهيمنة على دراسة مفهوم الأمن بطابعه التقليدي، كونه يوفر قدرا من الشرعية لأنماط المعرفة والممارسة على غرار الدفاع القومي، وتمركز بذلك حقل الدراسات الإستراتيجية حول مفاهيم من قبيل الردع النووي، والتسلح ونزع السلاح...[2]، و لكن هنالك تساؤل مطروح حول طبيعة القضايا العسكرية، كما أكد على ذلك جوزيف ناي:

" إنّ السمة المقدمة للحقل لا تغير المحتويات، لكنّها تؤثر على كيفية إدراك الحقل ومن ثمّ كيفية تطوره" [3]

لقد بقي التركيز منصبا على مواضيع الدراسات الإستراتيجية، على الرغم من التغير في المفاهيم، إلى غاية موجة التوسيع والتعميق التي طالت مفهوم الأمن، حيث تمكن حقل الدراسات الأمنية خلالهامن التأسيس لاستقلاليته وخصوصيته، وكان باري بوزان "Barry Buzan" هو مهندس موجة التوسيع والتعميق، حيث دعا إلى التحرر وعدم حصر مفهوم الأمن في المنظور الأمريكي، وتجاوز المركزية العرقيةethnocentrism مثلما ذهب إلى ذلك لين جونز" L .Johnz" وجوزيف ناي"J.Nay "، فالإنتاج المعرفي والثقافي في حقل الدراسات الأمنية أو بالأحرى الإستراتيجية، كان محل نقد العديد من المفكرين على غرار روبرت كوكس" Robert

[1]- نفس المرجع السابق، 15.

[2]- نفس المرجع السابق، 15-16.

[3]- نفس المرجع السابق، 17.

Cox" وكايث كراوس" Keith Kraus" وغيرهم، حيث بينوا أنّ الأمن كان مرتبط بثلاثية القوة والمصلحة والمعرفة.[1]

و يرتبط مفهوم الأمن بمجموعة من المفاهيم المتجاورة والمتقاربة Adjacent Concept وتتمثل في: [2]

- المفاهيم المكملة: complementary concepts وهي المفاهيم التي تسلط الضوء على مجموعة ضيقة ومحددة من القضايا التي ترتبط بالردع والإستراتيجية والاحتواء...
- المفاهيم المتوازية: parallel concepts تتعامل هذه المفاهيم مع مفهوم الأمن في إطار النظريات السياسية، أو في إطار مرجعية العلاقات الدولية، مثل السيادة والقوة والهوية...
- المفاهيم المعارضة:oppositional concepts ترتبط هذه الأخيرة بمفهوم الأمن ولكن تستبدله باصطلاحات أخرى على غرار: السلام والتهديد والخطر...، بمعنى ليس الاستعمال الصريح لمفهوم الأمن

فمفهوم الأمن له إطار ابستمولوجي يرتبط "بالكيفية التي تعرف بها الأشياء" وإطار أنطولوجي"يدور حول ماهية الظاهرة التي شكلت العالم الاجتماعي"، وإطار منهجي "يرتبط بالكيفية التي يتوجب دراسة العالم الإجتماعي بها. [3]

وعبر كين بوث" Ken Booth" عن مفهوم الأمن بأنّه من المفاهيم المتداخلة والمتقاربة مع مفاهيم أخرى لذلك تمّ تجاوز تعريفه إلى ما فوق البقاءsurvival- plus والذي يعني الحرية من التهديدات الحتمية في الحياة، فمفهوم الأمن اتخذ مسارين

[1]- نفس المرجع السابق، 19.

[2] - Barry Buzan and Lene Hansen, op.cit., 14.

[3] -Paul D. Williams, *Security Studies: an introduction* (USA and Canada: Routledge, 2008), 5.

للتعريف حسب السياق التاريخي والزمني، فقد ارتبط خلال الحرب الباردة بتجميع القوة، وبالتالي اعتبر كسلعة، وشاع في تلك الفترة شعار :قوة أكثر، أمن أكبر ,more power more security، وتمحور في حقبة ما بعد الحرب الباردة حول التحرر emancipation، القائم على العدالة ودعم حقوق الإنسان، وبالتالي فالأمن في هذه الحالة هو علاقة بين مجموعة من الفواعل بدل كونه سلعة.[1]

الفرع الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة:

ظهرت في ظل النظام الدولي الجديد بعد النهاية السلمية للحرب الباردة موجة توسيع وتعميق لمفهوم الأمن، ارتبطت بتهديدات أمنية جديدة تختلف عن تلك التقليدية ذات الطبيعة العسكرية، كما أنّ مواجهتها تتطلب فواعل من غير الدول، خاصة بسبب موجة العولمة التي اكسبت هذه التهديدات الطابع الانتشاريspill-over، ومن أهمها:

1- **النزاعات الإثنيو-دينية:** ethno-religious conflicts شهدت يوغسلافيا بعد انتهاء الحرب الباردة حربا دموية، وتطهير عرقي لم يشهد العالم له مثيل من قبل، كما ظهرت الجماعات المطالبة بالانفصال في العديد من المناطق على غرار مصر، جنوب إفريقيا بروندي، الهند، المكسيك، أذربيجان، ورواندا...، واستمر هذا النوع من التهديدات حتى الوقت الحالي.[2]

2- **الدولة الفاشلة:**failed state قد يرتبط الفشل الدولاتي بالتدخل العسكري الذي تتعرض له الدول الضعيفة، لذلك تعتبر الدول الفاشلة مشكلة تواجه المجتمع الدولي، كون هذا الفشل يصعب من تأسيس نظام يتمتع بالشرعية والمشروعية، وتحقيق الأمن الداخلي، وللدولة الفاشلة انعكاسات أمنية ترتبط بالقطاع

[1] -Ibid., 6.
[2] -Juliet Kaarbo and James Lee Ray, op.cit., 79.

الاقتصادي،الاجتماعي والمجتمعي...، وتتجاوز حدودها القومية إلى المستوى الإقليمي والدولي. [1]

3-**الانتشار النووي:** nuclear proliferation وهو من أهم التهديدات التي ظهرت أثناء الحرب الباردة واستمرت بعدها، حيث اكتسب طابعا جديدا ارتبط بالتخوف من امتلاك الأسلحة النووية من طرف الجماعات المتطرفة والإرهابية، فالتهديد الفعلي للانتشار النووي يكمن في سهولة الحصول على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، مع سهولة استعمالها، وقد انتشر هذا التهديد عقب التوقيع على اتفاقيات الحد من التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، وبعد الحرب الباردة انضمت العديد من الدول إلى النادي النووي، على غرار الهند وباكستان وجنوب إفريقيا وكوريا الشمالية.... [2]

4-**الإرهاب:** terrorism بالمعنى العام هو الاعتداء على المدنيين وترهيبهم، من طرف فواعل دولاتية وغير دولاتية، وقد ارتفع عدد الهجومات الإرهابية منذ فترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية الوقت الحالي، خاصة وأنّ الجماعات الإرهابية أصبحت عابرة للحدود الوطنية وحتى القارية.[3]

5-**الجريمة المنظمة:** organized crime هي تهديد مباشر للأمن القومي حيث بدأ الحديث عنها منذ عام 1990، وقد سهلت العولمة من تأثيرها وانتشارها، وتعتبر ذات ارتباط وثيق بالدولة الفاشلة وبظاهرة الإرهاب، وتتعدد نشاطات الجريمة المنظمة، فقد تأخذ الطابع الإجرامي في أغلب الأحايين مثل الاتجار بالأسلحة، المخدرات، الأعضاء، تمويل الجماعات الإرهابية وتبييض الأموال...، الذي تقوم به كيانات وفواعل غير دولاتية.[4]

---

[1] -Ibid., 81.
[2] -Ibid.,82
[3] -Idem.
[4]-Phil Williams,"Organized crime, drug trafficking and trafficking in women,"in *The Routledge Handbook of Security Studies*, ed. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer, op.cit., 149-150.

6-**الهجرة واللجوء:** migration and asylum تعلقت سابقا بعوامل اقتصادية واجتماعية، لكن بعد الحرب الباردة تحولت إلى ظاهرة أمنية، كما ارتبطت الهجرة كتهديد أمني بالتغيرات الجيوبوليتيكة المصاحبة لفترة نهاية الحرب الباردة، والانتقال السياسي والاجتماعي في ظل ظاهرة العولمة الذي شهدته العديد من الدول.[1]

أمّا اللجوء فهو ظاهرة أمنية مهددة للأمن القومي والدولي على حد سواء، لكنه نتاج للاستقرار واللا أمن الذي تشهده مناطق النزاع، خاصة النزاعات الأهلية والإثنية القائمة على الفكر الإقصائي، وينجر عن اللجوء تحديات أمنية اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخطرها المجتمعية.

المطلب الثالث: المستجدات الأمنية والبيئة الأمنية الجديدة: مقاربة نظرية

فرضت البيئة الأمنية الجديدة مجموعة من المتغيرات التي أدت بدورها إلى وجود مجموعة من المفسرات النظرية، ارتبطت بالطرح البنائي، النقدي، النسوي، وما بعد الحداثي، إلى جانب المدارس التي أسهمت في إعطاء تفسيرات معمقة لهذه ، ولعّل أهمها مدرسة كوبنهاغن، ويلز، وباريس.

الفرع الأول: النظرية البنائية: تعتبر النظرية البنائية بمختلف أنواعها نظرية البناء الاجتماعيsocial construction، فالحقائق الإنسانية هي حقائق مبنية اجتماعيا كما ذهب إلى ذلك كل من بيتر برغر"Petter Berger" وتوماس لوكمان " Thomas Lukman"، في كتابهما "البناء الاجتماعي للحقيقة" "social construction of reality"، وبالتالي فالأمن هو أيضا حقيقة مبنية اجتماعية. [2]

[1] -Jef Huysmans and Vicki Squire," Migration and security," *in The Routledge Handbook of Security Studies*, ed. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer, op.cit., 169.

[2]-Columba Peoples and Nick Vaughan-Williams, *Critical Security Studies: an introduction2nd ed* (London and New York: Routledge and Francis and Taylor Group, 2015), 16.

فالعديد من المفاهيم، والعمليات، والديناميكيات المصنفة من طرف كل من برجر ولوكمان على غرار البناء الإجتماعي للحقائق، التذاتانية، تكوين الهوية...يمكن توظيفها في دراسة الأمن أو أي مفهوم آخر، لذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار المحددات السوسيوثقافية sociocultural determinants للأمن القومي والدولي، فالمصلحة القومية للدول ليست موجودة لتكتشف، وإنّما تكون مبنية في خضم التفاعل الاجتماعي على حد تعبير بيتر كاتزنشتاين "P.katzenstein في كتابه "ثقافة الأمن القومي، المعايير والهوية في عالم السياسة"" the culture of national security, norms and identity in world politics".[1]

إنّ توجه العديد من الباحثين إلى الطروحات البنائية لدراسة وفهم الأمن الدولي يرجع إلى فشل النظرية الواقعية والليبرالية في توقع النهاية السلمية للحرب الباردة، وأيضا الفشل في توقع استمراريتها أو قيام حرب نووية، لغياب البعد الاجتماعي في تحليل الوقائع وربطه بالمسائل الأمنية والعسكرية، فالنظريات الأساسية في الحقل قد فشلت هي الأخرى في تفسير مآل الحرب الباردة، وفي ذات السياق ذهب ألكسندر فندت" Alexander Wendt" إلى تفسير أنّ المعضلة الأمنية على الرغم من كونها من المفاهيم والقضايا الأساسية في الطروحات الواقعية إلاّ أنّه يمكن فهمها من خلال الطروحات البنائية. [2]

والمعضلة الأمنية حسبه هي بنية اجتماعية تتركب من الفهومات التذاتانية intersubjectivity understandings التي تقوم على انعدام الثقة، ممّا يؤدي إلى تبني سيناريو أسوء الحالات من كلا الطرفين، وكنتيجة فإنّ الدول تحدد مصالحها بناءا على مبدأ الاعتماد على الذات self-help، فالصداقة أو العداوة هي أولا وقبل كل شيء بنى اجتماعية، وإذا كانت الفوضى هي ما تصنعه الدول anarchy is what

[1] -Ibid., 17.
[2] -Ibid., 18.

states make of it، فإنّ الأمن هو أيضا ما تصنعه الدول security is what states make of it.[1]

وقد تحدث ألكسندر فندت عن الجماعة الأمنية security community، وعبر عنها بأنّها نوع مختلف من البنى الاجتماعية، أين تسود الثقة بين الدول، ويتم حل النزاعات فيما بينها بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى الحرب، وجاء هذه الحديث في مقابل المعضلة الأمنية من منظور بنائي.[2]

هذا فيما يتعلق بالبنائية الاجتماعية، التي حاول الكسندر فندت من خلالها تصنيف عمله في الطروحات ما بعد الوضعية، إلا أنّ المواضيع التي ناقشها كانت تقع في صلب الطروحات التقليدية كونها ركزت على الدولة، وفوضوية النظام الدولي، والمعضلة الأمنية، لذلك اعتبرت البنائية كجسر للهوة ما بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية.

وقد عبر فلدت "Weldet" في دراستة لمفهوم الأمن من خلال البنائية النقدية على أنّه:

> " **اللاأمن بخلاف أن يكون معطى طبيعي، فإنّه إنتاج ثقافي اجتماعي...اللاأمن في حد ذاته هو نتاج عملية بناء هوياتي تكون في الأنا والآخر أو الآخرون المبنية اجتماعيا.**" [3]

ما يمكن ملاحظته أنّ فلدت بيّن مفهوم اللاأمن في مقابل مفهوم الأمن وكشف بأنّها ليست معطيات طبيعية مسبقة natural pre-given realities، وإنّما تكون نتاج عوامل سياقية وتاريخية، فالخطر في إطار العلاقات الاجتماعية يمكن أن يكون

[1] -Ibid., 19.
[2] -Ibid., 20.
[3] -Ibid., 21-22.

له أثر إنتاجي، ممّا يمّكن من التفريق بين العدو والصديق، وبين الأنا والآخر، وحتى بين الدول الآمنة وغير الآمنة.[1]

وبالتالي الأمن والتهديدات حقائق تبنى اجتماعيا في سياقات وأطر تاريخية لها التأثير الكبير على أداء الدول والأفراد الذين يسهمون بدورهم في تحقيقها، فالبناء الاجتماعي المتبادل للحقائق مكّن من فهم وتفسير واقع ما بعد الحرب الباردة، الذي ظهرت فيه تهديدات ذات طبيعة جديدة.

الفرع الثاني:مدرسة كوبنهاغن: لقد أرست هذه المدرسة لطرح جديد وهو مجمعات الأمن الإقليمي، كما حددت مستويات التحليل التي تعتبر وثيقة الصلة بالمرجعية التي يجب تأمينها، وكذلك جاءت بما يعرف القطاعات الجديدة للأمن، لذلك تعتبر الأفكار التي جاء بها مؤسسي هذه المدرسة من أهم الطروحات المساهمة في التعمق في حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة. [2]

1-**مجمعات الأمن الإقليمي:** تعتبر مجمعات الأمن الإقليمي من أهم مرتكزات التحليل التي تعتمدها مدرسة كوبنهاغن وتعرف على أنّها:

" **مجموعة من الوحدات أين تكون عملياتها وديناميكياتها الأمنية مترابطة، لدرجة أنّ مشاكلها الأمنية لا يمكن تحليلها منطقيا بمعزل عن بعضها البعض** ".[3]

يعتبر باري بوزان ممن كان لهم السبق في طرح و دراسة الأمن الإقليمي regional security ويعرفه بأنّه ظاهرة علائقية، فلا يمكن دراسة وفهم الأمن القومي لأي دولة من دون فهم النظام الإقليمي، والاعتماد الأمني الذي تتفاعل ضمنه الدول، كما قدم العديد من المفاهيم التي توضح كيفية تأثير الأمن الإقليمي على مفهوم

[1] - Ibid., 22
[2]-Marianne Stone," Security according to Buzan, a comprehensive security analysis," *Security Discussion Papers Series* (spring,2009): 3-4-6.
[3] -Ibid., 6.

الأمن، وأهم ما يميزها هو علاقات الصداقة و العداوة بين الدول amity and enmity among states، أين تظهر في شكل علاقات الصداقة أو التحالف وتجاوز الخوف، فمفهوم الصداقة أو العداوة لا يرتبط فقط بعامل التوازن، وإنّما يرتبط أيضا بالعامل الإيديولوجي، الإقليم، الروابط الإثنية، والسياقات التاريخية، فمفهوم الصداقة أو العداوة يؤدي إلى ما يعرف بالمركبات الأمنية الإقليمية. [1]

2- **مستويات التحليل:** استنادا إلى أنّ الدولة هي المرجعية الأساسية في التحليل قام باري بوزان بطرح التساؤل التالي، ماهي طبيعة الدول؟ فالإجابة على السؤال تمثلت في أنّها كيانات كبيرة وأكثر تعقيدا large and more complicated entities، فالدولة قاعدة فزيائية وجانب مؤسساتي وقاعدة بشرية، ومكونات الدولة يمكن دراستها كقضايا أمنية، من خلال العلاقات الترابطية بينها، والتي تسهل فهم إشكالية الأمن القومي لذلك فالفرد هو عامل للحياة، للصحة، للثروة، للحرية، وللوضع الاجتماعي المستقر هذه العناصر معقدة، وكل واحد منها لا يمكن استبداله إذا ما تمّ فقدانه، وبالتالي يمكن تحديد طبيعة التهديد الذي قد يصيب الفرد ولكن لا يمكن تطبيق هذه المفاهيم لدراسة الأمن القومي. [2]

ففي دراسته لمفهوم الأمن قام باري بوزان بتقديم ثلاث وحدات للتعامل معه الأفراد والدول، والنظام الدولي، والتي تعبر عن مستوى بسيط، متوسط، ومعقد، وذلك من خلال عمله الموسوم بـ"People, states and fear"، كما حدد من خلاله قطاعات الأمن الخمسة، وتمّ ذكرها في مقال له معنون بـ " New patterns of global security in the twenty first century"، وتتمثل في القطاع السياسي، العسكري، الاقتصادي، المجتمعي، والبيئي والتي لا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، كل منها مرتبط بالآخر بشكل معقد، وفهم هذه القطاعات يعطي فكرة عمّا

[1] -Ibid.
[2] -Ibid., 4.

يسميه بوزان بمشكلة الأمن القومي"national security problem"، من خلال منهجية Micro /Macro . [1]

3-**القطاعات الأمنية:** تتمثل هذه القطاعات في:

- **التهديد العسكري**: military threat يمكنه المساس بكل مكونات الدولة ويضعها في وضع حرج يتعلق بمدى قدرتها على حماية مواطنيها، فالتهديد العسكري يتم التعامل معه على مستويات مختلفة، وواقع استعمال القوة يجعل من هذه المستويات تتباين إذا تعلق الأمر بالتهديد المباشر للأمن القومي[2]، ويرتبط بالأبعاد العسكرية التي لها علاقة بالاستعمال الواقعي أو المحتمل للقوة العسكرية، فالقطاع العسكري متصل بشكل وثيق بالأمن، لأنّه يجعل من التهديد موضوع لشرعية الدولة وحفظ بقائها، وقوتها ومصالحها الإستراتيجية، والأمن العسكري يرتبط بشكل مباشر بالحرب، على الرغم من تراجع الطبيعة التقليدية للحروب والصراعات.[3]
- **التهديد السياسي**:political threat يشكل اهتمام ثابت للدولة، ومن الصعب وغير الواضح تحديد العلاقة بينه وبين التهديدات العسكرية، وكما أنّ الدولة هي كيان سياسي فأي تهديد يهدف إلى إضعاف هذا الكيان، أو يأخذ طابعا للتنافس الإيديولوجي، أو مهاجمة الأمة ككل يمكن اعتباره تهديد سياسي، ويجب التفريق بين التهديدات السياسية المقصودة، أو تلك التي تبنى جراء متغيرات خارجية مرتبطة بشرعية الدولة[4]، وله علاقة وطيدة ببقاء الدولة واستقرارها التنظيمي، كما يشير إلى ذلك باري بوزان، وأولي ويفر و جاب وايلد "Jaap Wild"، وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على الأمن السياسي للدولة، وعادة ما يتهدد هذا القطاع من

---

[1] -Ibid., 3.

[2] -Ibid., 4-5.

[3] -جيرارد ديسوا، *دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولاتية*، تر: قاسم المقداد ج2 (سورية: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع،2015)، 147.

[4] -Marianne Stone., op.cit., 5.

الداخل، بسبب الحركات الانفصالية والسياسات الدكتاتورية التي تؤثر على التماسك الاجتماعي والولاء للدولة، وقد يتأثر الأمن السياسي على إثر عوامل وفواعل خارجية مثل الإرهاب.[1]

- **التهديد الإقتصادية:** economic threat من الصعب تحديد طبيعة هذه التهديدات لأنّ الاقتصاد في حد ذاته هو مخاطرة، مثل ما ذهب إلى ذلك باري بوزان، فالشروط العادية للتفاعل في السوق الاقتصادية محفوفة بالمخاطر، والتنافس العنيف، والشك، بسبب الطبيعة اللاآمنة للسوق، والتي جعلت من الصعب فهم الأمن الاقتصادي، فطبيعة التهديد تتوقف على اللااستقرار المستمر الملازم للاقتصاد، وما يمكن اعتباره كتهديد من الصعب تحديده، وحسب باري بوزان فإنّ القطاع الاقتصادي مرتبط بباقي القطاعات، فمثلا هناك ارتباط بين القطاع الاقتصادي والعسكري، كون الأمن العسكري يعتمد على الأمن الاقتصادي وهذا راجع لفكرة الميزانية، كما يمكن اعتبار القطاع الاقتصادي كمؤشر على أمن الدول فمقارنة الدول المتطورة مع تلك التي في مسار التطور تتيح ملاحظة الفارق الاقتصادي بينها، وبالتالي اختلاف مستويات تحقيق الأمن في القطاعات الأخرى فيها.[2]

من الصعب فهم الأمن الاقتصادي كونه وثيق الصلة بالسوق، كما تكمن أهميته في ارتباطه بظاهرة العولمة، والتي لها علاقة إلى حد ما بسوق العمل الذي يخلق فجوة في تفاوت الأجور، وتغييب فرص التشغيل، وخلخلة المستوى المعيشي والحياتي للطبقات المتوسطة والعاملة، لذلك فهذا القطاع الأمني لا يرتبط بتهديد الدولة فقط بقدر ما يرتبط بتهديد الأفراد، لأنّ الأزمة متأصلة في النظام الاقتصادي، فالمسائل الاقتصادية تشكل جزء من الاهتمامات الأمنية لفترة ما بعد

[1] - جيرارد ديسوا، مرجع سابق.

[2] - Marianne Stone, op.cit., 5.

الحرب الباردة، خاصة إذا تعلق الأمر بالوصول إلى المصادر الطاقوية والمواد الأولية، فندرتها قد تؤدي إلى صراعات تبدأ اقتصادية وتنتهي مجتمعية.[1]

- **التهديد المجتمعي:** societal threat ويعتبر الأكثر تعقيدا من بين القطاعات الأخرى، لأنّه يرتبط بتهديد هوية وتحقيق العدالة التوزيعية بناءا على البعد الثقافي القيمي، فالدول الضعيفة أحيانا لا تكون مجهزة بشكل جيد للتعامل مع الاختلافات الهوياتية والثقافية، وحالة اللااستقرار الهوياتي في دولة ما والصراعات الإثنية فيها ستنتقل لدول الجوار، وهو ما يجعل من الأمن المجتمعي وثيق الصلة بالقطاع العسكري والسياسي، فمعظم الصراعات الحالية مرتبطة بعوامل مجتمعية، فمن المهم أخذ هذا القطاع بعين الاعتبار في دراسة الأمن على المستوى الكلي "macro level"، لأنّ الأمن المجتمعي يصعب تحقيقه، كونه يتعامل مع الهويات والثقافات التذاتانية، سياقية البناء[2] .

فبقاء هوية الدولة من حيث التركيبة العرقية والثقافية يتعلق بهذا القطاع، وهذه الهوية تشكل "نحن" مقابل "الآخر" المتمايز، ويعتبر الأمن المجتمعي وثيق الصلة بطبيعة الصراعات الحديثة التي تكون في غالب الأحيان ما تحت دولاتية، كون هذه الصراعات تتمحور حول تهديدات وجودية تمس "نحن"،التي قد تتجسد في عرقية، قبيلة، أمة، أو دين...، وتتحول هذه التركيبات الاجتماعية والمجتمعية إلى قضايا أمنية، وتتأثر بدرجة الهشاشة في النظام السائد و يوجد مظهران يهيمنان على الأمن المجتمعي: [3]

- التنافس بين الفاعلين من أجل امتلاك الهوية، والدفاع عنها ونشرها، خاصة في حال عدم التطابق بين الدولة والأمة، ممّا يشيع اللااستقرار والنزعة الإنضمامية irrédentisme، المواجهات العرقية، الإقصاء الديني، وكل هذه المظاهر تمس

[1]- جيرارد ديسوا، مرجع سابق، 150-151.

[2] Marianne Stone, op.cit., 5-6.

[3]- جيرارد ديسوا، مرجع سابق، 149.

الأمن وتؤدي إلى إعادة تعريف الهويات داخل وفيما بين الدول، وبالتالي يتهدد التماسك الإجتماعي؛

- انتشار التبعات الأمنية عبر الحدود الوطنية، ما يفتح المجال لفواعل أخرى للتدخل، وأطراف ثالثة ينتج عن تدخلها أقلمة النزاعات، وحتى عولمتها، الشيء الذي يؤدي إلى إعادة تشكيل الخارطة الهوياتية، وفق أسس جغرافية غير توافقية، وينجم عنها حركات سكانية تتسبب في زعزعة الأمن السياسي والمجتمعي على حد سواء.

- **التهديد البيئي**: environmental threat وهو الأكثر تعارضا بشأنه، فالتفكير بالتهديدات البيئية المحتملة يمكن التعبير عنه بصراع البشر مع الطبيعة " human struggle with nature "، مثل الزلازل والبراكين، فهذه الكوارث لا يمكن السيطرة عليها كونها طبيعية، كما يمكن التعبير عنه في إطار النشاط الإنساني مثل التلوث، والاحتباس الحراري وثقب الأوزون، ما يفتح المجال للتحكم فيها والسيطرة عليها بأي شكل من الأشكال،على غرار المبادرات للتقليل من خطرها، والتهديد البيئي مرتبط بالقطاع الاقتصادي والسياسي على حد سواء، فهذا التهديد لا يمس الفرد أو الدولة، وإنّما الكون ككل[1].

والأمن البيئي يرتبط بالقدرة على تحقيق الحماية للبيئة، وتوفير الظروف البيئية التي تدعم استمرارية وتطور دورة الحياة البشرية، فتحقيق الأمن البيئي حسب هذا الطرح يرتبط بالخوف من عدم توفر الظروف الملائمة لتحقيق المستوى المعيشي المطلوب، ومن الممكن توقع التغيرات البيئية التي قد تمس البشرية ككل، مثل نضوب الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.[2]

[1] - Marianne Stone, op.cit., 6.

[2] - جيرارد ديسوا، مرجع سابق،151-152.

4-الأمننة ونزع الأمننة:

ظهرت نظرية الأمننة في أعمال أولي ويفر، وأصبحت برنامج بحث في الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهاغن، حيث ترى بأنّ الأمن هو ممارسة تذاتانية كون التهديد ممارسة اجتماعية، وهو بذلك تجسيد لعناصر مادية، وأيضا ممارسة خطابية، يرتبط بتحول قضية ما إلى تهديد متى تمّ الإعلان عنه أنّها كذلك من طرف الجهات المعنية، ثمّ تقبلها من طرف المتلقين. [1]

كما بين أولي ويفر تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، وقام بتطويرها فيما بعد كبرنامج بحث مع العديد من الباحثين في المعهد، فالأمننة تكون عبر مراحل ترتبط بتحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة(النخبة وأصحاب السلطة) ثمّ توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد، والذي يرتبط بمصلحة الفواعل المسؤولة عن الخطاب، ممّا يكسبها ميزة المشكلات الأمنية وهي الإستعجالية والاضطرارية، ومن ثمّ تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية، ولا يمكن حدوث الأمننة إلاّ بتدخل المجتمع.[2]

فالأمن يتحول إلى محصلة للخطاب الأمني السائد mainstream security speech، وحسب ويفر فنظرية اللغة تسهم في اعتبار الأمن فعل خطابي speech act، لذلك فالتركيز هنا لا يكون على الأشياء الملموسة فقط، وإنّما يمس الكلام في حد ذاته، لأنّ الأمن لا يتعلق فقط بغياب التهديد وإنّما أيضا بغياب الأفعال الخطابية التي تؤدي إلى أمننة الفواعل والقضايا، لكونها تمتلك القدرة والسلطة للإعلان عن فاعل أو عن قضية أنّها تشكل تهديد أمني، وهو ما يطرح فكرة الانتقائية في الأجندة

[1]-سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن(الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، 84-85.

[2]-نفس المرجع السابق، 84-85-87.

الأمنية، التي ترتبط بمصالح السلطات العليا، ما يؤدي إلى تغير مواقع وأولويات القضايا من حيث الأهمية نسبة بعضها إلى بعض. [1]

كما أنّ الأمننة لا تكون عبر النخب فقط، وإنّما للمجتمع أيضا دور في ذلك حيث تتم أمننة قضية من خلال المجتمع عبر مؤسساته المعبرة عنه(الجماعات، الأفراد، أولي النفوذ...)، وتحدث تجاوبا مع الحالة الاستثنائية التي تتطلب استعمال إجراءات مستعجلة وغير اعتيادية للتعامل مع التهديد، كون الفاعل أو القضية انتقل من مستوى السياسة العادية إلى المستوى الأمني. [2]

- **الأمننة الكلية:** macro securitization مقتبسة من فكرة الأمننة التي جاء بها أولي ويفر، ولكن على مستوى أعلى، فالهدف من ورائها الوصول إلى علاقات أمنية على مستوى قواعد النظام ككل، فسياق التهديد والمرجعية التي يجب تأمينها تكون على مستوى أعلى، وترتبط الأمننة الكلية حسب بوزان بعاملين أساسين: [3]

العولمة والإيمان بالإديولوجية العالمية: belief in universal ideology واعتبر بوزان الحرب الباردة مثالا واضحا على هذا النوع من الأمننة، فقد تمكنت القوى الكبرى في تلك الفترة من توجيه ديناميكيات الحرب وفق الأمننة الكلية، التي مست النظام العالمي ككل، ما ينطبق على أحداث الحادي عشر من سبتمبر واعتبار الإرهاب كقضية أمنية تمس الأمن الدولي ككل، كون الإرهاب قد تحول إلى تحدي فعلي، يتطلب إجراءات غير اعتيادية للتعامل معه، وعلى مستوى دولي.

- **نزع الأمننة:** de-securitization يرى أولي ويفر أنّ الأمننة هي شيء سلبي ناجم عن الفشل في التعامل مع القضايا السياسية العادية، لذلك يدعو إلى

---

[1] -نفس المرجع السابق، 87.

[2] -نفس المرجع السابق.

[3] Marianne Stone, op.cit., 8-9.

إســتراتيجية تــدمير الأمــنsecurity unmakingأو نــزع الامننــة -de securitization، وحسبه فإنّه سيكون أكثر فاعلية من أمننة القضايا.[1]

"من المرجح أن تؤدي دراسات الأمننة إلى اهتمام خاص بالاستراتيجيات التي تحبط الأمننة بدلا من تلك التي تسعى إلى حل المشكلات الأمنية القائمة"[2]

ويضع أولي ويفر ثلاث خيارات لنزع الأمننة: [3]

- عدم استعمال المصطلحات الأمنية في التعبير عن القضايا، بمعنى تجنب أفعال الخطاب التي تؤدي إلى نقل قضية عادية إلى قضية أمنية؛
- الــتحكم فــي الأفعــال وردود الأفعــال والحيلولــة دون تصــعيدها، بتجنــب نشــوء المعضـلات الأمنيـة، مـع السيطرة علـى السلوكيات المتبنـاة لمواجهـة التهديد، مـن أجل التحكم في ردود الأفعال، ممّا يحول دون حدوث معضلة أمنية؛
- نقل القضـايا الأمنيـة إلـى قضـايا السياسـة العاديـة، وهـي العمليـة العكسـية للأمننـة بمعنـى تحويـل القضـايا الأمنيـة مـن مسـتوى السياسـة العليـا التـي تتطلـب تحـرك مستعجل واستثنائي إلى مستوى السياسة العادية.

كما دعا أولي ويفر إلى أن تكون الأمننة ونزع الأمننة في قلب الدراسات الأمنية:

" التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون على عمليات الأمننة ونزع الأمننة، ماذا ولماذا وكيف تعتبر النخب بعض القضايا وتطوراتها بأنّها مشكلة أمنية؟ومتى وكيف تنجح وتفشل هذه المساعي؟ماهي المحاولات التي تبذلها

[1]-سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، 90.

[2]-نفس المرجع السابق.

[3]-نفس المرجع السابق.

الجماعات الأخرى لوضع الأمننة على الأجندة الأمنية؟ وأشار إلى الجهود الرامية لإبقاء المسائل الأمنية على جدول الأعمال العادية، ونزع أمننة القضايا. "[1]

الفرع الثالث: النظرية النقدية:

تنطلق النظرية النقدية من نقد الوضع القائم والتوجهات والممارسات السائدة، وظهرت في أواخر الثمانينيات، حيث بدأت مع كتابات روبرت كوكس" Robert Cox " من خلال تمييزه بين النظرية النقدية ونظرية حل المشكلة، وكذلك تقديمه لأفكار أنطونيو غرامشي"A. Gramci" حول الهيمنة، وعرضه لأعمال لينكلايتر"Linklater" في ظل سلسلة من الأحداث على غرار تفكك الإتحاد السوفياتي وثورة المعلومات وتآكل سيادة الدول، واهتمت النظرية النقدية بتحليل العديد من السمات الرئيسية للمجتمع الدولي، و لكن ظلت أعمال روبرت كوكس هي الرائدة في هذا المجال، حيث تحدث عن العديد من المفاهيم مثل:المعرفة والمصلحة والنظام السائد،الجماعة...، وأخلاق الإنعتاق. [2]

الأمن حسب النظرية النقدية هو غياب التهديد، والتحرر هو تحرير الشعب من الإكراه المادي والمعنوي، الذي يمنعهم من القيام بما يريدونه بحرية، والتحرر ليس القوة أو النظام، وإنّما هو إنتاج وتوليد للأمن الفعلي، فغياب الحرية هو نوع من أنواع الإكراه...، والأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، ، [3] ويعرف كين بوث التحرر بأنّه:

" **خطاب سياسي، فالتحرر يهدف إلى حماية الشعب من تلك الاضطهادات التي توقفه عن القيام بما يختار فعله بحرية تتماشى مع حرية الآخرين، وللتحرر ثلاث**

[1]- نفس المرجع سابق، 96-97.

[2]- نفس المرجع السابق، 21-23.

[3] - Pinar Bilgin,"Critical Theory," in *Security Studies: an introduction, ed.* Paul D. op.cit., 100.

جوانب أساسية للسياسة:إرساء فلسفي للمعارف، نظرية لتطور المجتمع، وممارسة عملية ضد الاضطهاد." [1]

أمّا علاقة الأمن بالتحرر حسبه أنّهما وجهان لعملة واحدة، ودورهما هو بعث الإنسانيةinvention of humanity، فالأمن يتحقق ويتسع فقط عندما تكون هنالك سياسات تحرر لاستئصال الاضطهادات البنيوية والعارضة فالعلاقة بين الأمن والتحرر ليست ثنائية non-dual relation، وإنّما مرتبطة لحد لا يمكن الفصل فيه، فالأمن يتعزز في وجود التحرر، والتحرر يتفعل في سيادة الأمن.[2]

وقد تمّ الربط بين النظرية النقدية والدراسات الأمنية على يد كين بوث، من خلال التركيز على الامتداد الأفقي والعمودي للأمن، وعلى الأفراد كموضوع ومرجعية فحسب كروز"Cruise" وويليامز"Williams" أنّ التركيز يجب أن يكون على الفرد وليس على الدولة ذات السيادة، فالتهديد لا يأتي من فوضوية النظام الخارجي بقدر ما يأتي من مؤسسات العنف المنظم للدول، وبالتالي تصبح المواطنة مصدر انعدام الأمن وتصبح إدعاءاتها مصدر للعنف، والمقاربة النقدية للأمن تكشف عما سماه كين بوث بحقائق الأمن security facts، فالحقائق تبنى عبر الممارسة التي تروج لسياسة انعتاقية، وهو ما يجب أن يعتبر موضوع للدراسات الأمنية ويصبح الأمن هو التحرر من مصادر الاستبداد والبنى المؤسسة للعنف المنظم.[3]

أهم ما يشترك فيه أنصار النظرية النقدية هو الإنعتاق، فمشروع النظرية الإنعتاقي يهتم بضمان الحرية من القيود وعلاقات الهيمنة، والفهم المشوه الذي يقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص، والسؤال المطروح هو ما هو الإنعتاق؟والإنعتاق من ماذا؟، هنا تكمن المشكلة، في وضع حدود للإنعتاق، وتظهر بالتالي مجموعة من

[1] -ken Booth, *Theory of World Security*, (UK: Cambridge University Press, 2007), 112.
[2] -Ibid., 114.
[3] - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، 32-33.

التهديـدات التـي تتطلـب معرفـة وممارسـة انعتاقيـة، فقـد وضـع لينكلايتـر فـي بدايـة التسعينيات جدول لثلاث أسس رئيسية تقوم عليها النظرية النقدية: معياري، واجتماعي، و براكسيولوجي*، وبذلك تعتمد النظرية النقدية على طريقة النقد التكويني، ليتحول الإنعتاق بذلك إلى تجاوز النظام السائد والظروف التي أوجدت هذا النظام. [1]

- **مدرسة أبريست ويث** للدراسات الأمنية النقدية"مدرسة ويلز"**: تقوم مدرسة ويلز على ثلاث مبادئ أساسية: [2]
  - الإنعتاق كمادة وموضوع للدراسات الأمنية؛
  - الأفراد كموضوع ومرجعية للأمن؛
  - دور المؤسسات الأكاديمية في إنتاج الحقيقة والمعرفة الأمنية.

وتناولت مدرسة ويلز مجموعة من المواضيع، لعّل أهمها:

1- الإنعتاق:

اعتمادا على مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية، قدمت مدرسة ويلز في مطلع التسعينيات أطروحة حول ضرورة تجاوز التركيز على الجوانب العسكرية، ومركزية الدولة والفهم الصفري للأمن، ودعت إلى التركيز على الفرد وتحقيق أمنه من خلال

---

[1]- نفس المرجع السابق، 31.

*براكسيولوجي: مصطلح مكون من كلمتين (praxis) وتعني الفعل، و(logos)وتعني التكلم، وبالتالي فهو الدراسة الاستنتاجية للفعل الإنساني المستندة على بديهية الفعل، أي أنّ الإنسان يستعمل الوسائل بشكل هادف لفترة زمنية محددة من أجل غايات مرجوة، وقد ارتبط استعمال المصطلح بالمدرسة النمساوية للاقتصاد، حيث يعتبر الاقتصادي النمساوي لودفيغ Ludwig Von Mises أول من استعمل هذا المصطلح.

[2]-نفس المرجع السابق، 35.

**أبريست ويث بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز وتعتبر أول قسم للسياسة الدولية في العالم، وأصبحت مع بداية التسعينيات أساس المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء أمثال كين بوث وواين جونز E. Jons.

التحرر والإنعتاق كما بين ذلك كين بوث، ويرفض أنصار المدرسة بشكل خاص تعريف السياسة الذي يضع الدولة وسيادتها في المركز. [1]

ويعود أصل كلمة الإنعتاق إلى الكلمة اللاتينية" emancipare"،وتعني "فعل الإطلاق من العبودية أو الرعاية"، وقد ربطه واين جونز" W.Johns" بالكفاح التقدمي في التاريخ الحديث، وربطه بوث -كنظرية أو ممارسة – بالحرية من القيود وعرفه في كتابه" الإنعتاق والأمن ""Emancipation and Security" في 1991بـ: [2]

> " **هو تحرير الإنسان (أفراد أو جماعات)من القيود المادية والإنسانية، من الفقر وسوء التعليم، والقمع السياسي...، فالأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة فالإنعتاق وليس السلطة أو النظام، ما ينتج الأمن الحقيقي، الإنعتاق نظريا هو الأمن.** "[3]

وبعد مراجعته تمّ تعريفه كالآتي:

> "**كخطاب سياسي، يسعى الإنعتاق إلى تأمين الناس من ذلك الجور الذي يعيقهم عن تنفيذ ما يختارون عمله بحرية، وبشكل متوافق مع حرية الآخرين**"[4]

فمفهوم الإنسانية يرتبط بمفهوم الإنعتاق، لوجود مجموعة من التهديدات ذات الطابع الإنساني والتي ترتبط بالسياق الدولاتي، وكمثال على هذه التهديدات الظلم الاضطهاد السياسي، الإرهاب، الكوارث الطبيعية، والأمراض، وتعتبر هذه التهديدات كقيود لحرية الإنسان، ممّا يتطلب الإنعتاق والتحرر منها، لذلك استبدل أنصار مدرسة ويلز ثلاثية الأمن والقوة والوضعية بثلاثية الأمن والإنعتاق والمعيارية، ويعتبر الفرد

---

[1]-نفس المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع السابق، 36.

[3]- نفس المرجع السابق، 37.

[4]- نفس المرجع السابق.

موضوع للأمن ومصدر للحقيقة الأمنية، وأيضا مرجعية يجب تأمينها، وأمن الفرد لا يرتبط بالأمن القومي، فقد يهدد الأمن القومي أمن الأفراد، كما أنّ المعرفة الأمنية لا تكون في سياق الدولة، وإنّما تكون في سياق الفرد في حد ذاته، ويتعرض الأفراد للعديد من التهديدات من بينها الدولة .[1]

2-المؤسسات الأكاديمية وإنتاج الحقيقة والمعرفة الأمنية:

تنطلق مدرسة ويلز من ضرورة إعادة النظر في الأطر المؤسساتية التي أنتجت الحقائق والمعارف الأمنية، كون هذه الأخيرة سياقية ترتبط بمؤسسات على غرار الجامعات ومراكز البحث والمعاهد والمؤسسات الحكومية والمدنية، فالحقائق الأمنية هي صراع قيم، أفكار، تقاليد، ومصالح متباينة داخل الإطار المؤسساتي الذي تنتج عنه حسب كين بوث، وهي مصدر للمعرفة والحقيقة الأمنية داخل المؤسسة، من خلال: [2]

- التأطير العلمي: فأغلب الطلبة ينتجون أفكار متشابهة ومتأثرة بأفكار أساتذتهم فقد عبر كين بوث أنّ متخرجي ومتخصصي الأمن يكونون على شاكلة أساتذتهم.
- التمويل والدعم: انبعاث نهضة الدراسات الأمنية كان مرفقا بثورة، وهو ما أدى إلى إنشاء خزانات الفكر think tanks، و أيضا تزايد اهتمام الرأي العام بالقضايا الأمنية، ومضاعفة الدعم المالي والفني من طرف مؤسسات عديدة على غرار مؤسسة كارنيجي Carnigie.

وأسهمت مدرسة ويلز في تعميق مفهوم الأمن من جهة وفي تحديده من جهة أخرى، بالنسبة للتعميق ارتبطت بالسياسات إلى جانب المفاهيم الأكاديمية، والأجندات السياسية التي فتحت المجال للمحللين لتحييد دور الدولة، أمّا بالنسبة لتحديد الفهم

[1]-نفس المرجع السابق، 39.

[2]-نفس المرجع السابق،40-42.

فإنّه يرتبط بمجموعة من التهديدات التي تمس الوحدة المرجعية التي يجب تأمينها في هذا السياق، فمدرسة ويلز قامت بتسييس الأمنsecurity politicize، وليس أمننة القضايا securiticize issues.[1]

الفرع الرابع:النظرية النسوية:

بدأ تأثير النظرية النسوية في عام 1980 في حقل العلاقات الدولية، حيث تمكنت من مناقشة قضايا على غرار الحرب، السلام، العنف...، كما عبرت عن ذلك آن تيكنر" Tickner"Ann ، وجعلت من التهديدات الأمنية في صلب أجندتها، كما أصبح للنساء دور في التفاعلات الأمنية، ممّا ولّد نظام أمني كلي لا يمكن تجزئته ولمعرفة تأثير العنصر النسوي في الدراسات الأمنية، يطرح السؤال التالي:أين هم النساء من الأمن؟.[2]

فالأمن حسب النظرية النسوية كغيره من المفاهيم (السيادة، القوة،...)، تمّ تشكيله على ضوء سيطرة النزعة الذكورية، لذلك قد تكون هذه النزعة هي مصدر للأمن، وبالتالي ضرورة مناقشة الأمن والتهديدات الأمنية من منظور نسوي على حد تعبير سارة براون"Sarah Brown" .[3]

بينت تيكنر أنّ النظرية النسوية تتضمن مقتربات متعددة الأبعاد والمستويات، وهو ما يمّكن من فهم كيف يمكن لأمن الأفراد أن يتعرض للعنف البنيوي والمادي على كل المستويات، فهذه النظرية تعد من أهم الإسهامات في مجال الأمن، والأمن الإنساني

[1] - Pinar Bilgin, op.cit., 98.
[2] -Annich T. R.Wibben, "Feminist Security Studies," in *The Routledge Handbook of Security Studies*, ed.Myriamm Dunn Calevetly and Victor Mauer, op.cit., 84.
[3] -J.Ann Tikner, "Feminism and Security," in *Security Studies: a reader*, ed. Christopher W.Hughes and Lai Yew Meng (USA and Canada: Routledge, 2011), 49- 50.

فيما يتعلق بتوسيع وتعميق الوحدة المرجعية التي يجب تأمينها، لتشمل دور النساء والقطاعات غير العسكرية.[1]

الفرع الخامس: النظرية ما بعد الحداثية:

تبلورت معالم الدراسات الأمنية ما بعد الحداثية في تسعينيات القرن الماضي من خلال أعمال واكر" Wacker"وكامبل" Campbell"ودايلون Daylon""، ثمّ تبعهم مفكري مدرسة باريس، وترى النظرية ما بعد الحداثية أنّ الهوية مركب أساسي للأمن وهي وثيقة الصلة بسيادة العنف، وحسبهم فإنّ بعض الهويات الوطنية تكون أكثر ميلا للعنف والعدوان والحرب، والبعض الآخر يفتقد القابلية للتعايش، ولا يمكن أن تتواجد الهويات بدون التمايز عن الآخر، لذلك فإنّ تصور الأمن يكون في كيفية تصور الآخر المختلف كونه تهديد أو خطر يمكن احتواؤه أو نفيه أو استثناؤه، فممارسات الأمن والسياسة الخارجية تبنى على هذا الأساس. [2]

كما ترتبط النظرية ما بعد الحداثية بأعمال العديد من المفكرين أمثال جاك دريدا"Jacque Derrida"، وميشال فوكو"Michel Foucault "، وفرنسوا ليوتار" François Lyotard"...، الذين اهتموا بتشريح الخطابات التكوينية لمعرفة تأثيرها على تطور المعرفة، وهي عبارة عن محاولة لنقد المجتمع والأشكال الثقافية المميزة له وكانت في بداياتها ظاهرة ثقافية، تبلورت في أعمال اجتماعية وثقافية، وتتضمن هذه النظرية إعادة نظر جذرية في الفرضيات الحديثة حول الثقافة والهوية والتاريخ واللغة ويعرفها فرنسوا ليوتار بأنّها جحود لما بعد السرديات، وتعني الجحود بساطة الشك، أمّا ما بعد السرديات فهي القدرة على إعادة صياغة إدعاءات المعرفة. [3]

[1] - Barry Buzan and Len Hansen, op.cit., 208.

[2] -سيد أحمد قوجيلي، *الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن*، مرجع سابق، 54-57-58.

[3] - نفس المرجع السابق، 43.

وقامت النظرية ما بعد الحداثية بنقد المقاربة الوضعية، من خلال إعادة القراءة التفكيكية للفكر الواقعي المهيمن، والليبرالية المؤسساتية، عبر عمل قدمه كل من آشلي "Ashly "وولكر "Walker "، بعنوان "كبرياء النماذج القيادية"[1]

"يجب أن نتطلع في حقل السياسة الدولية خصوصا إلى الصورة الكبرى وإلى العالمي، وحتى إلى البطولي"[2]

1-إعادة مفهمة الأمن في النظرية ما بعد الحداثية:

أسهمت النظرية ما بعد الحداثية في حقل الدراسات الأمنية من خلال إعادة رسم تصور جذري لمفهوم الأمن، كونها برنامج نقدي تفكيكي، قائم على رفض البنى والمفاهيم السائدة، وقامت ما بعد الحداثة برفض الأسس الوضعية، كما أكد برادلي كلاين" Bradly Klein" أنّ الخطاب الواقعي للدراسات الإستراتيجية غدا مقاربة تكنوقراطية، تحدد أسس السياسات الأمنية التي تسمو فوق كل فكر نقدي وبالتالي فهذا الخطاب مرتبط بمصلحة قوة منتجة. [3]

إنّ مفهوم الأمن حسب النظرية ما بعد الحداثية مرتبط بالعنف والسيادة والهوية وفي مطلع التسعينيات استفادت النظرية ما بعد الحداثية من التغيرات الجديدة الحاصلة، ممّا أتاح الفرصة لظهور مدرسة باريس والتي تعتبر بدورها من ضمن الإسهامات ما بعد الحداثية في إعادة رسم مفهوم جديد للأمن. [4]

2-مدرسة باريس للدراسات الأمنية:

[1]- نفس المرجع السابق، 46.

[2]-نفس المرجع السابق.

[3]-نفس المرجع السابق، 53-54.

[4]-نفس المرجع السابق،58-59.

مع بداية التسعينيات ظهر التركيز على مواضيع جديدة من قبيل الأمن الداخلي، وممارسة الشرطيةpolicing، التي تنظر إلى الأمن كتقنية حكومية govermental technic، والتي تعني ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي بواسطة التكنولوجيا (الكاميرات)، أجهزة تحديد الهوية، وشبكة مهنيي الأمن professionals security كونهم خبراء في مجال الأمن الداخلي والخارجي، مثل الشرطة والجمارك والدرك...، وأول من أسس لهذه الدراسة هو ديديه بيغو "Didier Bigo" حيث قام بنشر أعماله في مجلة الثقافات والصراعات " cultures and conflicts" في باريس. (1)

اهتمت هذه المدرسة بالطبيعة الجديدة والمتغيرة للعنف السياسي، من خلال تسليط الضوء على المستويات الدنيا للأمن مثل الجريمة، التعذيب، الإختطاف ...وركزت أيضا على التهديدات المرتبطة بالأمن المجتمعي، مثل الهجرة والجريمة المنظمة، والإرهاب، وبذلك حاولت مدرسة باريس إلقاء الضوء على قضايا وفواعل وحقائق أمنية جديدة كانت مهملة من قبل. (2)

فالأمن حسب مدرسة باريس يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة خاصة في ظل ظاهرة العولمة التي جعلت من وظائف المؤسسات الأمنية أكثرا ترابطا وأكثر اتساعا، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبح من الضروري التنسيق بين المؤسسات الأمنية الوطنية وعبر الوطنية، لمواجهة المخاطر والتهديدات، وتكثيف المراقبة المجتمعية، ففكرة المراقبة أو ما يطلق عليه العين الإلكترونية electronic eye، حسب دايفيد ليون" D.Lyon"، هو تجسيد لفكرة البانوبتكية *عند ميشال فوكو

---

[1] -نفس المرجع السابق، 59-60.

[2] -نفس المرجع السابق، 60.

*-البانوبتيكية: (المستشرف) مصطلح جاء به جيرمي بنتام في مؤلفه"الكتابات البانوبتكية" عام 1791، تعبيرا عن مشروع معماري هندسي للسجون، يتمكن من خلاله مفتش السجن من رؤية المسجونين المعزولين عن بعضهم البعض، دون أن يتمكنوا هم من رؤيته، ويتموضع المفتش في قمة برج المراقبة، وهذه الفكرة تعبير عن الرقابة المستمرة.

فالسلطة يجب أن تكون منظورة غير ملموسة، وتعتمد على استخبارات الصور، والتي تكون تحت سيطرة الاستخبارات التقنية، لذلك فهي بمثابة مصدر تقني استراتيجي للحقيقة الأمنية.[1]

ويعد مهنيو انعدام الأمن حسب مدرسة باريس أهم عامل في إنتاج المعرفة والحقيقة الأمنية، ولكن بروز شبكة مهنيي الأمن قد يؤدي إلى احتكار الحقيقة حول الخطر عبر استعمال رابطة القوة والمعرفة، لذلك فالتهديد هو ما تعتبره هذه الشبكات كذلك، فقدرتهم على الحصول على المعلومات والحقائق هو ما يمكنهم من تحديد الحقل الأمني الذي يريدونه، وتحديد ما يمكنه أن يكون قضية أمنية، ما يخلق منافسة مع أطراف موازية لاحتكار المعرفة ويشكل تهديد من نوع آخر. [2]

يرى أنصار مدرسة باريس أيضا أنّ المنظور الإقصائي لتحولات الصراعات الاجتماعية عامل أساسي في تحول الدراسات الإستراتيجية والأمنية إلى نظرة ثقافية تبسيطية، فالفشل في فهم تحول العنف السياسي في فترة الثمانينيات من الحرب إلى الجريمة مثلا، خلق قصور في الفهم لدى المحللين للتعامل مع الطبيعة الجديدة للعنف وهذا راجع للمنظور الإقصائي، فطبيعة التهديدات الجديدة تتطلب إدراج التقنيات الحديثة لدراستها. [3]

وكما أنّ مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية نالت نصيبها من تفسير نظريات العلاقات الدولية، والمدارس ذات الارتباط بها، فقد كان لمنظمة حلف شمال الأطلسي أيضا النصيب الوافر من تفسير هذه النظريات، ومن زوايا مختلفة حسب منطلقات ومسلمات كل نظرية.

---

[1] -سيد أحمد قوجيلي، *تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي*، مرجع سابق، *35*.

[2] -نفس المرجع السابق، 34.

[3] -نفس المرجع السابق، 33.

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي على ضوء النظريات الوضعية وما بعد الوضعية

اهتمت النظريات الوضعية وما بعد الوضعية منها بإعطاء تفسيرات لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فكل منها تناولت تفسير المنظمة من زاوية محددة بحسب أسسها الفكرية، فبينما ركزت النظرية الواقعية عليها كمنظمة عسكرية آيلة للزوال بعد نهاية الحرب الباردة، ذهبت النظرية الليبرالية إلى اعتبارها مؤسسة لها من القدرة والفعالية اللازمتين لتحقيق التعاون متعدد الأبعاد بين الدول الأعضاء، وبالتالي التقليل من حدة الفوضى، أمّا النظرية البنائية فقد اعتبرتها بناءا اجتماعيا، يقوم على مجموعة من القيم والمعايير المشتركة، التي تعبر عن مجمع أمني إقليمي وجماعة أمنية متمايزة في حين ركزت نظرية الأمننة في التفسير على أداء منظمة حلف شمال الأطلسي الذي ارتبط إلى حد كبير بالفعل الخطابي، المجسد لثنائية الأمننة واللاأمننة للفواعل والتهديدات على حد سواء.

المطلب الأول: النظرية الواقعية: الأداء العسكري التقليدي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

قدمت النظرية الواقعية مجموعة من التعريفات للأحلاف، وتعاملت مع منظمة حلف شمال الأطلسي على هذا الأساس، فتعريف الأحلاف بالنسبة للواقعية الجديدة يتمثل في كونها: [1]

" **جمعيات رسمية لاستعمال (أو عدم استعمال) القوة العسكرية وهي آليات لسياسة الأمن القومي**"[2]

[1] -Mark Webber et al, *NATO's post Cold War Trajectory, Decline or Regeneration* (UK: Palgrave Macmillan,2012), 33.
[2] -Idem.

تنشأ الأحلاف حسب النظرية الواقعية لمواجهة التهديدات المشتركة، وهذه الحاجة الخارجية تستمد من الظروف الداخلية، وبمجرد القضاء على التهديد أو الحد من تأثيره يزول الحلف، كون الهدف الأساسي الذي تأسس من أجله يكون قد انتهى فحسب ستيفن والت"Steven Walt" فإنّ الأحلاف في هذه الحالة تصبح أكثر ضعفا وأقل تناسقا، ممّا يضعف اهتمامها بمسائل الأمن والدفاع المشترك، كما بين جلين سنايدر "Glenn Snyder "أنّ الأحلاف لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقها في النظام الدولي، فطبيعتها تتنوع بتنوع طبيعة الأنظمة، وتشتق خصائصها من الكيفية التي بني بها النظام الدولي، الذي يتميز بثلاث خصائص بنيوية حسب كنيث والتز "K.Waltz":[1]

1- الفوضوية: شروط أو مبادئ للفوضى ترتبط بمرجعية معينة؛

2- غياب التفريق الوظيفي بين الدول (كل الدول معنية بالبقاء والأمن)؛

3- توزيع القدرات بين الدول.

لذلك فدراسة الأحلاف حسب النظرية الواقعية تمحورت حول مجموعة من النقاط: [2]

1- تكون الأحلاف أكثر استقرارا في النظام ثنائي القطبية، وذلك يعود إلى أنّ بنية هذا النظام تقلل من فرص العداء، لأنّ كلا الطرفين لا يملكان عدو مشترك لتحفيزهما على التحالف، كما أنّ هذا النظام يسهم في إيضاح السياسة الدولية فالطرف الآخر معروف، وبالتالي فالحسابات والاهتمامات الأمنية بطبيعة الحال ستكون واضحة، أي أنّ العلاقات الأمنية تكون مرسومة الحدود، بمعنى آخر التحالف مع دول أخرى تتقاسم نفس الإدراك من أجل التصدي للتهديدات المشتركة ومواجهة التهديد يكون أكثر نجاعة في حال نظام الثنائية القطبية.

[1]-Ibid.
[2]-Ibid., 34.

2- أما في ظل نظام متعدد القطبية، فإنّ مجموعة من القضايا الصعبة تظهر داخل الحلف، ويرى سنايدر "Snyder "أنّ هذا النظام يزيد مستوى الشك حول من هو الصديق ومن هو العدو، فالأحلاف في هذه الحالة يمكنها التقليل من حدة الشك لكن لا يمكنها القضاء عليه، لكن هذا الطرح يكون مستبعدا، بسبب نوعين من الخوف، الأول مرتبط بتخلي الحلف عن إحدى الدول الأعضاء، والثاني التخوف من الدخول في صراع دون وجود مصلحة من وراء التدخل.

3- وفي نظام أحادي القطبية، تكون الأحلاف في سياق مختلف، فوجود قوة كبرى مهيمنة أو قطب واحد يؤدي إلى العديد من التفسيرات، ومن أهم هذه التفسيرات فكرة تحقيق التوازن، والذي ينقسم بدوره إلى نوعين: [1]

- التوازن الصلب (العسكري) (military) hard balancing: يمثل الائتلاف المضاد counter-coalition الذي يرتبط بوجود قوة كافية تضمن هيمنة القوة المسيطرة، بمعنى آخر القيام بمجموعة من السلوكيات، التي تجعل من الطرف المهيمن تهديد عسكري ومصدر للهيمنة في ذات الوقت.
- التوازن الناعم (الدبلوماسي) (diplomacy) soft balancing: يرتبط بالنشاطات الدبلوماسية التي تهدف إلى إحباط القوة المهيمنة، وهو ما يطلق عليها نشاطات مسايرة الحركة bandwagoning، وتعتبر إستراتيجية حيوية من خلال انضمام الطرف الأقوى إلى الطرف الأكثر تهديدا.

فقد تكهن معظم الواقعيين الجدد أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي ستزول بزوال الإتحاد السوفياتي، على الرغم من وجود العلاقات عبر الأطلسية كمبرر لاستمراره حيث أعلن كنيث والتز أنّ أيام المنظمة ليست معدودة ولكن سنواتها أصبحت كذلك "NATO's days are not numbred, but its years are".[2]

[1]-Ibid.
[2]-Ibid., 35.

كما لا يمكن فهم تغير أداء منظمة حلف شمال الأطلسي حسب النظرية الواقعية إلا من خلال مفتاحين أساسين: [1]

- توزيع القوة النسبية في أوروبا: استمرارية القوة الأمريكية مع وجود التحدي الروسي الصاعد؛
- عملية الحركة القارية: Continental Drift التي ميزت العلاقات عبر الأطلسية منذ نهاية الصراع شرق-غرب.

على الرغم من أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي تمنح الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية التأثير على أوروبا، ووضع حدود لسياسات الدفاع الأوروبية المتنامية والمستقلة، إلا أنّ الواقعيون الأمريكيون ذهبوا إلى أنّ المنظمة سوف تتراجع وتنتهي بعد الحرب الباردة، ومع سقوط الإتحاد السوفياتي وما نجم عنه من إعادة توزيع للقوة أصبح للدول الأوروبية دور أكثر نشاطا في المنظمة، كما أنّ التكاليف لمواجهة الأخطار بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أقل، ما مكنها من التحرر من المخاوف المتمحورة حول الشك واللايقين في علاقاتها مع المنظمة، وعليه فإستراتيجية تعظيم القوة من خلال المنظمة تقوم على عنصريين أساسيين: [2]

- توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي NATO enlargement من خلال دمج الدول الشيوعية، مع رفض للمقاربات الكلية للبيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة؛
- إدارة الأزمات الإقليمية regional crisis management.

[1]-Adrian Hyde –Price," NATO and European Security System: a neo realist analysis," in *Theorizing NATO: New Perception on the Atlantic Alliance,* ed. Mark Webber and Adrian Hyde –Price (USA : Routledge, 2016), 43.

[2] -Ibid., 41-42.

وتسهم النظرية الواقعية في محاولة فهم العلاقة الموجودة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن من خلال ما بينه جون ميرشايمر:

"منظمة حلف شمال الأطلسي تشكل مثالا جيدا عن المؤسسات، فهي مؤسسة ومن المؤكد أنّها أدت دورا في منع قيام حرب عالمية ثالثة، ومساعدة الغرب خلال الباردة،..منظمة حلف شمال الأطلسي أساسا كانت أداة لإدارة القوة في مواجهة الإتحاد السوفياتي، حاليا مع سقوط الإتحاد السوفياتي، أكد الواقعيون أنّ المنظمة أيضا يجب أن تختفي أو تعيد بناء نفسها على أساس التوزيع الجديد للقوة في أوروبا." [1]

فمدى استمرارية الأحلاف مرتبط باستمرارية أهدافها، وبنهاية الهدف تبدأ الدول الأعضاء بالانقسام، والتعارض في الغايات، لكن منظمة حلف شمال الأطلسي يمكنها الاستمرار، نظرا لما تمتلكه من مميزات وخصائص، ولكن بالتواجد الأمريكي في القارة الأوروبية، سوف لن يكون هنالك داعي لاستمرارية المنظمة في أداء أدوارها.[2]

فقد سهلت المنظمة التواصل ما بين الدول الأعضاء، كما أكد جون دافيلد " John Duffield "على أنّ المميزات المؤسساتية للمنظمة أسهمت في استمراريتها والطاقم القيادي فيها ساعد على التكيف مع تغير الظروف الخارجية، من خلال رسم مهام جديدة ترتبط بالطبيعة الجديدة للتهديدات، مع تحديد الطرق المناسبة لإنجاز هذه المهام، وهو ما ذهب إليه روبرت ماكلا "Robert MacCall"، والذي أكد على أنّ استمرارية المنظمة بعد الحرب الباردة تعود إلى طابعها المؤسساتي. [3]

[1] -Sean Kay, *NATO and the future of European Security*(USA: Rowman and Littlefield Publishers, 1998), 6.
[2]- Idem.
[3]- Ibid., 9.

وبشأن الأحلاف عموما ومنظمة حلف شمال الأطلسي خصوصا، تطرح النظرية الواقعية سؤال آخر :هل تؤثر المنظمات(الأحلاف) على الأمن القومي، وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يكون ذلك؟[1]

وللإجابة على هذا السؤال، تؤكد النظرية الواقعية على أنّ تأثير المنظمات (الأحلاف)على الأمن القومي يرتبط بالأمن التعاوني cooperative security فأمن دولة داخل المنظمة مرتبط بأمن الدول الأخرى، وهو ما يعتبر اعتماد أمني متبادل security interdependence، وقد أظهرت منظمة حلف شمال الأطلسي دورها في مجموعة من الأزمات التي واجهتها بتطبيق هذا المبدأ. [2]

فمنظمة حلف شمال الأطلسي هي حجر زواية في التفاعلات التي قامت ولازلت كذلك في القارة الأوروبية، عبر تطبيقها لعديد المقاربات الأمنية ، ولعّل أهمها الأمن الجماعي والجماعة الأمنية، وما أهمية الدور الذي تقوم به إلاّ انعكاس لجهازها المؤسساتي.[3]

المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية: الأداء المؤسساتي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

بعد نهاية الحرب الباردة كانت الليبرالية المؤسساتية أقل تشاؤما بشأن استمرارية منظمة حلف شمال الأطلسي، لأنّها تختلف عن باقي المنظماتوالأحلاف العسكرية على الأقل في أمرين: [4]

الفاعلية: إنّ فاعلية منظمة حلف شمال الأطلسي في مواجهة التهديدات الجديدة ترتبط بقدرتها المؤسساتية، والقابلية لتطوير الهياكل وتكييفها.

1- Ibid.
2- Idem.
3- Idem.
4 -Ibid., 41.

الإلتزام: التكيف المؤسساتي للمنظمة يزيد من احتمالية قدرتها على تجاوز الانقسامات واللاتوافق الداخلي، وزيادة عدد الدول الأعضاء.

وفي إطار الطرح الليبرالي، تعرف المؤسسات(المنظمات) على أنّها:

" **مجموعة من القواعد المستمرة(الرسمية وغير الرسمية) التي تصف الأدوار السلوكية، وتضبط النشاطات...**" [1]

فمن خلال هذا التعريف فإنّ الليبرالية المؤسساتية تتعامل مع الأنشطة الرسمية بين الدول وتقدم لها التفسيرات، وهو ما جعلها تقوم بدراسة وتحليل منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث ترى أنّ فاعلية المؤسسات الدولية تكمن في: [2]

- القدرة على تجاوز العراقيل التي تقف في وجه التعاون، كغياب الثقة والشك في نوايا الأطراف الأخرى، وارتفاع نسبة تكاليف الأنشطة عبر وطنية؛
- لعب دور مهم في التعامل مع معضلة الأنشطة الجماعية، مثل: الراكب المجان free rider، أي القدرة على تحقيق التعاون والتكافل داخل المنظمة في القيام بالمهام وتحمل المسؤولية كل حسب دوره، ومسألة المكاسب النسبية، relative gains، من خلال التركيز على مكاسب المنظمة ككل وليس المكاسب الفردية؛
- دعم الوسائل العملياتية لتنسيق السياسات كتقاسم المعلومات البيروقراطية.

عبر سيلست والندر "Celeste Wallander" أنّه خلال الحرب الباردة، تمكنت منظمة حلف شمال الأطلسي من تحقيق الدور الوظيفي المنوط بها، عبر التعديل والتكييف المؤسساتي لمواجهة الإتحاد السوفياتي، وتعزيز العلاقات السلمية بين المتحالفين، لذلك فالمنظمات لديها مصلحة في التعاون، حيث تكون المصالح مشتركة والسياسات التعاونية هي أفضل البدائل لتحقيق المنافع، وداخل منظمة حلف شمال

[1] -Ibid., 37.
[2] -Ibid., 38.

الأطلسي فإنّ التعاون يبنى على أساس المصالح المتبادلة، وبالتالي فالمنظمة تعمل على ترقية التعاون، من خلال توجيه الدفاع الفردي للدول من جهة، وتوحيد السياسات الأمنية من جهة أخرى، وقد وصلت حسب هذا الطرح إلى مستوى عالي من المأسسة والقدرة على إدارة العلاقات الأمنية بين الدول الأعضاء.[1]

كانت منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة بمثابة ورقة رابحة للدول الأعضاء فيها، على حد تعبير ولندر وكيوهان، ولم تكن فقط الخيار الأوحد المطروح فمرونتها وتكيفها مكنتاها من التحول من منظمة منحصرة على طبيعة موحدة من التهديدات إلى منظمة أمنية لها قدرة إدارية على مستوى عالي، تعنى بالمخاطر متعددة الأنواع، فالمؤسساتية ذات ارتباط وثيق بها، وهذا المفهوم يضم: [2]

- وجود منظمات رسمية تعنى بأداء المهام الخاصة؛
- تطوير قواعد رسمية وغير رسمية، التي تحدد الطريقة التي يصنع بها القرار مع تحديد الواجبات والمهام المنوطة بالدول الأعضاء.

وفي إطار العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والطرح المؤسساتي، تطرح مجموعة من الأفكار للنقاش: [3]

- تغير المؤسساتية داخل المنظمة، والتي ترتبط بالمهام والأدوار المتغيرة أيضا التي تقوم بها، وبحسب أهمية الدور يحدد الجهد المبذول، فالتخطيط العسكري سوف يأخذ حيز اهتمام كبير في ظل مبادرات الشراكة؛
- الطابع المؤسساتي ليس كفيل وحده بشرح تطور المنظمة، لأنّ المؤسسات قد تكون ذات طابع رمزي أكثر منه وظيفي، ولذلك يجب تفعيل المؤسساتية داخل المنظمة، كما بين ذلك أوران يونغ:" Oran Young"، الذي أكد على أنّ المؤسساتية تقوم

[1] -Idem.
[2] -Ibid., 38-39.
[3] -Ibid., 39.

علـــى التنفيـــذ implementation، والالتـــزامcompliance، والاســـتمرارية persistence، ففاعلية المؤسسة ترتبط بقدرتها على التعامل مع المشاكل، وتنفيذ السياسات السديدة، والعمل على الانسجام بين الدول الأعضاء، والتأكيد على بقائها في البيئة المتغيرة وضمان استمراريتها، وهذا يختلف من قضية إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى.

وتعطي هذه النظرية أهمية كبيرة للمؤسسات الدولية، وتعتبر المنظمات الدولية في صلب جهود الدول لتحقيق التعاون، والتقليل من حدة الفوضى الدولية، وتحقيق منافع بنسبة تفوق تلك التي تحققها من وراء الاعتماد على الذات، وكلما تجاوزت المنافع التكاليف، كلما تخلت الدول عن مصالح جزئية لتحقيق مصالح أكبر، لتركز بذلك على المواضيع الاقتصادية والبيئية، وبعد ذلك التعاون الأمني، لذلك تكون هذه المنظمات أكثر قدرة على تحقيق الأمن مقارنة بجهود الدول منفردة. [1]

فالمنظمات الدولية تقوم على مجموعة من الأجهزة والمخططات والقواعد والإجراءات، التي تساعد الدول على التنسيق وتحديد المشاكل التي تتطلب المواجهة الجماعية، وجعل التوقعات حول التعاون في مجال الأمن أكثر قابلية للتطبيق، وقد بين ذلك كل من جوزيف ناي "J.Ney" وروبرت كيوهان "Robert Keohan" فالمنظمات الأمنية تستطيع أن تساعد على ممارسة التأثير موازنة أو تعويضا لمنظمات أخرى، وتتحدد نوايا الدول من خلال توفير المعلومات، وصنع سياسات أكثر توافقية. [2]

ويمكن اعتبار منمة خلف شمال الأطلسي منظمة أمنية، تتوافق وطروحات النظرية الليبرالية عموما والليبرالية المؤسساتية خصوصا.

[1]-Sean Kay, NATO,"The Kosovo war and neoliberal theory," 4-5, https://kb.osu.edu/dspace/bitstream/handle/1811/31992/NATO,%20THE%20KOSOVO%20WAR,%20AND%20NEOLIBERAL%20THEORY.pdf?sequence=2

[2]-Ibid., 5-6.

فالنظرية الليبرالية عموما كانت مواكبة لدراسة الأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة فقد كتب روبرت كيوهان في عام 1993 أنّ فاعلية هذه النظرية ترتبط بتحقيق أمرين، يتعلق الأمر الأول بجعل الدول تخضع للقواعد، أمّا الأمر الثاني فيرتبط بتوفير فرص التعاون لهذه الدول، ممّا يتيح لها الفرصة لتحقيق مصالحها دون أن تمس بأمن الدول الأخرى، أو تشكيل تهديد لها، وبالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإنّها تركز على تكيف المنظمة والمهام الجديدة لها، وقد أظهرت الوظيفة المؤسساتية للمنظمة، والتي تطورت خلال الحرب الباردة أنّه يمكن لها التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة. (1)

لم تستبعد الليبرالية المؤسساتية فكرة ضعف وتراجع وحتى تلاشي منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث هناك مجموعة من الفرضيات التي من خلالها يتوقع تراجع وسقوط المنظمة: (2)

- تغيير جذري في بنية توزيع القوى فيما يتعلق بالأمن الأوروبي؛
- انقطاع حاد في العلاقات بين الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أنّ معايير توزيع القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تتغير، إلاّ أنّ هذا التغير لا يرقى إلى تهديم العلاقة بين الدول الأعضاء في المنظمة والتسبب في زوالها، وهذا يعود لمجموعة من العوامل: (3)

1. وجود المنظمة أحسن من عدمها بالنسبة للدول الأعضاء، فقد تمكنت منذ تأسيسها من تشكيل نظام مؤسساتي وبيروقراطي فعال، حيث طورت السياسات التعاونيةّ، وقامت بتجديد الأدوار والإجراءات المتعلقة بالسياسات الأمنية وأنشأت بيروقراطية

[1]-Ibid., 11-12.
[2] -Gunther Hellmann and Reinhard Wolf, " Neorealism, neoliberal institutionalism and the future of NATO, S*ecurity Studies,vol.3, 1(1993)*: 20.
[3]-Ibid., 20-21.

مدنيـة وأخـرى عسـكرية، كمـا أدارت سلسـلة مـن الأزمـات العسـكرية بـالرغم مـن الإخفاقات التي شهدتها والتي دلت على نقاط ضعفها التي يجب تداركها؛

2. منظمة حلف شمال الأطلسي هي من أهم المؤسسات الدولية الناجحة بعد الحرب الباردة، فالنظرية الليبرالية تدعو إلى عدم التخلي عن هذا النوع من المؤسسات ومقاطعته خاصة في فترة الشك واللايقين التي سادت وتسود النظام الدولي، لما لها من دور في تقليص العديد من حالات الشك والفوضى ؛
3. المنظمة هي النظام المؤسساتي الوحيد الممثل للعلاقات عبر الأطلسية، بالرغم من أنّ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وبعـض الـدول الأوروبيـة الأخـرى منظمـة إلـى منظمات أخرى، إلاّ أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي تبقى المؤسسة الوحيدة التي تضمن التعاون الأمريكي الأوروبي، على مختلف المستويات والأصعدة؛
4. تعتمد الدول الأعضاء في المنظمة على التعاون مع بعضها البعض في العديد من القضايا، مع الحذر من تعريض مصالحها للخطر، بسبب الانعكاسات السلبية لهذا التعاون فـي بعض المناطق، وحتـى لـو حاولـت بعـض الـدول الأعضـاء إضـعاف المنظمة، فإنّ القوى المسيطرة فيه سوف تمنع ذلك.

فالليبرالية المؤسساتية لا تنكر التحديات التي تواجه منظمة حلف شمال الأطلسي فعلى الرغم من أنّ روبرت كيوهان صرح بأنّها غير قادرة على توقع أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي سوف تستمر، لأنّه لا يمكن الجزم بأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية سوف تسعى للحفاظ على استمرارية المنظمة، ولكن هذا لا ينفي قدرتها التكيفية ومرونتها في التعامل مع التهديدات، لذلك لا يمكن الجزم بأنّ زوال الإتحادي السوفياتي كان بالضرورة مؤدي إلى زوال منظمة حلف شمال الأطلسي فالاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يوفر

نوايا قوية للتعاون وللحلول التعاونية، ممّا يؤدي إلى استمراريتها بمعاييرها ومبادئها الخاصة، في ظل طبيعة التهديدات الجديدة التي لا يتعامل معها بشكل مجزأ.[1]

فالمنظمة تكيفت مع البيئة الأمنية الجديدة،، حيث انتقلت من التركيز على الدفاع عن أوروبا الغربية، إلى الدفاع عن القارة ككل من خلال إنشاء بنية جديدة لتجسيد الدور الجديد الذي يتماشى وطبيعة هذا الانتقال، فقد أدت دورا مهما في عمليات حفظ السلام، وشاركت بقواتها إلى جانب هيئة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفي حالة وجود أزمة تهدد أحد أقاليم المنظمة، تقوم بالتدخل.[2]

كما أنّ التصميم المؤسساتي لمنظمة حلف شمال الأطلسي يركز على ترقية الأمن بين المتحالفين، وتسهيل التخطيط العسكري متعدد الأطراف، مع تعزيز الشفافية بين الدول الأعضاء، وقد بين ستيفن فيبر "Stephen Webber " أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي مع مرور الزمن امتلكت القدرة على تسهيل التواصل عبر شبكة من الفواعل الأخرى، وبين أعضائها، ما مكنها من متابعة وظائفها وأدوارها. [3]

وأكد جون دافيلد أنّ المنظمة بطابعها المؤسساتي يمكنها أن تسهم في استمراريتها، فالأجهزة ما فوق دولاتية والمسؤولون الذين يديرون المنظمة كان لهم الدور في تحديد التهديدات الجديدة التي يجب عليها التعامل معها، وتحديد الوسائل الملائمة لذلك، ومن خلال دراسة أجراها روبرت مكالا ، توصل إلى أنّ النظرية الليبرالية تمتلك قوة تفسيرية أكبر لأداء منظمة حلف شمال الأطلسي. [4]

كما شرح سيليست ولاندر أنّ التكيف المؤسساتي مع الظروف المستجدة هو من أهم أدوار المنظمة، وهذا التوصيف يفسر استمراريتها بعد الحرب الباردة، حيث فند

[1] -Ibid., 21.
[2] -Ibid., 25.
[3] -Sean Kay, op.cit., 13.
[4] -Ibid., 14.

روربرت كيوهان وولاندر النظرية الواقعية التي تقول بتراجع المنظمة كونها مخطئة " turned out to be wrong"، وأكد روبرت كيوهان أنّ المؤسسات تتغير نتيجة تغير الأفعال البشرية، والتغيرات في العمليات التي يمكنها أن تشكل تأثيرات كبيرة على سلوكيات الدول.[1]

المطلب الثاني : النظرية البنائية: منظمة حلف شمال الأطلسي كبناء اجتماعي

تعتبر النظرية البنائية المنظمات المستوى الخارجي مؤسسات تدافع عن الجماعة ضد القيم والمعايير المنافسة،أمّا التعريف العام المنظمات حسبها تحصره في كونها مؤسسات مبنية تسهم في تشكيل هويات الفواعل، القيم، والمصالح، وتركز عليها، وتوسيع الجماعة يكون من خلال توسيع قيمها ومبادئها، فتوسيع المنظمات الدولية من المنظور البنائي هو عملية اجتماعيةsocialization، تكون عبر توسيع الاعتقادات والممارسات المبنية اجتماعيا والتي ترتبط بالجماعة الاجتماعية.[2]

وترى أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي مؤسسة أكثر من كونها حلف ولكن ليس مفهوم المؤسسة الذي يرتبط بالجانب التنظيمي الهيكلي، وإنّما مفهوم المؤسسة المرتبط بالتأسيس لنظام قيم ومعايير مشتركة تشكل الهوية الموحدة للجماعة، وبذلك تفسر منظمة حلف شمال الأطلسي من زاوية تختلف عن تلك التي طرحتها النظريات الأخرى، كما أنّها لم تتفاجأ كثيرا بالتغيرات التي شهدتها المنظمة بعد الحرب الباردة، لأنّها تحولت من حلف دفاعي ردعي إلى جماعة أمنية عبر أطلسية تتقاسم مجموعة من القيم والمعايير.[3]

[1] -Ibid.
[2]-Frank Schimmelfennig," NATO enlargement: a constructivist explanation," in *Origins of National Interest, ed.* Glenn Chafetz et al (London: Frank Cass, 1999), 211.
[3]-Robert W.Rauchhaus, "Making NATO eastward: can international relations theory keep peace ?,"in *Explaining NATO Enlargement*, ed. Robert W.Rauchhaus (London: Frank Cass, 2001), 17

أثبتت المنظمة نفسها كجماعة أمنية ناضجة، والتي لا يمكن النظر إليها وتعريفها من خلال التغير الأدائي في التعامل مع القضايا بعيدا عن الوسيلة العسكرية فقط ، وإنّما تعرف من خلال الأنظمة التعاونية التي تخفف من حدة تأثير التهديدات غير التقليدية، فاستمرارية منظمة حلف شمال الأطلسي حسب النظرية البنائية، دليل قطعي على قدرتها على التعاون وفق ضوابط اجتماعية وقيمية تحكمها، مع ضمان استمرارية تأثير الهوية الديمقراطية على أدوارها وأدائها.[1]

وما يثبت أنّ المنظمة جماعة أمنية ناضجةmature security community هو قدرتها على التغير السلمي، وتوسعها لتضم دول أخرى من أجل زيادة قوتها، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول غرب أوروبا لضمان بقائها بعد الحرب الباردة، فالتوسع أسهم في تعزيز الاستقرار والأمن للدول الأورو - أطلسية الأعضاء في المنظمة، عبر دعم عمليات الإصلاح الديمقراطي، وتقوية التعاون، وبناء العلاقات بين دول المنظمة ودول الجوار، مع التركيز على دعم عملية الشفافية فيما يخص ميزانية الدفاع والإنفاق العسكري. [2]

فالتغيرات الحاصلة على مستوى المنظمة تضم إعادة تقويم للقيم والمعايير وللهوية المشتركة للدول الأعضاء، وبالتالي إعادة تقويم من أجل إرساء قيم ومبادئ ومهام وأيضا هوية جديدة، واستنادا لإيمانويل أدلر" E.Adler" فإنّ المنظمة من وراء سياستها التوسعية الهادفة للتعاون الأمني، وتعزيز الخلفية الفكرية الهوياتية، وتوسيع قاعدة الموارد المادية، سيتمكن من تكييف معاييره وقيمه إلى جانب مهامه، فالتوسيع في هذه الحالة جعل منها جماعة أمنية ديمقراطية democratic security community. [3]

[1]-Leva Karpaviciute," The evolution of the North Atlantic Security community and the Baltic State," in *Newcomers no more ? contemporary NATO and the future of the enlargement from the perspective of post Cold War members, ed.* Robert Czulda and Mark Majed **(**Warsaw: International Relation Research Institue,2015),91-92.

[2] -Ibid., 92.

[3] -Ibid., 93.

إنّ توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي حسب النظرية البنائية هو إستراتيجية حيوية تدور حول النقاش الوجودي existential discussion الذي ارتبط باستمرار المنظمة في الاهتمام بالدفاع الإقليمي الجماعي، والاهتمام بالأمن التعاوني كونها منظمة أمنية، وهو ما يدل على عملية انتقال في هوية المنظمة وإعادة تعريف مهامها، والانتقال بذلك من الدفاع والأمن الجماعي defense /collective security من خلال سياسة التوازنات والردع إلى منظمة للأمن التعاونيCooperative Security Organization، ليتم محاولة إنتاج هوية عالمية وتبني مسؤوليات جديدة .[1]

فإذا اعتبرت كل من النظرية الواقعية والليبرالية من أهم النظريات المفسرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإنّ النظرية البنائية ظهرت لتفسر الحقائق والظواهر وفق مقولة نيكولاس اينوفN.Onuf "عالم من صنعنا"" World of Our Making"، وفسرت بناء وتشكيل المنظمة من خلال سؤالين رئيسيين، حيث يرتبط الأول بماهية منظمة حلف شمال الأطلسي، ويرتبط الثاني بالغرض منها، what is NATO ?and what is NATO for ? فهي لاتهتم بوجود الأحلاف بقدر ما تهتم بكيفية بنائها وتشكيلها وبهويتها، فمن الضروري أخذ الجانب القيمي بعين الإعتبار والممارسات المرتبطة به، للحصول على صورة مكتملة عنها، فالتعامل مع منظمة حلف شمال الأطلسي بعيدا عن الأطر القيمية المبنية اجتماعيا لا يعطي فهما كليا عنها، وتفهم الهوية عموما في النظرية البنائية من خلال السؤالين التاليين: [2]

ما هو الفاعل? what is the agent، ويرتبط هذا السؤال بالفرد، ومالذي يقوم به؟ what does the agent do? ويرتبط هذا الأخير بهوية الجماعة، ففهم منظمة

[1] -Idem.
[2]-Trine Flockhart,"Understanding NATO through constructivist theory,"in *Theorizing NATO: New Perception on the Atlantic Alliance, ed.* Mark Webber and Adryan Hyde-Price, op.cit. 141-142.

حلف شمال الأطلسي يرتبط بالإجابة عن كلا السؤالين، فمن خلال الهوية والمصلحة تتحدد أنشطة المنظمة، وكيفية تأثر الهوية بالطبيعة الاجتماعية والمؤسساتية لها.

كما أنّ كارل دويتش" Karl Deutsh "، قد تحدث عن التفاعل عبر الحدود والذي قد يؤدي إلى بناء علاقات اجتماعية تسمح بظهور ما يعرف بالجماعات الأمنية ومن هنا جاءت إمكانية اعتبار منظمة حلف شمال الأطلسي جماعة أمنية حسب النظرية البنائية، نظرا لقدرتها على بناء علاقات تعاونية بدلا من العلاقات الصراعية وضرورة تكييف وحتى تغيير الهوية من أجل تحقيق مصالح جديدة .[1]

ü أدوار منظمة حلف شمال الأطلسي حسب النظرية البنائية

اعتبرت منظمة حلف شمال الأطلسي في بداياتها حلفا دفاعيا، فكل المفاهيم الإستراتيجية التي ارتبطت بفترة الحرب الباردة عرّفتها بأنّها حلف دفاعي، يتولى مهمة الدفاع عن أمن الدول الأعضاء ومواجهة الأخطار الصادرة عن الإتحاد السوفياتي وحلف وارسو، كما أنّ للمنظمة هوية أخرى تجسدت في مجلس الحوار والتعاون بين الأحلاف، من خلال الفقرة الثانية من الميثاق، وهوية التعاون مبنية على الآخر المهَدِد و الموجود في أرض الواقع، المتجسد في الإتحاد السوفياتي وحلف وارسو، وهو ما حدد نوع هويتها وأيضا الدور المرتبط بها، وقد تمّ التعبير عن ذلك بوضوح في ظل الدفاع الجماعي في المادة الخامسة من الميثاق، كما تمّ تحيينه في المفاهيم الإستراتيجية التي كانت بمثابة بوصلة لتوجيه وعقلنة القرارات وإدارة المنظمة. [2]

تبنت المنظمة مفاهيم إستراتيجية جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ، بدءا من المفهوم الإستراتيجي لعام1991، حيث أخذت القرار بالتحرك نحو الخارج تحت مبدأ خارج الحدود out of the area، وهو ما شكل هوية جديدة تختلف عن سابقتها،

[1] -Ibid., 142.
[2] -Ibid., 143-144.

تمحورت حول إدارة الأزمات crises management، كما أنّ توسيع العضوية عبر عن رسم مسار هوياتي جديد للمنظمة، متغير ومرن للتكيف مع البيئة الأمنية الجديدة، ممّا فتح المجال أمامها لإدارة العديد من الأزمات على غرار الأزمة في البلقان، وأفغانستان، وليبيا... [1]

فمنظمة حلف شمال الأطلسي كمنظمة دفاعية في التسعينيات، تختلف عمّا كانت عليه خلال الحرب الباردة، كما أنّها مختلفة عما هي عليه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبالتالي انتقلت من الإستراتيجية الدفاعية، إلى الشراكة والتعاون إلى إدارة الأزمات، لتكون بذلك منظمة أمنية ذات أدوار عالمية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية سعيا لاكتساب هوية عالمية، وهو ما يجيب عن السؤال المتعلق بماهية المنظمة. [2]

فقد قامت المنظمة ببناء تصور حول دورها وهويتها الجماعية، ممّا جعل منها موفرا للأمن الجماعي والتعاوني collective and cooperative security، ومفعلا للمعايير الديمقراطية، وفاعلا ضمن العمليات متعددة الأبعاد، وقد تمّ التعبير عن الهوية الجديدة للمنظمة من خلال المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 وتضمن ثلاث مفاهيم أساسية: الدفاع الجماعي collective defense، الأمن التعاوني cooperative security، وإدارة الأزمات، كما ما جاء على لسان متحدث باسم منظمة حلف شمال الأطلسي، أنّ المنظمة لم تعد ولم تكن فقط حلف دفاعي، وإنّما أصبحت لها هويات متعددة كما أنّ لها أدوار متعددة مرتبطة بهذه الهويات.[3]

وبذلك فإنّ النظرية البنائية قد ركزت في دراستها لمنظمة حلف شمال الأطلسي كبناء اجتماعي، ذو أبعاد هوياتية وقيمية، وهذه النظرة مشتقة من المبادئ الأساسية للنظرية البنائية، والتي ترتبط بدورها بمبادئ أساسية أخرى متعلقة بمفهوم الأمن -كونه

[1] -Ibid., 148.
[2] -Ibid.
[3] -Idem.

الهدف الأساسي للمنظمة - وتتمثل هذه المبادئ حسب إدوارد كولدزيج " E. Kolodziej" في:[1]

- كل المعارف مبنية اجتماعيا، فالعلاقات الإنسانية بما فيها العلاقات الدولية تقوم أساسا على الأفكار، وليس فقط على الشروط المادية؛
- العلاقات الإنسانية وعلى المستوى الدولي تأخذ معانيها من خلال التفاعلات الاجتماعية، وخير دليل على ذلك هو الشروط الواجب توفرها حتى يكون النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية، التي وضعها الكسندر فندت، وتعكس بنى اجتماعية سواء كانت "فوضى أصدقاء" "friends anarchy أو" فوضى أعداء" enemies anarchy"؛
- العلاقات التي تكون بين الأفراد أو الجماعات أو الدول تعكس مصالح مشتقة من هويات هذه الفواعل مهما كانت طبيعتها، ما يفتح مجال للتعاون حسب تيد هوف" Ted Hopf"، فكلما كان هنالك تقاسم وتشارك للهوية، كلما طورت الفواعل فهومات إيجابية وتعاونية تجاه بعضها البعض، خاصة إذا كانت هذه الهوية ذو طبيعة ديمقراطية، كما ذهب إلى ذلك توماس كابن "Thomas Kappen "، لأنّ القيم التي تتمتع بها الدول الديمقراطية تمنعها من استعمال العنف في حل النزاعات.

فالديمقراطية تقلل من نسبة الشك حول النوايا بحكم الهوية السلمية التي تتبناها هذه الدول تجاه بعضها البعض، وتراجع المعضلة الأمنية لصالح التعاون الأمني فتشارك الهوية يؤدي إلى التعاون الذي يظهر من خلال المؤسسات الدولية، حيث تسعى هذه المؤسسات كونها كيانات هوياتية إلى إرساء الأمن عن طريق التعاون

[1] -Mark Webber et al, op.cit., 42.

بدل الصراع، وحتى مصالح الفواعل لا تصبح متعارضة كونها مشتقة من هوية واحدة، ما يقلل من إمكانية التصادم؛

- تكوين الهوية المشتركة داخل المؤسسات الدولية بين الدول الديمقراطية، لا يعبر فقط عن أداء وظيفي فعال، وإنّما التكريس للهوية المشتركة في رسم المصالح وأيضا إكساب هذا الهوية المرونة للتوافق مع المتغيرات الدولية، خاصة ذات الطابع القيمي المعياري منها، على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي التي تسعى إلى إرساء هوية إيجابية بين الدول الأعضاء باعتبارهم دول ديمقراطية.

من المنطلق البنائي يمكن اعتبار منظمة حلف شمال الأطلسي مجموعة اجتماعيةsocial group، وهي تعبير عن تقاسم القيم والمعايير التي تخلق حس الانتماء لدى الدول الأعضاء في المنظمة، ما يعبر عنه بـ "نحن نشعر" "– we feeling" ، فللمنظمة هوية جماعية مشتقة من كونها جماعة أمنية أورو -أطلسية، ترسم أهدافها في نطاق الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، خاصة مع موجة التوسيع التي قادتها، وانضمام دول جديدة تتقاسم نفس الطابع المعياري القيمي لها. (1)

ويرى فرانك شميلفين "Frank Schimmelfennig " أنّ الحلف هو جماعة أمنية ليست مرتبط بشكل مطلق بالمعطيات الجغرافية أو الاحتواء الأمني أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وإنمّا يتأسس على مجموعة من الدول تجمعها هوية وممارسات مشتركة، تعزز قيم هذه الجماعة و تكرس معاييرها، وفي حالة منظمة حلف شمال الأطلسي، فإنّ الجماعة القيمية وجدت قبل الحرب الباردة، وتعززت بظهور الإتحاد

[1] -Ibid., 43.

السوفياتي كخطر مهدد، لذلك لم تنحل المنظمة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي واستمرت لاستمرار القيم المشتركة.[1]

ونظرا للاختلاف الذي بدأ يظهر بين القيم الأوروبية والأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وانضمام دول جديدة أقل استقرارا، حملت معها قيم جديدة اعتبرت بمثابة تحدي للمنظمة، فقد شهدت هذه الأخيرة العديد من الأزمات الداخلية، وإن كانت الدول الأعضاء فيها تتقاسم هوية مشتركة، ففي مرحلة التسعينيات كانت القيم المشتركة بين الدول الأعضاء واضحة تجسدت في السياسة التوسعية وإدارة الأزمة في البلقان، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الشراكة، لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، سلسلة إدارة الأزمات التي تبنتها المنظمة في أفغانستان، والعراق والحرب على الإرهاب...، بينت توجه المنظمة خارج حدودها، ما أدى إلى ظهور اختلافات أثرت على التناسق داخلها وعلى درجة التعاون بين الدول الأعضاء، ممّا انعكس سلبا على أدائها، فحسب إيمانويل أدلر فإنّ منظمة حلف شمال الأطلسي هي جماعة أمنية تجسد ممارسات تكون فيها الهوية محل نقاش وتحول.[2]

قد تتغير المعايير التي تتبناها منظمة حلف شمال الأطلسي، وفقا للتغير في السياسة المحلية للدول الأعضاء ما ظهر في أزمة قناة السويس، والعراق، وأيضا ما شهدته المنظمة مع إدارة بوش، التي قامت على المنظور التعديلي للنظام العالمي والتأكيد على الوحدوية العالمية التي تتعارض مع مبادئ بعض الدول الأعضاء، كما أنّ بعض هذه المعايير قد تعرضت للانقسام على الرغم من عدم قابليتها لذلك، كتلك المرتبطة بالدفاع الجماعي غير الإنتقائي، ممّا أدى إلى تحولها لائتلاف لإرادات الدول الأعضاء، والتحرك بات معتمدا على الظروف، وقد بين غانثر هيلمان

[1] -Ibid., 42-43.
[2] -Ibid., 43.

"Gunther Hellman"، أنّه إذا استمرت هذه الخروقات للمعايير من طرف الدول الأعضاء، فإنّ المنظمة ستكون في خطر وهذا راجع لسببين: [1]

- المعايير هي من يقف وراء سلوكيات وأنشطة المنظمات، وضعفها يجعل من التعاون أقل إمكانية للتحقق؛
- عدم اعتماد المعايير كموجه لسلوك الدول يعني أنّ هوية المنظمة في طريقها للتلاشي .

فالنظرية البنائية تعاملت في تفسيرها لمنظمة حلف شمال الأطلسي بمنظورين يمكن تلخيصهما فيمايلي: [2]

1- **الهوية:** مأسسة التعاون تختلف بحسب درجة تمسك الأعضاء بالهوية المشتركة فكلما عزز موضوع التعاون الهوية، زاد التناسق والانسجام داخل المنظمة، وكلما تراجع مستوى التعاون الذي يدعم هوية المنظمة، أدى ذلك إلى تراجع التناسق والانسجام داخلها، وبالتالي هنالك علاقة طردية بين درجة التماسك الهوياتي ومستوى التعاون.

2- **المعايير:** فإذا حكمت المعايير والقيم سلوكيات الدول الأعضاء، فإنّ المنظمة سوف تحقق تقدما إيجابيا، أمّا إذا تمّ خرق هذه المعايير بشكل متكرر، فإنّ تطور المنظمة وتقدمها سيأخذ منحى سلبي، فمستقبل المنظمة مرتبط بمدى احترام دوله الأعضاء للمعايير التي يضعها من خلال الأطر المؤسساتية.

[1] -Ibid., 44.
[2] -Ibid., 45.

المطلب الرابع: نظرية الأمننة: دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي من منظور الخطابات

قامت نظرية الأمننة بدراسة منظمة حلف شمال الأطلسي من منظور الخطابات والذي يرتبط بدوره بموجة الأمننة، واللاأمننة، التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي أثناء تعاملها مع متغيرات البيئة الأمنية .

الفرع الأول: تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي:أمننة الشرق ولا أمننة الغرب:

أدى صعود التوتر بين القوى الغربية والإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية إلى تشكيل المنظمة كوسيلة لمواجهة وردع تهديد المعسكر الشرقي، وتمت المصادقة على الاتفاقية المنشأة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في 4أفريل 1949، وتسليط الضوء في ميثاقها على المادة الخامسة التي ركزت على الدفاع الجماعي ضد أي تهديد يمس الدول الأعضاء، ولقد نجحت منظمة حلف شمال الأطلسي في إنشاء وتعزيز جماعة غربية مع التركيز على القيم المشتركة التي تتقاسمها الدول الأعضاء ما أدى إلى توحيد الهدف. (1)

فقد تمّت أمننة الإتحاد السوفياتي، كونه خطر يواجه المعسكر الغربي يتطلب المواجهة المستعجلة، من خلال تعزيز الخطاب حول خطورة هذا التهديد، وبناء وعي مشترك حول مدى إمكانية تأثير الإتحاد السوفياتي على دول أوروبا الغربية، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة نسبة التخوف من توسع وامتداد الخطر الأحمر لذلك فإن منظمة حلف شمال الأطلسي تشكل في هذه الحالة وسيلة فعالة في مواجهة حلف وارسو من جهة، وتشكيل مركب أمني إقليمي يقف في وجه المد السوفياتي والتهديدات التي قد يفرزها من جهة أخرى. (2)

[1] -Galbi Schlag, "Securitization theory and the evolution of NATO,"in *Theorizing NATO: New Perception on the Atlantic Alliance*, ed. Mark Webber and Adrian Hyde –Price, op.cit., 168.
[2] -Ibid., 171.

قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بأمننة الغرب عبر تشكيل جماعة أمنية إقليمية تتشارك الوحدة الجغرافية والقيمية، ما يمكنها من مواجهة العدو المشترك، وهو ما يحول دون تأثيره على أمن إحدى الدول الأعضاء، أو أمن المنظمة ككل، خصوصا الإتحاد السوفياتي كتجسيد للخطر القائم، وفي ظل موجة اللاأمننة التي قادتها المنظمة قامت بالعمل على تقوية القيم المشتركة بين الدول الأعضاء، من أجل تحقيق أمن دول أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، مع محاولة التوسع نحو دول أوروبا الوسطى، وبذلك التقليل من حدة التصادم بين الجناح الأمريكي والجناح الأوروبي على ضوء النقاشات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فيما يخص مسألة القيادة الأمريكية للمنظمة. [1]

الفرع الثاني:الوفاق و بناء الأمن غير العسكري: إعادة أمننة أوروبا ولا أمننة العلاقات بين الشرق والغرب

حدثت أزمة في ستينيات القرن العشرين بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حيث رفضت هذه الأخيرة عام 1966 البقاء تحت القيادة الأمريكية، وبينت أنّ القوة النووية كفيلة بحماية الأمن الأوروبي والدفاع عنه، ما أدى إلى سحب القوات العسكرية الفرنسية من المنظمة، الشيء الذي أثر سلبا على مصداقيتها، وخلق أزمة فعلية داخلها، وكان هدف شارل ديغول "Charles de Gaulle "من وراء ذلك تأمين مرجعيتين أساسيتين، أوروبا من جهة، والسيادة الوطنية من جهة أخرى، و كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على لسان مستشار الدفاع روبرت مكنمارا " Robert MacNamara" التوجه نحو تطبيق استراتيجية الردع المرن و التي أصبحت الإستراتيجية الرسمية لمنظمة حلف شمال الأطلسي حتى نهاية الحرب الباردة. [2]

[1] -Idem.
[2] -Ibid., 171.

الفرع الثالث:أمننة التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة:

إنّ الطبيعة العسكرية للتهديدات زالت بزوال الإتحاد السوفياتي، إلى جانب استقرار العلاقات داخل منظمة حلف شمال الأطلسي وانتهاء الحرب الباردة، ، ما أدى إلى ظهور تهديدات من نوع آخر، وإذا ما تمّ تفسير التهديدات ذات الطبيعة غير العسكرية من منظور نظرية الأمننة، نجد أنّها تتجسد في أبعاد جديدة على غرار البعد السياسي المجتمعي، البيئي، والاقتصادي، وارتبطت هذه الأبعاد بعديد القضايا من قبيل حقوق الإنسان، الديمقراطية...، وأصبحت مدعاة لإحداث تغيرات هيكلية وكذا بنيوية على مستوى منظمة حلف شمال الأطلسي لضمان التكيف والتعامل معها. [1]

فاختفاء التهديد الشرقي، وإعادة توزيع القوة في أوروبا يتطلب مراجعة المنظمة لاستراتيجة الرد المرن التي تبنتها، وعلى رأس هذه المراجعات عقلنة أسباب استمراريتها في وقت انتهت فيه الحروب ذات الطبيعة الدولاتية والعسكرية، وهو ما دفع بها إلى التوسع نحو شرق ووسط أوروبا، كون التهديدات الجديدة ذات أوجه وأبعاد متعددة ممّا يجعل من الصعب توقعها ومواجهتها. [2]

وقد قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتسطير عديد الاستراتيجيات الجديدة لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة، والتي قامت بأمننتها كونها وثيقة الصلة بالفرد فأمننة هذه التهديدات حجر زاوية في منظمة حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، و بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كما قامت المنظمة على إثرها بالتحرك خارج الحدود لإدارة الأزمات، بدءا من إدارة الأزمة في البلقان في تسعينيات القرن الماضي، وانتهاءا بإدارة الأزمة في ليبيا في مطلع القرن الحالي.

[1] -Ibid., 171- 173.
[2] -Ibid., 174.

وانتقلت المنظمة بذلك من الأمننة الجزئية المرتبطة بتهديد يمس دولة أو إقليم إلى الأمننة الكلية التي ارتبطت بالتهديدات الحديثة ذات الطابع الدولي الشمولي، على غرار الإرهاب، الذي برز تأثيره بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

الفرع الرابع:الهدف من منظمة حلف شمال الأطلسي حسب نظرية الأمننة ومستقبل الأداء:

لم تشرح نظرية الأمننة كيفية تأسيس المنظمة، تحولها واستمراريتها، فقد انصبت على شرح الميكانيزمات السببية لأدائها، بمعنى التركيز على خطابات الفواعل وطرح الأسئلة حول إعادة الأمننة re-securitization واللاأمننة de-securitization ضمن الأجندة الأمنية للمنظمة، وظهرت دوافع اللاأمننة في المركب الأمني الإقليمي عبر الأطلسي. [1]

فنظرية الأمننة مكنت من الإجابة عن الأسئلة المطروحة من شاكلة من يمثل الخطر تجاه من؟ لماذا يمكن للأوضاع غير الآمنة أن تتغير عبر الزمن؟ فالدراسة المقارنة لأنظمة الأمننة واللاأمننة عبر الزمن والمؤسسات يجب أخذها بعين الإعتبار، لفهم كيف تختلف منظمة حلف شمال الأطلسي عن باقي المؤسسات فالتهديدات والأوضاع اللاآمنة موجودة، حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مناطق سلام، فالمسألة الرئيسية لا ترتبط باستمرارية منظمة حلف شمال الأطلسي في مقابل حلف وارسو، وإنّما في قدرتها على وضع تصور للأمن وفي بعض الأحيان فرض سيطرتها على هذا التصور، مع عملها على تعزيز علاقات اللاعنف داخليا. [2]

[1] - Ibid., 176.
[2] - Ibid., 176- 177 .

وفيما يخص مستقبل منظمة حلف شمال الأطلسي، وضعت نظرية الأمننة مجموعة من التوقعات: [1]

- قد تستمر المنظمة إذا ما استطاعت الدول الأعضاء التحكم في الأوضاع اللاآمنة بأشكالها المختلفة، ما يعطي الشرعية لها كمؤسسة للتعامل مع التهديدات، والتواجد في مناطق انتشارها، وتحليلها وتقديم الحلول بشأنها، وهو ما أثبته الدور الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة تهديدات فترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال إعادة توجيه إستراتيجيتها وفقا للمفهوم الإستراتيجي لعام 1991 و ما يليه؛
- بزوال الإتحاد السوفياتي، واجهت منظمة حلف شمال الأطلسي وضعية لا أمننة وهو ما دفعها إلى التوسع نحو الدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو، وفتح باب الشراكة مع روسيا، كما قامت بالتعامل مع قضايا من نوع آخر، من خلال توسيع مجال مسؤولياتها التي تضمنها المفهوم الإستراتيجي لعام 2010 ؛

فالمفهوم الإستراتيجي الجديد للمنظمة يعد مقاربة كلانية في مسار المنظمة على إثرها قامت بتحديد طبيعة جديدة للمهام ارتبطت بالطبيعة الجديدة أيضا للتهديدات كما تمّت إعادة أمننة روسيا، نظرا لرجوع تأثيرها القوي في التفاعلات الدولية والأزمات على غرار ما حدث في أوكرانيا، ففاعلية منظمة حلف شمال الأطلسي واستمراريتها مرتبطتان بمدى قدرتها على أمننة ولاأمننة وإعادة أمننة التهديدات الأمنية الجديدة. [2]

وقد أكد توماس كابن "Thomas Kappen"، أنّ المنظمة لا تقوم فقط على المصالح المشتركة، وإدراك التهديدات، وإنّما تقوم على الهوية الجماعية الديمقراطية فهي لم تكن مجرد حلف عسكري منذ بداياتها، لأنّها تضمّ مجموعة من الدول

[1] - Ibid., 177.
[2] - Idem.

الأعضاء التي عملت وتعمل معا، ممّا أنشأ جماعة متماثلة الفكر like minded states، والتي تتقاسم المبادئ المشتركة. [1]

من خلال التركيز على القيم الديمقراطية المشتركة ومتى تعرضت هذه القيم للخطر، قامت المنظمة بشرعنة سياسات جديدة، من أجل التأكيد على وحدتها، وإدامة عمل البنى المؤسساتية للتعاون العسكري والسياسي، ما جعل منها الحجر الأساسي في استراتيجيات تحقيق أمن المعسكر الغربي أيام الحرب الباردة، ، كما تمتلك الدول الأعضاء فيها القدرة على تحديد القيم التي تقوم عليها المنظمة والتي ترتبط بكونها عالمية universal values، وقدرتها أيضا على شرعنة الدفاع عن الدول الأعضاء داخل الإقليم وحتى خارج الحدود، إذا تطلب الأمر ذلك. [2]

حسب نظرية الأمننة، فإنّ منظمة حلف شمال الأطلسي واستمراريتها ارتبطت بقدرتها على التكيف مع متغيرات البيئة الأمنية وأمننة التهديدات، التي اعتبرت بمثابة تهديدات مست وتمس أمن الدول الأعضاء، والأمن الدولي ككل، خاصة في ظل سعي المنظمة لأن تكون منظمة أمنية عالمية، وهو ما ظهر في المفاهيم الإستراتيجية التي صاغتها منذ المعاهدة المنشأة لها، وقد تمكنت من تحديد التهديدات وربط الأوضاع اللاآمنة، وتمكنت من أمننة هذه التهديدات، أو نزع الأمننة عنها، أو إعادة أمننتها من أجل ضمان استمراريتها وتحقيق مصالحها. [3]

خلاصة الفصل:

[1] -Ibid.
[2] -Idem.
[3] -Idem.

شهدت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ظروف ومستجدات لم تعرف لها مثيلا من قبل، وعلى إثر هذه المستجدات جاءت العديد من المفسرات النظرية للقضايا أو للفواعل، وكنتيجة لذلك قامت نظريات العلاقات الدولية هي الأخرى بإيلاء تفسير لمنظمة حلف شمال الأطلسي، كونها تولدت في بيئة الحرب الباردة واستمرت إلى غاية ما بعد هذه الفترة، ومن خلال ما تقدم تمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1- قدمت كل من النظرية الواقعية والليبرالية بمختلف توجهاتهما كونهما طروحات وضعية تفسيرات تقليدية قائمة على أحادية الفاعل، والتهديد؛

2- أفرزت بيئة ما بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية في مفهوم الأمن، وتمّ الانتقال من الطرح التقليدي أحادي المنظور، إلى الطرح الجديد متعدد المنظورات؛

3- لقد كان للنظريات ما بعد الوضعية الدور الكبير في تفسير متغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة، سواء من حيث نوع الفواعل، أو من حيث طبيعة التهديدات؛

4- لاقت منظمة حلف شمال الأطلسي نصيبها من تفسير نظريات العلاقات الدولية سواء الوضعية على غرار النظرية الواقعية والليبرالية، أو ما بعد الوضعية كالنظرية البنائية ونظرية الأمننة؛

5- فسرت النظريات الوضعية وما بعد الوضعية منظمة حلف شمال الأطلسي من عدة جوانب، وطرحت بشأنها العديد من التصورات، فالنظرية الواقعية تعاملت معها كحلف عسكري تناط به مواجهة التهديد العسكري، وبالتالي بزوال الاتحاد السوفياتي كونه مجسد للتهديد تزول المنظمة، أما الليبرالية فقد ركزت على أدائها المؤسساتي، في حين سلطت البنائية الضوء عليها من ناحية الطبيعة الاجتماعية لتشكلها وبنائها، واهتمت نظرية الأمننة بأدوار المنظمة ضمن منظور الخطابات عبر موجة الأمننة واللاأمننة.

الفصل الثاني: المفاهيم الإستراتيجية لمنظمة حلف شمال الأطلسي: قراءة في السياقات والمضامين

عملت منظمة حلف شمال الأطلسي منذ تأسيسها في أفريل 1949، مع ميثاق معاهدة واشنطن على تحقيق أمن الدول الأعضاء، حيث شهدت مجموعة من المراحل الانتقالية، التي كانت بمثابة نقطة تحول، خاصة على مستوى الأداء والأدوار، وتبنت المنظمة خلال الحرب الباردة أدوار ذات طابع عسكري تقليدي، عبرت عن هوية ارتبطت بمواجهة التهديدات العسكرية القادمة من المد الشيوعي، وبعد الحرب الباردة تغيرت البيئة الأمنية التي تتواجد بها المنظمة، لتجد نفسها أمام أزمة هوية دفعتها إلى إعادة صياغة هوية جديدة وتبني أدوار تتماشى وهذه الأخيرة.

وفي خضم التغيرات على مستوى الأدوار التي شهدتها المنظمة، قامت بصياغة العديد من المفاهيم الإستراتيجية، التي رسمت الأجندة العسكرية والأمنية لها، فقد تمّت صياغة مجموعة من الاستراتيجيات المدنية والعسكرية منها للتعامل مع متطلبات البيئة الأمنية الجديدة، كما اعتبرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 محطة انتقالية في مسار أداء المنظمة، والتي تمخض عنها صياغة المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، وعدّ ثالث أهم مفهوم استراتيجي بعد مفهومي 1991 و1999، كونه إعادة بعث للمنظمة، لأنّه طرح مقاربات جديدة للتعامل مع الأوضاع المستجدة وغير المستقرة.

المبحث الأول: معاهدة واشنطن: دراسة في السياقات

اعتبرت معاهدة واشنطن بمثابة المعاهدة المنشأة لمنظمة حلف شمال الأطلسي حيث تحولت من وثيقة سياسية إلى حلف عسكري، لمجابهة التهديدات العسكرية المتجسدة في الإتحاد السوفياتي، وقد استمرت في أداء أدوارها العسكرية المنوطة بها

إلى غاية نهاية الحرب الباردة، لكن مع مطلع تسعينات القرن العشرين، وعلى إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، وجدت المنظمة نفسها أمام أزمة هوية، تحكم استمرارية أدائها لأدوارها، أو حلها واندثارها، كون الغرض الذي أنشئت من أجله قد تلاشى.

المطلب الأول: السياق التاريخي والوظيفي لمعاهدة واشنطن

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1947 و1949 سلسلة من الأحداث السياسية حيث مست مجموعة من التهديدات المباشرة وغير المباشرة سيادة العديد من الدول كتركيا والنرويج واليونان، إلى جانب الانقلاب الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا عام 1948 وبناء جدار برلين في نفس العام، كما قامت كل من بلجيكا، فرنسا، لكسمبورغ، هولندا والمملكة المتحدة في أربعينيات القرن العشرين بتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، المشهورة باسم اتفاقية بروكسل، للتأكيد على شرعية الدفاع الجماعي، ثمّ انضمت إليها كل من ايطاليا، الدنمارك، اسلندا، النرويج، والبرتغال وعقبها اجتماع بريطاني كندي أمريكي دار حول الدفاع الجماعي عن منطقة شمال الأطلسي. [1]

أسفرت هذه النقاشات عن ولادة معاهدة واشنطن* في 4أفريل 1949، وأسست لنظام أمني مشترك قائم على الشراكة بين اثنتي عشر دولة، وتماشيا مع الفقرة الخامسة من ميثاق المعاهدة تمّ التأكيد على الحق الطبيعي للدول المستقلة في شرعية الدفاع الفردي أو الجماعي عن أمنها وسيادتها، حيث تشكل من مجموعة من الهياكل المستقرة والثابتة على غرار مجلس مكون من ممثلي الدول الأعضاء وهيئات فرعية

*للإطلاع على نص المعاهدة أنظر الملحق رقم: 01

[1] -"L' OTAN après la guerre froide, "1, https: //www.fichier-pdf.fr/2012/08/06/l-otan-apres-la-guerre-froide/l-otan-apres-la-guerre-froide.pdf

بالإضافة إلى لجان متخصصة مسؤولة عن الدفاع، وتعزيز القدرات الفردية والجماعية للدول الأعضاء. [1]

وبعد اندلاع الحرب الكورية، ومرور أربعة عشر شهرا على توقيع معاهدة واشنطن تفاقمت شكوك المعسكر الغربي حول توسع الاتحاد السوفياتي، ممّا دفع إلى إنشاء بنى عسكرية وسياسية من أجل ضمان إلزامية التدخل والتحرك لمواجهة التهديدات، وكان بمثابة ولادة فعلية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بجهاز إداري يعكس أداء المنظمة وفي عام 1952 انضمت كل من تركيا واليونان، وانضمت الجمهورية الفدرالية الألمانية عام 1955، وأصبحت اسبانيا عضو في المنظمة عام 1982، ثمّ توسعت المنظمة عام 1999لتضم جمهورية التشيك، هنغاريا، وبولونيا، في حين انضمت كل من بلغاريا، ليتونيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا عام 2004.[2]

ومن بين الأهداف المعلنة من وراء التوقيع على معاهدة واشنطن مواجهة الإتحاد السوفياتي وردعه من التوسع نحو أوروبا الغربية، وبناء السلم والأمن بين الدول الأعضاء كونها دول ديمقراطية، مع إعطاء أهمية قصوى لكل من المادة الرابعة التي نصت على السلم والأمن، والمادة الخامسة التي أكدت هي الأخرى على الدفاع الجماعي. [3]

تحولت نشأة منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال هذه المعاهدة، من مجرد اتفاقية سياسية إلى منظمة سياسية وعسكرية على مدار العديد من السنوات وتكون أول جهاز إداري لها، وعرف بمجلس شمال الأطلسي" North Atlantic Council" ، ثمّ تكونت لجان متخصصة في الدفاع والتمويل، ليتم بعد الحرب الكورية تطبيق سياسة

[1] -Ibid.
[2] -Ibid., 1-2.
[3] -Celeste A .Wallander, "International assets and adaptability: NATO after the Cold War," *International Organization*, 54, 5 (Autumn 2000): 712-713.

تجنيد المدنيين والعسكريين، لضمان تماسك القوة العسكرية والهيكلية للحلف في أعقاب الحرب العالمية الثانية. [1]

وعلى إثر هذه التطورات أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها عملية التوسع العسكري في أوروبا، وتعزيز نسب مشاركة الدول الأوروبية في أنشطة المنظمة وفي عام 1951 تمّ تأسيس المجلس الأعلى للقوى الأوروبيةSHAPE " Supreme Headquarters Allied Powers of Europe"، وإنشاء مناصب ذات طابع مدني.[2]

لقد شهد كل من مجلس شمال الأطلسي والقطاع المدني سلسلة من التطورات، وكان الهدف من وراء عملية التطوير والتنظيم هو تبادل المعلومات مابين الدول الأعضاء وتنسيق أداء المهام المنوطة بالمنظمة على أكمل وجه، وتسهيل عملية صنع واتخاذ القرار،من أجل مواكبة المتغيرات الطارئة في البيئة التي تتواجد بها المنظمة، والتعامل مع الأزمات الناشئة ، وهذا في إطار مجموعة من السياسات التي مكنتها من التأقلم والتكيف، وتجديد ميكانيزمات عملية صنع القرار، ومن بين هذه السياسات سياسة الرد المرن، سياسة الانفراج... .[3]

وكانت الخلافات الداخلية بين الدول الأعضاء هي الأخرى من بين التهديدات التي أثرت عليها إلى جانب الإتحاد السوفياتي، ولقد أطلق عليها جيلن سنايدر" Glenn Snyder "بمعضلة المنظمةalliance dilemma كون هذه الدول تمتلك تصورات متباينة ومتباعدة حول كيفية تعامل المنظمة مع التهديدات المشتركة لذلك فالسياق التاريخي للمنظمة لا يرتبط فقط بكونها رادع للإتحاد السوفياتي، وإنّما يتعداه ذلك إلى

[1] -Ibid., 713.
[2] -Idem.
[3] -Idem.

البنية الداخلية، التي تطرح مجموعة من التحديات تستلزم التعامل معها لأجل ضمان استمراريتها. [1]

فبدءا من ردع الإتحاد السوفياتي، إلى التعامل مع المشاكل الداخلية، انتهاءا إلى ضرورة اكتساب المصداقية على مستوى الأداء والأدوار فيما يخص الأزمات خاصة المستعجلة منها، ومنع قيام النزاعات المسلحة في أوروبا، أقامت المنظمة مجموعة من التغييرات على المستوى الهيكلي، للتعامل مع الإختلافات ما بين الدول الأعضاء، ومن أجل تأسيس هيكل مؤسساتي في بيئة أمنية غير مستقرة لمواجهة التهديدات المتجددة الصادرة من البيئة الخارجية، عبر طرح المشاكل ومناقشتها وتوحيد آليات المواجهة وتنفيذ القرارات بعد اتخاذها. [2]

فمختلف الإجراءات والممارسات والميكانيزمات التي تبنتها المنظمة وطبقتها كانت من أجل زيادة قوتها العسكرية من جهة، وتحقيق مبدأي الردع والدفاع من جهة أخرى defense and deterrence، وعلى إثر ذلك قامت بتعزيز البنى التحتية والدفاع الجوي ونظام المراقبة، ممّا شكل وحدة متكاملة للقدرات العسكرية للدول الأعضاء للعمل بشكل تعاوني تكاملي، بعيدا عن الفردانية. [3]

وعلى الرغم من عدم قدرة المنظمة على تحقيق الاندماج والاعتمادية المطلقة بين الدول الأعضاء، إلاّ أنّ قواتها كانت تمتلك من القدرة ما يمكنها من مواجهة التهديد في خضم النظرة التجزيئية للدول الأعضاء، وعدم الانسجام المطلق فيما بينهم وتراوحت هذه القدرة مابين الأسلحة التقليدية والنووية، التي ارتبطت بالتزام الولايات

---

[1] -Ibid.
[2] -Ibid., 714.
[3] -Idem.

المتحدة الأمريكية* فيما يخص تزويد المنظمة بالأسلحة، وضمان أمن أوروبا الغربية وهو ما كان محل العديد من النقاشات، وفي عام 1960 تعرضت المنظمة لأزمة مصداقية على المستوى الخارجي، جاءت نتيجة لقدرة الإتحاد السوفياتي على بناء قدرات عسكرية نووية، ممّا دفع بها إلى تبني إستراتجية الرد المرن flexible response.** (1)

فمن خلال هذا السياق التطوري والتاريخي المتعلق بمعاهدة واشنطن المؤسسة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، يتبين أنّ المنظمة قد واجهت مشكلتين أساسيتين تمثلتا في البيئة الداخلية والتي ظهر فيها نوع من اللاانسجام بين الدول الأعضاء، والبيئة الخارجية التي ارتبطت بالصعود المتنامي للتهديد السوفياتي، لذلك فقد سطرت المنظمة مجموعة من الاستراتيجيات للتعامل مع كلا المستويين، فاعتمدت في المستوى الداخلي سياسة الإدماج السياسي والعسكري، وسياسة الدفاع ما فوق الوطنية، والرقابة المدنية والديمقراطية للقطاع العسكري ولشؤون الدفاع، أمّا على المستوى الخارجي، فقد اعتمدت على الإستراتيجية النووية، ونشر القوات العسكرية التقليدية في أوروبا بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الاعتمادية Interoperability، وتنسيق اقتصاديات الدفاع وتبادل المعلومات. (2)

*طرحت العديد من الأسئلة حول مدى فعلية الالتزام الأمريكي النووي تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي، ومدى قدرة هذا الالتزام على حماية أوروبا الغربية، ومع اتفاق باريس لعام 1961أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز تواجدها العسكري في أوروبا.

**إستراتيجية تبنتها منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1960، تقوم على نشر رؤوس نووية في أوروبا، قواهما الأسلحة الإستراتيجية النووية الأمريكية.

[1] -Ibid., 715.
[2] -Ibid., 716.

ويوضح الجدول التالي التغيرات التي شهدتها منظمة حلف شمال الأطلسي في خضم متغيرات البيئة الأمنية المتواجدة فيها منذ تأسيسها، ليتم بذلك انتقالها إلى مرحلة الحرب الباردة، وتناط بها أداء مجموعة من المهام.

جدول رقم 01:

العنوان: تقييم أداء منظمة حلف شمال الأطلسي خلال الحرب الباردة

اللاثقة واللاستقرار	تهديدات خارجية	تقييم عام
· الاندماج السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء · تنوع وتعدد القوات والأوامر · سياسات دفاع ما فوق وطنية · الرقابة المدنية والعسكرية	· المادة 5(الرد المرن) · الدفاع التموضعي · الإطلاع عالي المستوى	· الشفافية · البنى الهكلية والقطاع المدني · الدعم اللوجيستكي ودعم الدفاع الجوي · بنى اقتصادية مشتركة

Source :Celeste A .Wallander, "International Assets and Adaptability : NATO after the Cold War," *International Organization*, 54,5 (Autumm 2000): 717.

التعليق: واجهت منظمة حلف شمال الأطلسي خلال الحرب الباردة مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، وقامت بدورها باتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التي من شأنها تجاوز هذه التحديات، كما هو مبين في الجدول، فتجاوز تحدي اللاثقة واللااستقرار في البيئة الداخلية، دفعها إلى تبني الاندماج السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء كسياسة لمواجهة هذا التحدي، وعلى المستوى الخارجي، فقد قامت بتبني

إستراتيجية الدفاع التموضعي لمواجهة أي هجوم خارجي، وجندت لتجسيد هذه السياسات والاستراتيجيات داخليا وخارجيا مجموعة من الآليات والعمليات على غرار بناء البنى الاقتصادية المشتركة.

التفسير: إنّ الدافعية وراء تعامل منظمة حلف شمال الأطلسي مع تحديات البيئة الداخلية والخارجية وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات خلال فترة الحرب الباردة، يعود لعوامل عدة ترتبط بوقف توسع المد الشيوعي، واكتساب المصداقية بين الدول الأعضاء، لتحقيق الوحدة داخليا، ولاكتساب القدرة والفاعلية خارجيا، على مستوى الأداء والأدوار.

لكن اعتبرت فترة الستينيات من القرن الماضي تهديد فعلي للمنظمة، خاصة وأنّها الفترة التي بدأت تظهر فيها ملامح الانفراج الدولي، لذلك فقد كان الدور الذي يجب أن تلعبه المنظمة هو دعم الوفاق والانفراج، وهو ما دعا إليه وزير الشؤون الخارجية البلجيكي هارمل بيار" Harmel Pierre"، حيث أوصى بضرورة تبني المنظمة لسياسة تعزيز الحوار والانفراج بين الدول الأعضاء، لذلك انتقل دور المنظمة من دعم الوضع القائم، إلى المشاركة في تطويره وتشكيله إذا تطلب الأمر، ما ظهر في تقرير معنون بـ" المهام المستقبلية للحلف"les Taches Futures de l'Alliance".[1]

وبمجرد غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان عام 1979، ونشره لصواريخ باليستية تراجعت ملامح الانفراج الدولي، وعاودت المنظمة تبني الأدوار التقليدية المنوطة بها فقامت هي الأخرى بالرد على الإتحاد السوفياتي في عام 1983، مع استمرارية النقاش

[1] -Organisation du Traité de l Atlantique Nord," Une brève histoire de l OTAN,"(Belgique,2012), 3, https: //www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/20120430_ShortHistory_fr.pdf

حول مسالة الانتشار النووي، وفتح المنظمة الباب لانضمام دول على غرار اسبانيا في عام 1982. [1]

مرت منظمة حلف شمال الأطلسي بمجموعة من المراحل التطورية خلال الحرب الباردة تمثلت في: [2]

المرحلة الأولى: من 1949إلى 1951: في هذه المرحلة، طبعت المنظمة بطابع سياسي، حيث قامت بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الإتحاد السوفياتي، في ظل الطبيعة العسكرية التي شهدتها فترة الحرب الباردة، وتحولت منظمة حلف شمال الأطلسي إلى حلف سياسي لتلبية حاجيات الدفاع الجماعي.

المرحلة الثانية: عام1955: أهم ما شهدته هذه المرحلة هو انضمام ألمانيا الغربية للمنظمة، وتأسيس حلف وارسو، ممّا دفع إلى تعزيز البنى العسكرية، وتحولت منظمة حلف شمال الأطلسي إلى حلف عسكري فعّال، ضم النظام الأمني الأوروبي، وقام بتغيير استراتيجيته من الانتقام الشاملmassive retaliation*إلى الرد المرن.

المرحلة الثالثة: ارتبطت بتقرير هارمل Harmel report في عام 1967، واعتبر بمثابة نقطة تحول، حيث عرفت هذه المرحلة نوع من الانفراج النسبي بين المعسكرين كما شهدت انسحاب فرنسا من المنظمة عام 1960، إلى جانب النقاشات التي دارت حول استعمال السلاح النووي وامتلاكه ، وصاحبها تصادم بين الدول الأعضاء.

[1] -Ibid., 4.

*يعرف أيضاُ بالرد الشامل أو الردع الشامل، هو عقيدة عسكرية، وإستراتيجية نووية في إطارها تلزم الدولة نفسها بالردع بقوة أكبر بكثير في حالة وقوع هجوم، وقامت المنظمة بتبني هذه الإستراتيجية وتنفيذها في حال التعرض لهجوم.

[2] -Charly Salonius Pasternak,"From protecting some to securing many: NATO ‘s journey from a military alliance to security manager", (The FIIA report,2007), 14-15.

وقد ركز تقرير هارمل على مجموعة من النقاط، لعّل أهمها: [1]

- بروز القوة الأطلسية كرادع للتوسع التوسع السوفياتي نحو أوروبا؛
- الدعم السياسي والاقتصادي لأوروبا الغربية في ظل بروز خلافات داخل المعسكر الشرقي، وبين الدول الشيوعية؛
- توجه الإتحاد السوفياتي نحو سياسة التعايش السلمي مع المعسكر الشرقي، وعلى وجه الخصوص، مع الولايات المتحدة الأمريكية؛

المرحلة الرابعة: من 1967إلى 1990: حاولت المنظمة في هذه المرحلة مواجهة الإتحاد السوفياتي، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات لاحتواء أوروبا الغربية، على الرغم من أنّ الدراسات التاريخية بينت أنّ الاتحاد السوفياتي وكذا حلف وارسو لم يمتلكا استراتيجيات دفاعية لاحتواء أوروبا الغربية، وإنّما كانت عبارة عن مخططات ذات طابع هجومي دفاعي offensive –defensive plans، خاصة أمام قوة منظمة حلف شمال الأطلسي وتحولها من اتفاقية سياسية إلى حلف عسكري.[2]

مع مطلع عام 1990، كانت منظمة حلف شمال الأطلسي عرضة للزوال، إلاّ أنّها تمكنت من التكيف مع التغير السريع للبيئة الدولية، فقد مكنتها بنيتها السياسية من امتصاص العديد من الخلافات والصراعات، كما عايشت المنظمة هيمنة القوى الكبرى وأحادية المنظور التي فرضتها، وتمكنت من إدارة التهديدات فيما وراء الحدود.[3]

وعقب انتهاء الحرب الباردة، وجدت منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها أمام مرحلة جديدة بمعطيات جديدة، فتحت المجال لتساؤلات حول جدوى وجود المنظمة،

[1] -عدنان السيد حسن، *التوسع الأطلسي* (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009)، 20.

[2] - Charly Salonius Pasternak, op.cit., 15.

[3]- Andreas Wenger et al," New perspective on NATO history," in *Transforming NATO in the Cold War: Challenges beyond Deterrence in the 1960, ed.* Andreas Wenger et al (USA and Canada: Routledge, 2007), 11.

وحول مرتكزاتها الهوياتية التي عرفت زوالا جذريا في بعض جوانبها بزوال الاتحاد السوفياتي.

المطلب الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي مابين التجديد والاستمرارية: أزمة هوية

بعد نهاية الحرب الباردة، وتزامنا مع اندثار الهدف الذي كان يجمع الدول الأعضاء، ظهرت العديد من التوقعات حول زوال منظمة حلف شمال الأطلسي في ظل زوال التهديد السوفياتي، الذي كان يتوجب على المنظمة مواجهته، وكان ذلك بمثابة انتهاء أسس شرعية ومشروعية المنظمة،لكن على عكس هذه التوقعات استمرت المنظمة، واعتبرت من طرف العديد من المفكرين والملاحظين بأنّها منظمة أمنية للعالم الغربي، ممّا طرح العديد من التساؤلات من قبيل لماذا استمرت منظمة حلف شمال الأطلسي بينما دوافع التعاون بين الدول الأعضاء قد زالت؟[1]

للإجابة على هذا التساؤل توجه التفسير نحو الطرح البنائي، من خلال أخذ القيم والمعايير والمبادئ بعين الاعتبار، كون المنظمة ليس فقط حلف عسكري لمواجهة التهديدات الخارجية، وإنّما هي جماعة ليبرالية ذات قيم ومعايير ديمقراطية،[2]وهناك من يطرح تساؤل آخر حول ماهي حسابات استمرارية منظمة حلف شمال الأطلسي؟? what account for NATO persistence للإجابة على هذا السؤال، تمّ تسليط الضوء على جوانب رئيسية: [3]

أولا: التخوف من المستقبل غير واضح المعالم، لذلك كانت المنظمة بمثابة آلية لحفظ التوازن في أوروبا، ففي نوفمبر 1991قامت المنظمة بصياغة مفهوم استراتيجي يهدف

[1] -Helene Sjursen, "On the identity of NATO ?" *International Affairs*, vol 80, 4 (july,2004): 687.
[2] -Idem.
[3] -NATO in the 21st century," NATO's purpose after the Cold War," (March 19, 2001), 6-7, https: //www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/reportch1.pdf

إلى ضرورة حفظ التوازن الاستراتيجي في أوروبا preserve strategic balance in Europe، حيث تمّ التأكيد على أنّه يجب أن يكون على رأس القضايا الأمنية للمنظمة، فقد صرحت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت تاتشر" Margaret Thatcher "على ضرورة استمرارية المنظمة كونها تشكل نموذجا سياسي لحفظ الأمن الأوروبي.

ثانيا: المنظمة لم تكن فقط مجرد كتلة موازية للقوة الشيوعية، وإنّما تطورت ضمن جماعة متماثلة ثقافيا وفكريا، ووجودها لا يرتبط فقط بالقضاء على التهديد الشيوعي وإنّما تعبير عن مجموعة محددات متماثلة مشتركة، كما تمّ توصيف ذلك في ديباجة اتفاقية المنظمة لعام 1949،ومع مرور الزمن تنامى دور وأداء المنظمة ليصبح موجه بشكل رئيسي لحماية دولها الأعضاء ضد التهديدات الخارجية، سواء ما تعلق بالتهديدات العسكرية، أو ما ارتبط بالمساس بالقيم الأساسية والتأسيسية للجماعة عبر الأطلسية، وللقيم الغربية التي تعرف الدول الأعضاء في المنظمة وتوحدها في نفس الوقت، ممّا جعل من منظمة حلف شمال الأطلسي جماعة أمنية تعددية.

ثالثا: عندما تمّ تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي كمنظمة عسكرية في مطلع خمسينيات القرن العشرين، لإعطاء تعبير واضح حول ضرورة التقيد بالتزامات الدفاع الجماعي، كانت هذه الخطوة معتمدة على نموذج بيروقراطي موسع، مسير بعدد من الموظفين، لكن على أعقاب الحرب الباردة، قامت المنظمة بتعديل جهازها البيروقراطي.

وللانتقال من عمليات حفظ السلام إلى مجابهة انتشار أسلحة الدمار الشامل قامت المنظمة بالتركيز على الجانب العسكري عبر تكييف الهيكل المؤسساتي على المستوى الداخلي، ليكون أكثر مرونة ولاكتساب القدرة والسرعة على الرد والتوسع والانتشار وسطرت من الجانب السياسي مجموعة من المهام الجديدة، وهي بذلك لم تحافظ فقط

على استمراريتها، وإنّما فعّلت من دورها وأدائها كمنظمة سياسية أمنية وعسكرية، وبعد مرور ثماني سنوات تمكنت من المحافظة على بقائها، وتحمل عبء حماية القيم الغربية، في ظل بيئة اللايقين من المستقبل، وحماية وجودها من التغيرات التكتونية التي قد تشهدها القارة الأوربية مستقبلا.[1]

لقد جاءت نهاية الحرب الباردة بأطروحة الأمن الأنطولوجي* لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ontological security of the alliance، فقد أثرت هذه الفترة على الهوية المنشأة لها، ممّا جعلها غير آمنة أنطولوجيا، فالمنظمة لم تقم بتدخلات عسكرية مباشرة إلا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث قامت بتعديل وتحويل هويتها للقيام بتدخلات عسكرية حين يتطلب الأمر منها ذلك، ومن هنا بدأت عملية البحث عن تحقيق الأمن الأنطولوجي، واعتمدت في ذلك على تحديد الصيغ الهوياتية التي تعرف من خلالها نفسها والمتمثلة في الأنا والآخر.[2]

فقد شهدت منظمة حلف شمال الأطلسي وضع حرج ومقلق critical situation and anxiety، وهذا راجع لمتغيرات بيئة الحرب الباردة، ودلائل الوضع الحرج الذي عانت منه منظمة حلف شمال الأطلسي، هو عدم قدرتها على تعريف نفسها كما كان ذلك متاحا لها سابقا، فالروتين الذي عايشته وأسهمت في تكوينه، قد تمت إعادة رسم ملامحه، ممّا دفع بها إلى تبني مجموعة من السلوكيات والأنشطة التي تمكنها من التكيف ومتطلبات الوضع القائم.[3]

---

[1] -Ibid.7.

*الأمن الأنطولوجي هو الأمن الوجودي للفاعل والذي يرتبط بهويته، يقوم على مرتكزات أساسية تتمثل في الروتين والمرتبط بنظام الثقة، والسرد الذاتي، والهوية، وأول من استعمل المصطلح هو انطوني جيدن، ويعود أصله إلى علم الاجتماع.

[2] -Khaled Al-Kassimi,"NATO 's open door policy : keep it open or shut it,"(January 2015), 14. https://macsphere.mcmaster.ca/bitstream/11375/18670/1/Al-kassimi_khaled_201512_MA.pdf

[3] -Idem.

فعلى حد تعبير ترين فلوكارت " Trine Flockart "من خلال مقال له معنون بـ "نحو طرح قوي لمنظمة حلف شمال الأطلسي " Toward a strong NATO narrative"، بيّن فيه أنّ المنظمة بعد نهاية الحرب الباردة انتقلت من القول إلى الفعل، from talking to doing، وهو ما مكنها من تحقيق نجاح فعلي للانتقال من الوضع الحرج، إلى وضع حققت فيه أمنها الأنطولوجي. [1]

وعبر تحليل المفاهيم الإستراتيجية التي صاغتها المنظمة من 1991إلى 1999، يلاحظ أنّها قد اكتسبت القدرة على التحكم في البيئة الخارجية، وبذلك أصبحت جماعة سياسية أمنية لدول ذات قيم مشتركة، ومؤسسة ديمقراطية، وليس فقط حلف عسكري، فهوية منظمة حلف شمال الأطلسي لفترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن ذات أبعاد عسكرية فقط، وإنّما ارتبطت بمعايير ليبرالية ديمقراطية، فلم تعد تناط بها مهمة الدفاع فقط وإنّما يمكنها تبني إستراتيجية الهجوم، وقد تبنت المنظمة هوية الهجوم والدفاع offensive and defensive Identity، حيث تجد هذه الأخيرة جذورها في النقاشات الهوياتية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، كونها جماعة قيم ومعايير community of values and principles، وأيضا جماعة ومنظمة لنشر قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان. [2]

ولقد صرح الأمين العام الأسبق للمنظمة سولانا "Solana"، في عام 1995:

"النجاح في البوسنة أعطى للمنظمة شعور بالهيمنة والتحكم في البيئة الخارجية، فالمنظمة سوف تشكل القرن الجديد، ولا يهيمن عليها هذا الأخير... ومنظمة حلف شمال الأطلسي اليوم يمكن تسميتها بمنظمة حلف شمال الأطلسي الجديدة، بالمنظمة التي يمكنها الانتقال من حماية الأمن إلى تعزيز الأمن وتوسيعه." [3]

[1] -Ibid.,15.
[2] -Idem.
[3] -Ibid., 16.

ü إعادة تعريف الفكر الاستراتيجي الجديد للمنظمة:

طبقا لنظرية دورة الأحلافCycle des Alliances، توقع العديد من الملاحظين زوال منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث أجزم ستيفن والت بأنّ عوامل وحدة منظمة حلف شمال الأطلسي زالت الواحد تلو الآخر، بدءا من زوال التهديد السوفياتي، إلى سعي الدول الأعضاء فيه إلى البحث عن سبل أخرى لحماية أمنها، وانتهاءا بأنّ المنافع التي تقدمها المنظمة أصبحت أقل من المستحقات المدفوعة. (1)

كما أنّ شرعيتها أصبحت محل تساؤل، منذ بداية الشكوك حول مصداقيتها في تحقيق أمن الدول الأعضاء، كون الروابط السياسية والإيديولوجية زالت بزوال التهديد الشيوعي، فمنظمة حلف شمال الأطلسي حسب هذا الطرح معتمدة على قوة هي مصدر لتحقيق التوازن فياه والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فانسحابها هو زوال محقق لها، وحسب ستيفن كراسنر" Stephen Krasner " فإنّ منظمة حلف شمال الأطلسي هي منظمة لتسهيل التعاون في مجال الأمن الدولي، لذلك يمكن اعتبارها كنظام*، وسبب وجودها يفهم من خلال قدرتها على إرساء نوع من الاستقرار. (2)

[1] -Pierre Colomina,"L'OTAN face aux menaces non conventionnelles: La redéfinition d'une Alliance Atlantique en quête de légitimité,"(mémoire préparé sous la direction de Ms J .Paul Raffene, 2014-2015), 27.

[2] -Ibid., 28.

*حسب ستيف كراسنر، فإنّ النظام هو مجموعة من المبادئ النظرية والتطبيقية، ومعايير وقواعد وعمليات قرارية، التي تحكم توقعات الفاعلين داخل مجال محدد من مجالات العلاقات الدولية، وهو ما ينطبق على منظمة حلف شمال الأطلسي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، اعتبرت منظمة حلف شمال الأطلسي كنظام للأمن الجماعي collective security system، لديه مبادئ ومعايير وقواعد مسيرة لـ28 دولة عضو، وهي بذلك مؤسسة دولية للأمن Institution Internationale de Securité*، أين تظهر مجموعة من الممارسات الروتينية والمؤسساتية المنظمة والدائمة، وهو ما يؤهلها لأن تكون نظام إقليمي للأمن الجماعي.[1]

ومع سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989، فتح المجال أمام طروحات جديدة كتلك المرتبطة بالسوق الحرة والديمقراطية والسلام، وفي هذا الإطار طرح التساؤل حول ما الجدوى من وجود منظمة حلف شمال الأطلسي؟ وتمّ تأطير الدور المنوط بها ضمن الاستمرارية في دعم الديمقراطية وتحقيق الاندماج السياسي لأوروبا. [2]

لقد كان عام 1991 بمثابة إعادة ولادة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، على غرار ما كان في معاهدة واشنطن المنشأة لها، وتحولت إلى حجر أساس في هندسة الأمن الأوروبي الموسع، وأصبحت أداة أساسية لتعزيز الاستقرار والديمقراطية والاندماج في المنظومة الأوروبية.[3]

فبعد الحرب الباردة، بدأت منظمة حلف شمال الأطلسي بالبحث عن سبب وجودها، بعد أن كانت خلال الحرب الباردة حجر أساس للتوازن، ورغم ذلك أكد أنصار الطرح الواقعي أمثال كنيث والتز، وجون ميرشايمر، وستيفن والت على زوال المنظمة أو تراجع أدائها وأدوارها، في ظل تبعيتها المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية المتحكمة في الأمن الأوروبي.[4]

---

* عرفها بيتر هاس " Peter Haas"، مجموعة القواعد والممارسات المستمرة والمترابطة التي ترسم السلوكات والتوقعات وتحدد النشاطات.

[1] -Ibid.
[2] -Organisation du Traité de l'Atlantique Nord, op.cit., 4- 5.
[3] -Ibid., 5.
[4] -Bastien Irondelle et Niels Lachmann, "L'OTAN est elle encore L'OTAN ?," *Thema*, (Presse de Sciences Politiques, 28-10-2014) : 3.

فالحديث عن هوية المنظمة ليس بالأمر القديم، وإنّما تمّ التطرق إلى ذلك في المقاربة البنائية حول الهوية المختلفة(غير المألوفة) anomaly identity، لمنظمة حلف شمال الأطلسي من خلال إيضاح دور الهوية في العلاقات الدولية، فاستمرارية المنظمة مرتبطة بقيم ومعايير نابعة من هويتها، وقد انقسم نقاش الهوية إلى محوريين، يعبر عنهما في السؤالين التاليين: [1]

هل قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بإيجاد حلول لأزمة الهوية التي عانت منها بعد نهاية الحرب الباردة؟

هل فكرة أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي هي منظمة قيم ومعايير سيحدد دورها وغايتها في الواقع الدولي؟

تحدث الباحثون في عام 1990 عن غياب تهديد موضوعي للأمن العسكري الغربي، فثنائية الغرب المعبر عنهم بـ "نحن" والشرق المعبر عنهم بـ " الآخر"لم تعد ذات جدوى، وبذلك غياب الخطر الوجودي، لذلك طرحوا التساؤل التالي: كيف يمكن لمنظمة حلف شمال الأطلسي معالجة إشكالية ضياع الصيغ الهوياتية؟ ، لكن الإجابة عن هذا السؤال احتملت العديد من الطروحات والنقاشات، ورغم ذلك لم يتم التوصل إلى إجابة صريحة، وتراوحت مابين قدرة المنظمة على النجاح النسبي في رسم مسار هوياتي جديد، أوعدم الإتفاق، فالبعض منهم ذهب إلى أنّ المنظمة حددت صيغ هوياتية جديدة تمثلت في الغرب والآخرون the west and the rests، من خلال العمل على تحقيق أمن دوله الأعضاء كونه منظمة قيم ومعايير ديمقراطية . [2]

لكن تمّ تفنيد هذا الطرح نظرا لعدم تماشيه وأسس الديمقراطية، ولقد أثبت الواقع ذلك في العديد من الحالات، فعلى الرغم من سعيها لنشر قيم الديمقراطية وتوسيع قائمة

[1] -Justinas linkevicius, "Lost in self identification ? in search of NATO identity,"*Poltiken*, vol 27: 105.
[2] -Ibid., 105-106.

أعضائها لتضم دول كانت تابعة للمعسكر الشيوعي سابقا، إلاّ أنّها طغت عليها صبغة سيطرة الدول الأعضاء الأقوى فيها. [1]

وانتقد فرانك شميلفينغ " Frank Shimmelfennig" فكرة التوسيع، لأنّها كانت قائمة على معايير انتقائية، ولم تكن مجسدة للإستراتيجية الكبرى للمنظمة، خاصة وأنّ هذا التوسع قد يؤثر على التركيبة القيمية للمنظمة، وقد عارض كل من ميشال ويليام "Michael William" ونيوماني"B.Neumany"،هذا الطرح، فالمنظمة توجهت نحو سياسة التوسيع كونها جماعة أمنية ديمقراطية،على الرغم من معارضة بعض الدول الأعضاء لدواعي هوياتية. [2]

كما طرحت ألكسندرا"G.Alexandra " فكرة أنّ رومانيا لا تتقاسم الرؤية اللبيرالية الديمقراطية المتبناة من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي، ما قد يؤدي إلى خلق أزمة داخل المنظمة، ومابين الدول الأعضاء المؤسسين، والأعضاء الجدد، ممّا يثير التساؤلات حول الانقسامات التي قد تحدث داخلها، والوضع الذي ستكون عليه مستقبلا في ظل هذه الأوضاع؟[3]

عانت منظمة حلف شمال الأطلسي من أزمة هوية خلال نهاية الحرب الباردة، ظهرت ملامحها في عدم قدرتها على تعريف نفسها في البيئة الدولية الجديدة التي حكمتها الصبغة الانفرادية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، حيث أن الصيغ الهوياتية السابقة المرتبطة بمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفياتي قد زالتلتجد نفسها أمام نوع من الفراغ، الذي خلف تصادم بين الدول الأعضاء، فعبر هذه الطروحات تمكنت منظمة حلف شمال الأطلسي من تشكيل صيغ هوياتية جديدة تمثلت في الأنا والآخر، المتجسدة في مصادر التهديدات غير التقليدية، التي ظهرت وتطورت

[1] -Ibid., 106.
[2] -Ibid., 107.
[3] -Idem.

عبر فترة الحرب الباردة، وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، واستمرت إلى الوقت الراهن.

وتمكنت المنظمة من تجاوز أزمة الهوية، حتى لو كان ذلك بشكل نسبي واستطاعت إعادة تعريف نفسها كمنظمة سياسية عسكرية أمنية، ذات قيم ومعايير ليبرالية وتوجهات عالمية، وليست أوروبية أمريكية فقط، ما أعطى صبغة جديدة لأدوارها في الساحة الدولية، وغير من طبيعة أدائها، حتى لو لم يكن أداء المنظمة متماشيا ومتوائما بشكل مطلق مع طبيعة التهديدات التي طرحتها بيئة ما بعد الحرب الباردة إلاّ أنّها تمكنت من تحقيق البقاء survival، وعملت على ضمان الاستمرارية continuity.

وعلى إثر ذلك عملت منظمة حلف شمال الأطلسي على تكييف إن لم يكن تغيير هويتها ضمن المعطيات المتغيرة لبيئة النظام الدولي، فقد قامت بصياغة مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة، ولعّل أهمها المفاهيم الإستراتيجية لعام 1991و 1999 كونها بمثابة إعادة بعث للمنظمة من جديد.

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة: قراءة في المفاهيم الإستراتيجية

عقب نهاية الحرب الباردة قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بصياغة مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية، التي رسمت مسار المنظمة خلال هذه الحقبة، ولقد كان لصياغة هذه المفاهيم صلة وثيقة بمتغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة، فقد اكتسب النظام الدولي الجديد خلال هذه الفترة مميزات اختلفت عن سابقتها، سواء من حيث الفواعل أو القضايا، ونتج عن ذلك أدوار جديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي تماشيا مع المستجدات.

المطلب الأول: متغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة-خصائص النظام الدولي الجديد-

اكتسب النظام الدولي الجديد الذي عقب مرحلة الانفراج الدولي مجموعة من الخصائص التي ميزته عن النظام السابق، والذي بدوره أثر على أداء منظمة حلف شمال الأطلسي، فقد تبنت هذه الأخيرة مجموعة من التعديلات التي تتناسب والطبيعة الجديدة للنظام.

الفرع الأول: خصائص النظام الدولي الجديد

شهد النظام الدولي الجديد مجموعة من المراحل التطويرية، بدءا من عام 1989 ومطلع تسعينيات القرن العشرين، وتعود هذه التسمية إلى الدعاية الأمريكية التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب" George H.W.Buch"، وتميز النظام الدولي الجديد بمجموعة من الخصائص: [1]

- الأحادية القطبية: Uni-polarity تميزت هذه المرحلة بهيمنة القطب الواحد المتجسد في الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين السياسي والعسكري:
  - فعلى المستوى السياسي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية دور المنظم والمسير للمجتمع الدولي، وبدأت تنحو بخطوات ثابتة نحو تحقيق السلام العالمي؛
  - وعلى المستوى العسكري اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأولى خاصة مع امتلاكها للسلاح النووي، وقد عرفت المنظومة العسكرية الأمريكية تطورا ملحوظا، من خلال جهاز استخباراتها، المعتمد على الأجهزة المتطورة إضافة إلى المنظومة الحربية، خاصة الصواريخ بعيدة المدى الحاملة للرؤوس النووية؛

[1]-طارق بادي الطراونة، "دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان-كوسوفو دراسة حالة-"(رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، 73-74.

- وعلى المستوى الاقتصادي، شهد النظام الدولي نوع من التعددية بحكم التفاوت الاقتصادي.

- تعدد الفاعلين الدوليين: ظهور فواعل جديدة ما فوق دولاتية، على غرار الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات عبر قومية، المنظمات غير الحكومية...؛
- زيادة عدد الدول: انتقل عدد الدول من 51دولة إلى 193 دولة في ظل سلسلة التفككات التي شهدها النظام الدولي؛
- وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي: فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الردع النووي والاحتواء، خاصة في ظل تفكك المنظومة العسكرية السوفياتية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- تراجع دور القانون الدولي وازدواجية المعايير: تمّ تجاوز أحكام القانون الدولي في العديد من المواضع وفي كثير من الحالات، خاصة في تلك المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تراجع سيادة الدول: وتجسد ذلك في مجموعة من المظاهر التي ارتبطت بالتحول في أدوار المنظمات الدولية التي أصبحت مستقلة عن هيمنة الدول القومية، إلى جانب التغير في مفهوم سيادة الدول في ظل المتغيرات المؤثرة على نظرية السيادة؛
- تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي: لم تعد القوة تقاس فقط بالعامل العسكري، فقد غدت الدول ذات القوة العسكرية مهددة، وأخرى لا تمتلك قدرات عسكرية غير مهددة على غرار اليابان[1]، فلم تعد هي المحدد الوحيد لحسم العلاقات والقضايا، وتحقيق المصالح، وإنّما أصبح للقوة الاقتصادية الدور المهم في رسم مسار العلاقات والقضايا، وأحد عوامل تراجع الاتحاد السوفياتي وزواله هو تراجع مستواه الاقتصادي؛

[1]-نفس المرجع السابق، 74-78.

- الثورة التكنولوجية: انتشرت صناعة الإنفوميديا Info-media، التي ارتكزت على التطورات الحاصلة في نظام الحوسبة والاتصالات والالكترونيات، وهو ما انعكس بدوره على التطور في مجال الأسلحة وظهور ما عرف بالثورة في الشؤون العسكرية، [1] فقد تميزت هذه الفترة بالتطور التكنولوجي والمعلوماتي الكبير، ممّا أثر بشكل معتبر على سرعة التواصل، وشهد العالم تطورات ضخمة في مجال الفضاء، المعلومات، والهندسة الفضائية...؛
- اللاتجانس: تظهر هذه الخاصية من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في: [2]
  - **ü** التباين بين وحدات النظام الدولي من حيث القوة، على الرغم من التساوي أمام القانون الدولي؛
  - **ü** اللاتوازن العلائقي بين دول المركز ودول المحيط؛
  - **ü** توسع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب في كافة المجالات وعلى مستوى مختلف الأبعاد.
- تدويل الثقافة ضمن النظام الدولي الجديد: ظهر هذا التدويل في موجة نشر القيم الديمقراطية، وتعزيز المنظومة الليبرالية في شقيها السياسي والاقتصادي، وبطابع أمريكي، ممّا انجر عنه عديد النقاشات التي ولدت طروحات جديدة حول البعد الثقافي في العلاقات الدولية والنظام الدولي الجديد مثل صراع الحضارات، ونهاية التاريخ؛
- الطبيعة الجديدة للتهديدات: هنالك مجموعة من التهديدات الجديدة التي طرحت نفسها على الساحة الدولية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار السلاح النووي...

---

[1]- خالد الدباس، "النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاجئين الجدد،" جريد الغد (الأربعاء،28-04-2010)، http://www.alghad.com/articles/537020

[2]- طارق بادي الطراونة ،مرجع سابق، 79-80.

- عدم كفاءة المؤسسات والقواعد: فالمؤسسات الدولية على غرار المنظمات الحكومية، لتؤدي دورها بالشكل الذي يجب، خاصة في ظل ازدواجية المعايير، لكن هذا لا يعني الإلغاء الكلي لهذا الدور؛
- قضايا التسلح ونزع السلاح: لم يعد الحظر النووي متعلق بعدد الرؤوس التي تحوزها الدول، مع إمكانية استعمالها، وإنّما أصبح مرتبط بمسألة الانتشار وامتلاك السلاح النووي من طرف الدول حديثة النشاة، كتلك التي تفككت عن الاتحاد السوفياتي؛[1]
- الإعتماد الدولي المتبادل: وهذا راجع لحرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال ضمن زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة نسبة الاستثمارات؛
- عالمية القضايا والتهديدات: التبعات الأمنية لقضايا وتهديدات نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين لم تكن فقط لتمس الأمن القومي لدولة واحدة وبشكل منفرد، وإنّما تحمل في طياتها خاصية الانتشار، spill-over، لتمس بذلك السلم والأمن الدوليين، ومن أمثلة هذه القضايا والتهديدات الفقر، التخلف، التلوث البيئي، الانفجارات السكانية؛[2]

الفرع الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي ضمن النظام الدولي الجديد:

إنّ الحديث عن منظمة حلف شمال الأطلسي خلال الحرب الباردة، هو حديث عن العلاقات الأورو-أطلسية، ضمن بيئة أوروبية أطلسية، فنهاية الحرب الباردة وضعت كل من الاتحاد الأوروبي والمنظمة موضع المقيم للأوضاع الجديدة وللتوجهات السابقة، وهو ما كان مدعاة لصياغة توجهات جديدة، فعلى حد تعبير

[1]-منيرة محمد بدوي السيد، "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة،" جامعة أسيوط، كلية التجارة، https://www.politics-dz.com/community/threads/alatgaxat-alxhdith-f-dras-alnzam-/aldul-mndh-ntxa-alxhrb-albard.3403

[2]- خالد الدباس، مرجع سابق.

بايليس"Bailes"، فقد كان لدى معظم الأوروبيين بوادر الاستعداد لقبول نظام عالمي جديد، في إطار مجموعة من المؤشرات الإيجابية، خاصة في ظل التهديدات التي مست الدول الأوروبية.[1]

ولقد طرحت هذه المتغيرات والأحداث العديد من التساؤلات، أهمها كان حول قدرة منظمة حلف شمال الأطلسي واستمراريتها في مواجهة التهديدات الجديدة، بعد الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية، والتوترات في العلاقات الأورو-الأطلسية، خاصة بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وتفعيل المادة الخامسة من ميثاق المنظمة. [2]

وعلى الرغم من التهديدات الأمنية الجديدة التي شهدتها نهاية الحرب الباردة، تبقى تلك التي تولدت عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أكثر حدة، حيث أطلق عليها مسمى التهديدات اللاتماثلية، خاصة وأنّها قادمة من وراء حدود منظمة حلف شمال الأطلسي،[3]حسب دراسات وتقارير المنظمة، وهو ما أدى إلى الإعلان عمايلي:

> " **الدول الأعضاء في المنظمة اتفقت على أنّه يجب عليها أن تكون جاهزة للدفاع ولردع وللقضاء ولحماية أمنها بشكل جماعي، ضد الإرهاب... من وراء حدود المنظمة.**"[4]

فتحرك المنظمة سوف لن يكون مقيد بحدودها الجغرافية، وإنّما تحركها سيكون مرتبط بحسب متطلبات الوضع ودرجة التهديد، وهو ما يعطي انطباعا عاما عن سعيها الحثيث لتحقيق أمن الدول الأعضاء بالدرجة الأولى، في المنطقة الأورو-أطلسية.[5]

---

[1] -منيرة محمود بدوي السيد، مرجع سابق.

[2] -House of Common Defense Committee, "The future of NATO and European defense,"(Ninth Report of Session 2007-2008), 15.

[3] - Ibid., 16.

[4] - Idem.

[5] -Idem.

إذا حاولنا إسقاط متغيرات فترة ما بعد الحرب الباردة وخصائص النظام الدولي الجديد، نجد أنّها أثرت على منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل كبير، كما أنّ المنظمة قد تكيفت مع هذه الخصائص وأوجدت لنفسها مكان ضمن هذا النظام.

فقد تمت الإشارة سابقا بأن هذا العصر فتح المجال أمام المنظمات الدولية لأداء أدوار في النظام الدولي الجديد، وقد كانت منظمة حلف شمال الأطلسي من بين هذه المنظمات التي حاولت الإسهام في إرساء سلم وأمن دولها الأعضاء، والحفاظ على العلاقات الأورو-أطلسية، كما أنّ النظام الجديد على حد تعبير المدير العام لمعهد ستوكهولم لدراسات السلام هو مسرح للتهديدات اللاتماثلية، فالمنظمة قد قامت بتغيير وتكييف الأدوار لتكون في قلب المنظومة الجديدة للتهديدات.

وفيما يخص فكرة العولمة التي شهدتها نهاية الحرب الباردة، سطرت المنظمة ضمن مفاهيمها الإستراتيجية توجهات للتعامل مع التهديدات فيما وراء حدودها، كون طبيعة التهديدات الجديدة تتطلب ذلك، ضمن مسألة تدويل الثقافة الليبرالية، والتي تعتبر ركيزة أساسية قيمية تجمع الدول الأعضاء في المنظمة.

وعلى ضوء انتهاج المنظمة لأدوار جديدة، فقد سطرت استراتيجيات للتعامل مع قضية الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل، التي اعتبرت من أهم القضايا التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين، على إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وسهولة الحصول على الأسلحة النووية في ظل موجة الانفصال للدويلات التابعة للمعسكر الشيوعي سابقا.

وقامت المنظمة بالعديد من التغييرات الهيكلية، وتطوير القدرات العسكرية والحربية، واستحداث أجهزة وهياكل جديدة، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل، والثورة في الشؤون العسكرية، التي كان للولايات المتحدة الأمريكية دور الريادة فيها، الشيء

الذي انعكس على المنظمة، لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعد عضوا مهم ومؤثر فيها.

كما طرحت العديد من الشكوك حول أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي خلال فترة الحرب الباردة قد كانت حلفا أمريكيا بامتياز، هذه الشكوك كانت قوامها الأساسية مبنية على أنّ وضع المنتصر والمنظم والمتحكم والمسير للنظام الدولي الجديد تبنته الولايات المتحدة الأمريكية خاصة على المستوى السياسي والعسكري، بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي بشكل نسبي، دون تجاهل ثقل عضوية الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمة، جعلها تحكم زمام السيطرة على قراراتها، إلاّ أنّ هذا لا ينفي دور باقي الأعضاء خاصة بعض الدول الأوروبية منها، لكن يبقى هذا الوضع محل جدل، لأنّ المنظمة من المفروض أن تتحرك باستقلالية عن تأثير دولها الأعضاء.

ما يمكن ملاحظته، هو أنّ خصائص النظام الدولي الجديد، كان لها الدور البارز في التأثير على منظمة حلف شمال الأطلسي، سواء من ناحية البناء الهيكلي التنظيمي، أومن ناحية الأداء ، وحتى من ناحية المنظومة الهوياتية لها، التي شهدت تغيرا جذريا، لذلك صاغت منظمة حلف شمال الأطلسي مجموعة من المفاهيم خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي وضعت من خلالها مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات وعالجت مجموعة من القضايا التي اعتبرت كتحديات لتعزيز قدراتها.

المطلب الثاني:المفاهيم الإستراتيجية ضمن البيئة الأمنية الجديدة: من الدفاع الجماعي إل الأمن التعاوني

عقدت منظمة حلف شمال الأطلسي مجموعة من اللقاءات والقمم، في فترة ما بعد الحرب الباردة، نجم عنها صياغة مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية، وتمثلت أهم هذه المفاهيم في المفهوم الاستراتيجي لعام 1991، 1994، 1997، و1999.

1-قمة روما: المفهوم الاستراتيجي لعام Rome Summi t1991:1991

ظهر المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي عام 1991 من شهر نوفمبر، بعد ستة أشهر من العمل، فقد اعتبر بمثابة انعكاس ورد فعل عن التكيف والتغيير الذي طرأ على المنظمة، وركز هذا المفهوم على تحديد الأهداف السياسية والعسكرية لها. [1]

عقدت هذه القمة في روما، تمّ التركيز فيها على مفهوم الأمن من خلال الحوار Security through Dialogue، بالإضافة إلى تعزيز التعاون من أجل تقوية قدرات الدفاع الجماعي، collective defense capability، حيث ركزت القمة على الجوانب العسكرية والسياسية للمنظمة، والسعي للشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، كإستراتيجية جديدة له، وعلى إثر مساعي الشراكة، قامت المنظمة بتقليص حجم الأسلحة والقوات العسكرية في أوروبا الوسطى، وبالتالي التقليل من النفقات العسكرية، التي سطرت ضمن إستراتيجية المتطلبات الأمنية، وتقييم البيئة العسكرية له وتكييف مخططات الدفاع والإجراءات الدفاعية في ظل متطلبات إدارة الأزمة وحفظ السلام.[2]

وخلال هذه القمة تمّ الإعلان عن ضرورة إحلال السلام والتعاون، وقامت المنظمة بإعادة تعريف أهدافها، كما حددت القضايا الأساسية التي يجب عليها التعامل معها

[1] -Andreas Behnke**,** *NATO 's security discourse after the Cold War: representing the west* (London and NY: Routledge,2013), 79.

[2] -Michail Hamntan,"NATO: past, present,… and future ?," (paper presented in the 4th Euro-Atlantic conference titled 21st century: challenges facing Europe and North America (Catholic University: Department of Political Science, 2004-2005), 8-9.

في ظل السياسة التبادلية مع فواعل أخرى، وضمت مجموعة من الهيئات، من أجل العمل على بناء نظام الأمن الأوروبي.[1]

ومن أجل تطوير علاقات مبنية على التشاور والتعاون حول مواضيع أمنية وسياسية، تمّ اتخاذ مجموعة من الإجراءات لاستكمال عملية التحول والتكيف التي شهدتها منظمة حلف شمال الأطلسي، كما تمّ تسطير العديد من الخطوات الإصلاحية في أوروبا الشرقية والوسطى وتقديم مساعدات لتجاوز المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى دعوة دول المنطقة للمشاركة في منتديات تعقدها المنظمة، ونقل الخبرات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولذلك تمّ إنشاء مجلس شمال الأطلسي للتعاون North Atlantic Cooperation Council، وتمّ التركيز على ثلاث مجالات أساسية:[2]

- الجهاز المؤسساتي*السياسي لتنمية العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء الأوروبيين؛
- تطوير التعاون والدفاع العسكري؛
- التركيز على تفعيل أداء منظمة حلف شمال الأطلسي وتعزيزه في مجال إدارة الأزمة وعمليات حفظ السلام؛
- طرح المناقشات حول تبني مقاربة إدارة الأزمة، دون التعمق في حيثيات وآليات الإدارة.

وفي إطار تكوين هذا المجلس انضمت تسع دول من أوروبا الوسطى والشرقية للمنتدى الاستشاري Consultative Forum في عام 1992، والمشاركة في مجلس

[1] -US Department of State, "fact sheet the North Atlantic Treaty Organization,"(July 1997), https: //1997-2001.state.gov/regions/eur/nato_fsnato.html
[2] -*NATO Handbook 2001* (Information and Press , 2001), 18.

* أنظر الملحق رقم: 02

التعاون لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ليضم أعضاء سابقين في كومنولث الدول المستقلة وانضمت كل جورجيا وألبانيا.[1]

2-قمة بروكسل: المفهوم الاستراتيجي لعام 1994 : Brussels Summit

في شهر جانفي 1994، عقد اجتماع قمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، أطلق من خلاله مبادرات جديدة لتعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا، وتعزيز الشراكة من أجل السلامPartnership for Peace، وهذه الشراكة تهدف إلى تقوية التعاون السياسي والعسكري في أوروبا، دعم الاستقرار والتقليل من التهديدات، بناء علاقات قوية عبر روح التعاون العملي، والالتزام بأسس الديمقراطية لتقوية المنظمة.[2]

سعت المنظمة في هذه القمة، لإرساء نظام أمني عبر بناء العلاقات الثنائية ما بينه وبين دول غير أعضاء، وفتح باب العضوية أمام الدول التي كانت محايدة سابقا أو منظمة لحلف وارسو، وتسهيل برنامج الشراكة من أجل السلام الذي تمّ تعزيزه بعمليات التخطيط، التدريب، والممارسة العملياتية.[3]

واعتبرت قمة بروكسل نقطة تحول استثنائية، كون الحوارات بشأنها بدأت في عام 1993، مع دعوة الدول الشيوعية سابقا للمشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام وهو ما كان بمثابة مؤشر على التغير الراديكالي للعلاقات الأمنية في أوروبا بعد عام 1989.[4]

---

[1] -Michail Hamntan, op.cit., 9.

[2]-NATO,"Partnership for peace : invitation,"(January1994), https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_24468.htm

[3] Dennis. J .D. Sandole, *Peace and Security in Post Modern World: The OSCE and Conflict Resolution* (London and NY, Routledge, 2007), 49.

[4] -Martin Palous, "Between idealism and realism: reflection on the political landscape of post communism," in *Between past and future : The Revolution of 1989 and their Aftermath, ed.* Sorin Antohi and Vladimir Tismaneanu (Hungary: CEUP ,2000), 112.

3-قمة مدريد: المفهوم الاستراتيجي لعام 1997: Madrid Summit

تمّ عقدها في جويلية 1997، واعتبرت كتتويج للانجازات التي قامت بها المنظمة لخمس أو ست سنوات الفارطة، وكان الهدف من وراء عقد هذه القمة هو جمع المبادئ العامة التي ترسم مستقبل سياسات المنظمة، والتأكيد على التناسق والاندماج، وفي هذه القمة ظهرت الالتزامات التي تعهدت بها المنظمة في القمة السابقة، ومن مؤشراتها هو بداية المحادثات مع مجموعة من الدول مثل هنغاريا وبولندا التي انضمت للمنظمة عام 1999، عندما تبنت سياسة الأبواب المفتوحة .Open Door Policy. [1]

كما فتحت المجال لشراكات جديدة تباعا للشراكة الأورو-أطلسية، والمبادرة إلى إقامة علاقات مع روسيا، والإعداد لشراكة مع أوكرانيا، وتعزيز الحوار مع دول الحوض المتوسط، إلى جانب التأكيد المستمر على الأمن والدفاع الأوروبيين، وإصلاح البنى العسكرية، ما شكل أجندة أطلسية للتعامل مع التهديدات التقليدية واحتواء التهديدات المستقبلية. [2]

أهم ما جاءت به هذه القمة هو توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي لتضم ثلاث دول أعضاء وهي هنغاريا، بولندا، وجمهورية التشيك، حيث نصت المادة الثامنة من إعلان مدريد على أنّه يجب على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أن يعيدوا النظر في عملية التوسيع، في اللقاء القادم المزمع عقده في عام 1999،[3] وتمّ التصريح بمايلي:

[1] -NATO Handbook2001,op.cit., 21.
[2] -Idem.
[3] -Zlatko Sabic and ljubica Jelusic, "Slovenia and NATO enlargement : Twists, Turns, and Endless frustrations,"in *Almost NATO: Partners and Players in Central and Eastern European Security* ,ed. Charles Krupnik (USA: Rowman and Littlefield Press, 2003), 95.

" ...مع الأخذ بعين الاعتبار الدول الأعضاء في المنظمة، نعترف وباهتمام بالغ بالتوجه الإيجابي نحو الديمقراطية وسيادة القانون في عدد من دول جنوب شرق أوروبا، خاصة رومانيا وسلوفينيا."[1]

4-قمة واشنطن: المفهوم الاستراتيجي لعام 1999: Washington Summit

تمّ عقد هذه القمة في الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي وامتدت من 23إلى 25أفريل 1999، صاحبها عمليات حفظ السلام في كوسوفو لذلك فقد كانت هذه الأزمة حجر أساس مختلف النقاشات التي دارت في القمة، وأعربت المنظمة في هذه القمة عن إمكانية انضمام دول جديدة، تحت شعار الدول الثلاث المنظمة للحلف لن تكون الأخيرة the three new members will not be the last. [2]

كانت بمثابة قمة تقييمية للأنشطة السابقة، حيث أكدت المنظمة على برنامج الشراكة من أجل السلام، ومختلف الأنشطة الداعمة لذلك، ، وفي نفس الوقت حاولت من خلالها المنظمة إرساء مبادرات جديدة لاستكمال مسارها، وأعادت النظر في البيئة الأمنية التي تتموضع فيها العلاقات الأورو-أطلسية في أواخر القرن العشرين، كما عملت على إعادة تطوير وتنمية وتعزيز هذه العلاقات ضمن خطط سياسية وعسكرية مستحدثة، عبر إعادة تكييف وتوصيف أهداف وقضايا تتعامل معها، على ضوء البيئة والتحديات والمخاطر الأمنية ذات الأبعاد غير التقليدية.[3]

أرست قمة واشنطن لعام 1999 لمفهموم استراتيجي جديد بعنوان مقاربات المنظمة للأمن في القرن الحادي والعشرين Alliance's approches to security for the 21 st century،[4] وركزت المنظمة في هذه القمة على الأمن الأوروبي

[1] -Idem.
[2] -Michail Hamntan, op.cit., 12.
[3] -Idem.
[4] -Idem.

وهوية الدفاع، European security and defense identity، وعملت على تعزيز هذه الفكرة على أرض الواقع، من خلال تقوية قدرات المنظمة العسكرية وجعلها أكثر عملياتية، وقامت بتعديل قاعدة إصدار الأوامر، تجاوبا مع البيئة الأمنية. [1]

وسطرت المنظمة مبادرة ترتبط بأسلحة الدمار الشامل، تجسدت في إنشاء مركز أسلحة الدمار الشامل، وهذا تجنبا للتهديدات المتعلقة بالأسلحة النووية، الكيماوية والبيولوجية، التي قد تمس أمن الدول الأعضاء، ووضع برنامج للشراكة Membership action plan، تحت شعار التظاهرات العملياتية لسياسة الأبواب المفتوحةpractical manifestation of the open door policy.* [2]

وفي ذات السياق، أكدت المنظمة على أهمية الشراكة مع روسيا، ودورها في إرساء الاستقرار والأمن في العلاقات الأورو-أطلسية ، كما تمّت إعادة إحياء النقاش حول الحوار المتوسطي، كجزء لا يتجزأ من المقترب التعاوني للأمن cooperative security approach، وتمّت بذلك الدعوة إلى إرساء خطوات عملية لتفعيل هذا الحوار، حيث عدّ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو دليل عملياتي تطبيقي لما جاءت به قمة واشنطن من خلال مبادرة الأمن الأوروبي وهوية الدفاع وإثبات لقدرتها على التدخل في إدارة الأزمات وحفظ السلام. [3]

وكتلخيص لما سبق فإنّ أهم المحاور التي ركزت عليها قمة واشنطن تتمثل فمايلي[4]

- التأكيد على الحفاظ على أمن الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي؛

[1] -*NATO Handbook 2001*, op.cit., 22.
[2] -Ibid., 22-23.

*برنامج قائم على مجموعة من الأنشطة، من خلالها يمكن للدول المهتمة بالانضمام للمنظمة بناءا على قرار وطني، واختيار ذاتي طوعي، يغطي البرنامج خمس مجالات أساسية: سياسية، اقتصادية، قضايا عسكرية، دفاع، قضايا أمنية.

[3] -Ibid., 23-24.
[4] -*NATO Handbook 2006* (Brussels: Public Diplomacy Division, 2006), 19.

- تعزيز وتوزيع نطاق الأمن الأوروبي؛
- الدفاع الجماعي وحماية السلام في أوروبا؛
- الحوار، الشراكة، التعاون مع الخصوم السابقين؛
- تخفيض امتلاك الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى؛
- التدخل لإدارة الأزمات؛
- منع قيام النزاعات والصراعات للحفاظ على الأمن والاستقرار الأوروبيين.

وقد حددت قمة واشنطن مجموعة من المهام تمثلت في: [1]

- تحقيق الأمن: أكدت المنظمة على ضرورة إرساء المؤسسات الديمقراطية من أجل دعم الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو-أطلسية ، والتكريس للآليات السلمية في حل النزاعات؛
- التشاور: وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة واشنطن، ويكون التشاور على مستوى القضايا التي تؤثر على المصالح الحيوية للمنظمة، والتي بدورها تؤثر على مصلحة الدول الأعضاء، إلى جانب تسليط الضوء على القضايا ذات التهديد المشترك؛
- الردع والدفاع: وهو ما أكدت عليه المادتين الخامسة والسادسة؛
- الشراكة: عبر عقد الشركات، والحوارت، وفتح المجال لتجديد العلاقات مع روسيا، ودعم آليات التعاون.

ما يلاحظ على هذه المفاهيم الإستراتيجية أنّها جسدت تجسيدا فعليا التغييرات التي طرأت على منظمة حلف شمال الأطلسي، على مستوى الهياكل، الأدوار والقضايا، فقد أكدت المنظمة في مختلف المفاهيم الإستراتيجية على التهديدات الجديدة، وعلى

[1]-محمد الحرماوي، "إستراتيجية حلف شمال الأطلسي،" الحوار المتمدن (29-08-2013)،
http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375431

السياسات الجديدة للتعامل معها على غرار سياسة الأبواب المفتوحة، وفتح باب العضوية لدول جديدة، وإقامة علاقات الشراكة، تجسيدا لإستراتيجية الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات.

لكن ما يعاب على المنظمة هو استمرارية تركيزها على تعزيز قوات الدفاع العسكرية والقدرات الحربية، فعلى الرغم من أنّه في المفهوم الاستراتجي لعام 1991 قد تمّ التقليص من الإنفاق العسكري وحجم القوات العسكرية خاصة في أوروبا الوسطى، إلاّ أنّ المنظمة ما لبثت أن عادت إلى تقوية هذا القطاع، وهو أعلنته بشكل واضح في المفهوم الاستراتيجي لعام 1999.

كما ركزت المنظمة على فكرة الشراكة من أجل السلام، ما ظهر بشكل جلي في المفهوم الاستراتيجي لعام 1994، لكن لم تحدد المنظمة آليات الشراكة، وطرق إقامتها وتشكيلها، حتى أنّها تجاوزت بعض المعايير لاستقبال دول جديدة في المنظمة قد يكون لها تأثير سلبي، كونها في مراحل انتقالية ممّا يعرقل مساعي المنظمة إذا ما تمّ فتح الباب للانضمام وليس فقط لإقامة علاقة مابين المنظمة ومابين الدول غير الأعضاء فيها.

فهذه المفاهيم الإستراتيجية، وعلى رأسها المفهومين الاستراتيجيين لعامي 1991 و1999، قد رسمت ملامح جديدة للمنظمة، حيث يعد المفهوم الأول بمثابة نقلة نوعية في التحول الهوياتي والهيكلي والأدائي والوظيفي للمنظمة، في حين اعتبر المفهوم الثاني نقلة نوعية من حيث الجانب العملياتي التطبيقي، عبر التدخل في كوسوفو تنفيذا لمقاربة إدارة الأزمة، إلاّ أنّ العديد من أوجه القصور شابت هذه المفاهيم .

وعلى ضوء هذه المفاهيم الإستراتيجية، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتبني العديد من الأدوار، تماشيا مع متغيرات فترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثالث: منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة: من المفهوم إلى الأداء

في ظل بيئة ما بعد الحرب الباردة، تبنت منظمة حلف شمال الأطلسي مجموعة من الأدوار، على ضوء المفاهيم الإستراتيجية التي قامت بصياغتها، وتتلخص أهم هذه الأدوار فيمايلي:[1]

- ضم الديمقراطيات الحديثة في شرق ووسط أوروبا، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، بالإضافة إلى البعد الأطلسي الذي تتمتع به؛
- إقامة علاقة تقويمية وتعاونية مع روسيا، كونها إمبراطورية قديمة ودولة حديثة؛
- التعامل مع النزاعات وإدارة الأزمات لتحويل أوروبا لمنطقة سلام وتقاسم القيم الليبرالية والديمقراطية؛

عرفت هذه الأدوار بمشاريع فترة ما بعد الحرب الباردة Cold War area projects، وهو ما عزز من استمرارية توافق الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية بشكل تعاوني ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي، لتحقيق الأهداف المسطرة، ومع اندلاع حرب الخليج الثانية في عام 1991، بدأت التساؤلات تطرح حول الجدوى من وجود المنظمة ، وحول الأدوار الأمنية التي يجب أن تناط بها، خاصة وأنّ الدول الأوروبية بدأت تظهر طموحات حول إنشاء منظمة أمنية عسكرية. [2]

لكن على الرغم من ذلك ووفقا للعديد من المبادئ التي تبنتها المنظمة وعلى رأسها مبدأ خارج الحدودOut of Area، قامت بأداء العديد من الأدوار، والتدخل لإدارة الأزمات بطريقة مباشرة مثل ما حدث في البلقان، أو عن طريق تقديم المساعدات

1- George Roberston, Transforming NATO to meet challenges of the 21st century, " in *Transatlantic Transformations: Equipping NATO for the 21 st century*, ed. Daniel S. Hamilton (Washington DC: Center for Transatlantic Relations, 2004), 26.

2 -Idem.

والدعم اللوجستيكي، مثلما حدث في أزمة الخليج الثانية، كما أنّ الأدوار التي لعبتها المنظمة في هذه الفترة وعلى مستوى القارة الأوروبية أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى رسم ملامح لدورها المستقبلي في أوروبا. [1]

ففي فترة ما بعد الحرب الباردة عملت منظمة حلف شمال الأطلسي على: [2]

- إيجاد بيئة أمنية مستقرة في أوروبا، دعائمها المؤسسات الديمقراطية، والالتزام بحل النزاعات بالطرق السلمية، وإدارة الأزمات؛
- تعزيز الترابط بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، وأوروبا، خاصة في المسائل المتعلقة بالمصالح الحيوية للمنظمة؛
- تحسين أداء الوظائف الكلاسيكية للدفاع، وردع كل هجوم على الدول الأعضاء أو أحد أقاليمها؛
- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي داخل أوروبا، والذي تمّ استبداله بالحفاظ على الاستقرار داخل الإقليم الأورو-أطلسي.

فمن خلال هذه الأدوار، فإنّ التحول الفعلي للمنظمة بدأ مع مطلع عام 1990 عندما دعت إلى التواصل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، حيث لم يعودا ضمن دائرة الخصوم، وأعلنت عن تخليها عن إستراتيجية الرد المرن، التي لا تعمل خارج الخيار النووي، وصادقت كل من منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو على اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا، التي كانت بمثابة إعلان واضح عن نهاية الحرب الباردة، ومؤشر على إرساء قواعد التعاون لتحقيق الأمن في أوروبا. [3]

وفي قمة روما لعام 1991، تمّ التأكيد على أنّ الهدف الأساسي للمنظمة هو الدفاع الجماعي collective defense، هذا المبدأ لم يكن ليفعل ضد تهديد أحادي

[1] -Ibid., 26-27.
[2] Gulnur Aybet, "NATO‘s new missions," *Perfections*, vol 4, 1 (March-May, 1999): 2.
[3] -Celeste A .Wallander, op.cit., 717.

القطب monolithic، على غرار التهديد العسكري الذي لم يعد التهديد الوحيد والأوحد مثلما كان أيام الحرب الباردة، وإنّما يفعل ضد تهديدات متعددة الأوجه والاتجاهاتmulti –faces and multi-directions، ما يجعل من الصعوبة بمكان رصدها أو توقعها.[1]

تظهر هذه التهديدات على إثر اللااستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي... وتتغذى بالنزاعات الإثنية والتنافس بين الأقليات، وهو الوضع الذي شهدته أوروبا الشرقية والوسطى على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، وفي ظل موجة العولمة التي اجتاحت العالم، فإنّ منظمة حلف شمال الأطلسي قد جعلت كل من منطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط وشمال إفريقيا من أهم المناطق المهددة لأمن المنظمة وأمن الدول الأعضاء على حد سواء، لما تصدره من فشل دولاتي، وجريمة منظمة، وأسلحة دمار شامل، وإرهاب... [2]

وتبعا لهذا التغير المفاهيمي فقد صاحبه تغير وتجديد هيكلي مؤسساتي، فتمّ تأسيس مجلس التعاون الأطلسي كما تمّت الإشارة إل ذلك سابقا في عام 1991 كجهاز سياسي يضم دول أعضاء سابقين في حلف وارسو، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، واستعان في عام 1997 بمجلس الشراكة الأورو-أطلسية بدلا من مجلس شمال الأطلسي. [3]

التغير في العقيدة الأمنية والعسكرية للمنظمة تبعه تغير على مستوى الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، حيث قللت الولايات المتحدة الأمريكية من تواجدها العسكري في أوروبا من 325000وحدة عسكرية إلى 100000وحدة عسكرية، كما قللت الدول الأوروبية في عدد مقاتليها بما يعادل 500000 مقاتل، مع عام 1999 تراجعت

[1] -Ibid., 717- 718.
[2] -Ibid., 718.
[3] -Idem.

القوات البرية والبحرية والجوية بنسبة تتراوح مابين 30%إلى 40 % وصلت إلى حوالي 90%في عام 1990، وقلصت المنظمة قدراتها النووية بـ80%، على إثر الاتفاق الأمريكي السوفياتي حول التقليص في الأسلحة النووية، فقد تحولت إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع التموضعي إلى إستراتيجية السرعة في الرد.[1]

وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإنّ منظمة حلف شمال الأطلسي وجدت نفسها تعاني العديد من النقائص لمواجهة الطبيعة الجديدة للتهديدات، خاصة مع عدم القدرة على التطبيق الكلي والفعلي لمبدأ الدفاع الجماعي، في بيئة عدم التأكد من قابلية الدول الأعضاء على الالتزام به، وهو ما ظهر في التراجع الذي تمّ إبداؤه من طرف بعض الدول الأعضاء في أزمة يوغسلافيا، فقد ظهر نوع من التراجع العميق لتقاسم الأعباء على المستوى السياسي والعسكري في تطبيق هذا المبدأ.[2]

لقد أجمع الباحثون والمهتمون بدراسة منظمة حلف شمال الأطلسي، على أنّ الخلاف القائم مابين الدول الأعضاء، يعتبر من أهم الأزمات التي رسمت ملامح المنظمة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أمام سلسلة التهديدات الجديدة التي وجدت المنظمة نفسها أمام ضرورة مواجهتها، وهذا الوضع يعد كأحد مؤشرات الطرح الواقعي حول وجودية المنظمة على لسان العديد من المفكرين الواقعيين في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

ü من الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي:

حسب دافيد يوست "David Yost"، فإنّ المنظمة لم تخسر فاعليتها، ولم تعد منظمة للدفاع العسكري، بالمعنى الجامد حسب المادة الخامسة من ميثاق معاهدة واشنطن، وإنّما هي منظمة للأمن الجماعي تسعى إلى توفير الأمن بمنظور كلاني

[1] -Ibid.
[2] -Ibid., 718-719.
[3] -Bastien Irondelle et Niels Lachmann, op.cit., 3.

شامل، وقد تأكدت فكرة أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي لم تعد حلف دفاعي مرتبط بالحدود الجغرافية، كما ذهب إلى ذلك العديد من الدارسين والأكاديميين، وإنمّا اكتسبت بعدا آخر في توجهاتها، حيث أصبحت تنفذ عمليات خارج حدودها الجغرافية، والدفاع ضد التهديدات اللاتماثلية التي تمس كافة دول العالم، كتلك التي تؤثر على أمن الدول الأعضاء.[1]

وقد بين ويليام هوبكينسن "William Hopkinson"، أنّه من أجل تقييم المهام الجديدة للمنظمة فإنّه يجب تحديد طبيعة التهديدات التي تمس أمن الدول الأعضاء فيها، فهذه الدول لم تعد بحاجة لأن تكون آمنة من الهجومات العسكرية الشاملة، كما أنّ الإنخراط في عمليات الدفاع الجماعي لم تعد هي الأخرى واردة في الأجندة الأمنية لهذه الدول، فبعد الحرب الباردة أصبح لمنظمة حلف شمال الأطلسي مجموعة من الأدوار المحددة والمسطرة، على خلاف ما كانت مهامها ذات الملامح غير الواضحة وزالت فكرة الحدود الطبيعية الجغرافية، وأخذت منطق الوظيفية على حد تعبير دافيد هاقلوند"David Haglund " .[2]

فالإستراتيجية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة قامت على مبدأ تحرك المنظمة في كافة مناطق العالم، أينما تكون مصالحها الحيوية مهددة، وكلما استدعى الأمر ذلك، سواء بإنشاء تحالفات تحت وكالتها، أو تكوين تحالفات خاصة بمهام محددة استجابة للوضع، فمنذ نهاية الحرب الباردة، سعت منظمة حلف شمال الأطلسي لتجديد وتكييف أدائها ضمن البيئة الجديدة، فقد جعلت من مبدأ خارج الحدود، مبدأ أساسي يحكم مختلف أنشطتها وتدخلاتها.[3]

[1] -Brahim Saidy," La transformation de l'OTAN: Trois périodes, trois mutations," *Repère*, 4, http: //archives.cerium.ca/IMG/pdf/La_transformation_de_l_OTAN_trois_periodes_trois_mutations.pdf
[2] -Idem.
[3] -Ibid., 4-5.

وانتقلت طبيعة مهام منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع الجماعي، إلى السعي لتحقيق المصلحة العامة، وبذلك أصبحت المنظمة منظمة للأمن الجماعي فخلال الحرب الباردة كانت عبارة عن منظمة عسكرية بمقومات سياسية، حيث ضمت مجموعة من الدول التي التزمت بمبادئ الديمقراطية والحرية الفردية، وردع التهديد السوفياتي، لكن بعد الحرب الباردة استمرت بنفس المبادئ، إلاّ أنّ التوجهات قد اختلفت، سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو بالنسبة للمنظمة في حد ذاتها، وأصبحت منظمة سياسية بمقومات عسكرية. [1]

فانتقالها من منظمة عسكرية بمقومات سياسية إلى منظمة سياسية بمقومات عسكرية في ظل مبدأ خارج الحدود، الذي تبنته وعملية التوسيع التي قادتها، أثر على توجهاتها في التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية، سواء تلك المرتبطة بمنظومة القيم التي تجمع الدول الأعضاء، أو المتعلقة بالتهديدات الخارجية المتجددة.[2]

بعد الحرب الباردة لم تعد استراتيجيات منظمة حلف شمال الأطلسي لتنحصر فقط في تحقيق التوازن في أوروبا، أو الاستقلال السياسي للديمقراطيات المتحالفة، أو الروابط الأورو-أطلسية، وإنّما تعدتها إلى إدارة الأزمات التي تقع فيما وراء حدودها التي رسمتها معاهدة واشنطن، وهذا تطبيقا لمبدأ خارج الحدود، الذي رسم معالم منظمة حلف شمال أطلسي عالمية global NATO.[3]

فالمفهوم الاستراتيجي الذي قامت بصياغته عام 1991، كانت قوامه الأساسية إدارة الأزمة، crisis management، وعلى إثرها قامت بالتدخل في البلقان عام

---

[1]- "NATO ‘s purpose after the Cold War, NATO in the 21 st century, "(March19, 2001), 24, https: //www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/reportch1.pdf

[2] -Idem.

[3] -Carlos Gaspar,"NATO’s strategic concept," in *Perception of NATO and New Strategic Concept, ed.* Luis Nuno Rodrigues and Volodymyr Dubovyk (IOS PRESS, 2011), 34.

1999، لكن المنظمة شهدت عجز على مستوى القدرات والتجهيزات للتعامل مع الأزمة، ممّا دفع بالاستعانة بالقدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، لاستكمال المهمة التي بدأتها، وبعد الأزمة عملت على تعزيز قدراتها خاصة العسكرية منها. [1]

أدت منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة مجموعة من الأدوار التي جعلتها تتحول من منظمة سياسية عسكرية، إلى منظمة عسكرية أمنية، ومن السعي إلى الدفاع الجماعي إلى تحقيق الأمن الجماعي، قوامه تكاتف جهود الدول الأعضاء والتحرك خارج الحدود الطبيعية لها وإدارة الأزمات أينما وكيفما تهدد أمن الدول الأعضاء، والسلم والأمن الدوليين على حد سواء، كون مصادر التهديد تتجاوز هذه الحدود، فإدارتها للازمة في كوسوفو عام 1991، كان بمثابة نقلة نوعية في الأدوار التي أدتها، على الرغم من عدم إدارتها لأزمات أخرى بطريقة مباشرة، على غرار حرب الخليج الثانية.

فمن خلال الأدوار التي أدتها في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد حاولت تجسيد المفاهيم الإستراتيجية التي صاغتها على مدار حقبة من الزمن، والتي دعت من خلالها إلى التوسع وفتح باب الشراكة، والتدخل فيما وراء الحدود، وإدارة التهديدات الأمنية الجديدة وثيقة الصلة بالأزمات، بغض النظر عن الانتقادات التي وجهت لها، وللشكوك التي دارت حول عدم تحركها نحو بعض المناطق، كلها تساؤلات تفتح العديد من النقاشات، كما شهدت المنظمة تحولا محوريا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتجد نفسها أمام بيئة أمنية تحمل العديد من المتغيرات، والتي تستوجب مفاهيم إستراتيجية تتماشى ومتطلبات هذه الفترة.

[1] -Charly Salonuis-Pasternak, op.cit, 15-16.

المبحث الثالث: منظمة حلف شمال الأطلسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: السياقات والمفاهيم

اعتبرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر حدثا مفصليا في تاريخ منظمة حلف شمال الأطلسي، أسهمت في تغيير العديد من الجوانب على المستويين الهيكلي والوظيفي للحلف على حد سواء، وبعد هذه الفترة أنشأت المنظمة مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية، التي كانت بمثابة بوصلة تحدد تعاملها مع متغيرات بيئة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولعّل أهم هذه المفاهيم، المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 الذي قام على ركائز جديدة لم يتم الإشارة إليها في المفاهيم السابقة، وجعلتها تدخل في مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها.

المطلب الأول: تموضع المنظمة ضمن البيئة الأمنية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر2001

لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة الدافع وراء إعادة النظر في العقيدة الأمنية والعسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والمفاهيم الإستراتيجية لها لمواجهة التهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها الإرهاب، واعتبرت هذه التهديدات من الدواعي المقنعة لاستمرارية المنظمة، لكنها عمقت الاختلافات والخلافات في العلاقات الأورو -أطلسية، لذلك تحددت لها طبيعة جديدة من المهام تستلزم عليها القيام بها.[1]

وفي خضم المهام الجديدة المنوطة بالمنظمة، ركزت على مقاربة مواجهة الإرهاب خارج الحدود الجغرافية، وقامت في هذا الإطار بعقد الشراكات والتحالفات مع الدول غير الأعضاء، ومع المنظمات والوكالات التي يمكنها أن تسهم في القضاء على الإرهاب، عبر مجموعة من المشاريع على غرار الحوار المتوسطي، بالإضافة توطيد

[1] -Brahim Saidy, op.cit., 5.

العلاقات الروسية الأطلسية، وكذا مبادرة اسطنبول للشراكة...، وفي سياق الإستراتيجية المضادة للإرهاب anti-terrorism strategy،[1] أعلن أحد المسؤولين في منظمة حلف شمال الأطلسي عمايلي:

"...**كل هجوم مسلح ضد أراضي الدول الأعضاء المتحالفة، ومن أي اتجاه كان، سوف يُتعامل معه وفقا للمادة الخامسة من ميثاق معاهدة واشنطن...** ."[2]

فمابين ضرورة استعمال القوة العسكرية للمواجهة، ومابين استعمال استراتيجيات ناعمة في التعامل مع التهديد، طرحت العديد من وجهات نظر الدول الأعضاء حول طريقة التعامل مع التهديدات اللاتماثلية، على ضوء الأثر البالغ التأثير للإرهاب على السلم والأمن الدوليين، فمجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة ترفض المقاربة الأمريكية* في مواجهة الإرهاب، كونه منبع لكافة التهديدات الأخرى مهما تنوعت وتعددت طبيعتها، ممّا يظهر إشكال آخر متمحور حول عدم القدرة على تحديد طبيعة التهديدات، ويجعل من الصعوبة بمكان تحديد وتوحيد آليات المواجهة. [3]

فمنظمة حلف شمال الأطلسي في هذه الحالة متموقعة مابين توجه أمريكي تدخلي ذات طابع عسكري، ومابين توجه أوروبي تدخلي ذات طابع مدني ناعم، وتجسد هذا التعارض بشكل صريح في الرفض الأوروبي للتدخل في العراق عام 2003، إلى

[1] -Ibid., 5.
[2] -Idem.

*عدد من الدول الأوروبية على غرار ألمانيا وفرنسا ترفض الحل العسكري، وبدل ذلك تدعو للجوء إلى توفير بيئة مستقرة تساعد في القضاء الجذري على ظاهرة الإرهاب، وتعتمد في ذلك على مقاربة التنمية الاقتصادية، والحوار، وتعزيز العلاقات عن طريق العمل الدبلوماسي، وحل النزاعات، خاصة العالقة منها وطويلة الأمد كالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على عكس المقاربة الأمريكية، التي تقوم على التدخل العسكري من خلال الإعلان الواضح والصريح للحرب على الإرهاب، عبر مبدأ الأمن والتحرك الجماعيين.

[3] -Idem.

جانب التشكيك في شرعية ومشروعية هذه الحرب، ما أظهر اللاتناسق في العلاقات الأورو -أطلسية، وانعكس ذلك مباشرة على أداء المنظمة ومصالحها وأهدافها. [1]

إنّ عدم التوافق بين الدول الأعضاء في المنظمة هو عرقلة مباشرة لاستراتيجياتها ومساعيها في القضاء على التهديدات اللاتماثلية، فما بين تدخل عسكري، واستراتيجيات مدنية ناعمة، تطرح العديد من التساؤلات والنقاشات حول الطريقة الأنسب التي يتحقق الغرض من ورائها في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل طموحات التوجه العالمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. [2]

إنّ اللاتناسق الاستراتيجي الذي شهدته المنظمة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وضعتها ضمن ما أطلق عليه المحللون بالمعضلة الأمنية لمنظمة حلف شمال الأطلسي security dilemma of NATO، فقد وصفها بيتر رودولف" Peter Rudolf "بأنها: [3]

> " **...الدول المنتمية للمنظمة تتخوف من تخلي المنظمة عنها أثناء حاجتها إليها... والبعض منها يشكك في وجود أخطار من التدخل في النزاعات التي لا تؤدي المشاركة في حلها إلى الدفاع عن مصالحها الحيوية.**"[4]

إنّ تنفيذ المادة الخامسة من ميثاق منظمة حلف شمال الأطلسي، أحدث ولأول مرة شرخا بين الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة من جهة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، من خلال عدم قدرتها على التدخل في تحديد العمليات والتدخلات التي يجب على المنظمة تبنيها وتنفيذها، فعندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان تجاوزت منظمة حلف شمال الأطلسي، واستبدلتها بالتحالف

[1] -Ibid., 6.
[2] -Idem.
[3] -Idem.
[4] -Idem

الطوعي تحت مسمى الحرب على الإرهاب، كما عبر عن ذلك مستشار الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد "Donald Rumsfield ": [1]

"**المهمة هي التي تحدد التحالف وليس التحالف من يحدد المهمة**"[2]

وحسب رودولف، فإنّ لجوء الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الإستراتيجية، هو بمثابة محاولة منها لتجنب عملية صنع القرار لمنظمة حلف شمال الأطلسي للتحرك ومواجهة التهديد، خاصة في ظل التعارض القائم بين الدول الأعضاء حول طبيعة التهديدات والعمليات التي تتعامل معها المنظمة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. [3]

ولطالما سعت منظمة حلف شمال الأطلسي إلى إعادة تغيير مساراتها لفترة ما بعد الحرب الباردة، لذلك طرحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نوع جديد من التحديات فإذا كان التركيز خلال فترة الحرب الباردة منصبا على القارة الأوروبية، فإنّه وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبح منصبا على المناطق المحيطة بأوروبا. [4]

ففي المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني طرح توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي خارج الحدود الأوروبية، من أجل مواجهة التهديد، لكن بعض الدول الأعضاء في المنظمة اعتبرته إستراتيجية أمريكية لعولمة منظمة حلف شمال الأطلسي وشوملته globalized NATO. [5]

[1] -Ibid.
[2] -Idem.
[3] -Idem.
[4] -F.Stephen Larrabee," NATO's Eastern Agenda in new strategic area, " RAND, (2003), 30.
[5] -Idem.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتؤكد على صدقية الطرح الأمريكي القائل بأنّ التهديد قادم من وراء حدود الدول الأوروبية كما ذهب إلى ذلك كل من رونالد اسموس" Ronald Asmus" وكنيث بولاك"Kenneth Pollack" : [1]

" ...**التهديدات الإرهابية، الدول المارقة، وجود أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، هددت مواطنينا، دولنا، ومصالحنا الحيوية.** "[2]

وتمّ الإعلان عن مرحلة جديدة تمر بها المنظمة، جاءت كنتيجة لأعقاب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، حيث واجهت منظمة حلف شمال الأطلسي سلسلة من الإصلاحات، من أجل اكتساب القدرة اللازمة على مواجهة مختلف الأوضاع والأزمات، ولجسر الهوة مابين القدرات الأمريكية، والقدرات الأوروبية في المنظمة، فقد كشفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عن ضرورة إصلاح وتقوية القوة العسكرية الأوروبية. [3]

وموازاة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، استقبلت المنظمة عضوية دول، كما أسست لشراكات جديدة، وعززت العلاقات مع روسيا في عام 2002، لتسهيل التعامل بين الدول الأعضاء في المنظمة وروسيا، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية وجاءت بعد هذه الإصلاحات مجموعة من القمم التي توجت بصياغة عدد من المفاهيم الإستراتيجية.[4]

تزامنا مع هذه الفترة، طرحت العديد من النقاشات حول التهديدات الجديدة وليس حول مبررات وجود المنظمة واستمراريتها، كما كان ذلك في فترة الحرب الباردة فمنظمة

[1] -Ibid., 30-31.
[2] -Ibid., 31.
[3] -Idem.
[4] -Organisation du Traité de l'Atlantique du Nord, op.cit., 7.

حلف شمال الأطلسي والعلاقات الأورو-أطلسية كانت أمام ثلاث أنواع أساسية من التغيير، تمظهرت في ثلاث مسائل رئيسية: [1]

- المسألة الأولى ترتبط بالتهديدات الجديدة المتعلقة بالإرهاب، وبأسلحة الدمار الشامل، الذي كان مصدره خارج الحدود الأوروبية، ليوجه التركيز بذلك نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- المسألة الثانية ترتبط بأهمية تحديد الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التهديدات، فالرد والاحتواء الفعّال يتطلبان فريق عمل مختلف ومقاربة مختلفة كما يجب على المنظمة عقد تحالفات مع الدول غير الأعضاء فيها، والتحرك خارج الحدود الأوروبية وإقامة الشراكات.
- المسألة الثالثة تتعلق بالقدرات العسكرية التي قوامها الرد السريع rapid response، والحماية من أسلحة الدمار الشامل

وفي ذات السياق تمّ طرح نقاش جديد حول مستقبل العلاقات الأمنية الأورو-أطلسية، في ظل الاختلافات مابين الدول الأعضاء الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وطرحت التساؤلات حول أدوار المنظمة في ظل استمرارية الولايات الأمريكية في محاولة تحديد مهام جديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وهذه التساؤلات لم تكن فقط بشأن تراجع القدرات العسكرية للدول الأوروبية، وإنّما كانت أيضا بشأن الممانعة المتنامية للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المسائلthe American growing reluctance. [3]

[1] -Michael Ruhle,"NATO after Prague: learning the lessons of 9/11," (Summer2003), 91, http: //ssi.armywarcollege.edu/pubs/parameters/articles/03summer/ruhle.pdf
[2] -Ibid., 92.
[3] -John R.Shmidit,"Last Alliance standing ?NATO after 9/11,*" The Washington Quarterly*," (Winter 2006-2007): 94.

ولقد أعلن الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي اللورد روبرستون" Lord Roberston"، ومجلس شمال الأطلسي، أنّ هجومات الحادي عشر من سبتمبر هي هجومات بربرية وعدوان ضد الديمقراطية، لذلك تمت الدعوة لتكاتف جهود المنظمة لمواجهة الإرهاب، ففي الرابع من أكتوبر عام2001، قامت المنظمة باعتماد مجموعة من المقاييس التي يتم على أساسها تقديم المساعدات للولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في[1]

- تعزيز الجهاز الاستخابراتي ونظام تقاسم المعلومات؛
- مساعدة الدول المتحالفة والدول غير الأعضاء التي تعاني من وطأة الإرهاب؛
- دعم تجهيزات الدول الأعضاء لمواجهة الإرهاب؛
- دعم الأمن من خلال توفير التسهيلات المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي تمّ شنها على الولايات المتحدة الأمريكية، أثرت على كل من روسيا والسياسات الغربية، التي شهدت على إثر هذه الأحداث نوع من التقارب لمواجهة التهديد المشترك.[2]

كما أثرت هذه الأحداث بشكل واضح وكبير على منظمة حلف شمال الأطلسي وبينت السيطرة الأمريكية على المنظمة خاصة على إثر تفعيل المادة الخامسة من الميثاق، التي تمّ تفعيلها لأول مرة في تاريخ المنظمة من أجل الحفاظ على الأمن القومي لدولة عضو فيها، وظهرت هذه السيطرة أيضا عبر تدخلها في العراق من خلال الاستعانة بالمنظمة، وليس التدخل عن طريقها، في ظل المعارضة التي لاقتها من طرف العديد من الدول الأوروبية الأعضاء فيها.

[1] -Eric Terzuolo, *NATO and Weapons of Mass Destruction, Regional Alliance, Global Threats* (NY: Routledge, 2006), 117-118.

[2]- Lionel Ponsard, *Russia, NATO and Cooperative Security: Bridging the Gap* (London and NY: Routledge,2007), 77.

على الرغم من التغيرات التي شهدتها المنظمة بعد هذه الأحداث، إلاّ أنّ الدول الأعضاء الأوروبية، قد ظهر عليها نوع من الضعف النسبي كدول مؤثرة في قراراتها، وهذا راجع لضعف قدراتها العسكرية، التي سعت المنظمة لتعزيزها، وطرحت في هذا السياق أسئلة من قبيل: هل التهديدات اللاتماثلية التي وجدت منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها أمامها، تحتاج فعلا ردود فعل عسكرية؟، هل المقاربة الأوروبية القائمة على القوة الناعمة التي تمّ تجاوزها في أجندة المنظمة الأمنية هو دليل على ضعفها؟ أم دليل على السيطرة الأمريكية؟ وهو ما يؤكد الطروحات السابقة.

فقد دخلت منظمة حلف شمال الأطلسي مرحلة جديدة، تشوبها تحديات داخلية وأخرى خارجية، حيث ترتبط التحديات الداخلية أساسا بتدهور العلاقات الأورو-أطلسية، التي يجب على المنظمة إحداث التوافق فيما بينها، لأنّ إهمال العمل على إصلاح هذه العلاقات هو بمثابة انتحار تدريجي للمنظمة، نظرا للتعارض الذي سيبدأ ضئيلا ليتنامى، ويتحول إلى تهديد فعلي يحد من قدرات المنظمة على تحقيق أهدافها.

أمّا التهديدات الخارجية فتحديدها ومواجهتها ينطلق من التوافق الداخلي بين الدول الأعضاء، حول طبيعة هذه التهديدات وتحديد آليات مواجهتها، ممّا يعني إحداث توافق بين المقاربة العسكرية والمقاربة المدنية الناعمة، وإلاّ فإنّ عدم التقارب على المستوى النظري سيزيد من عمق الهوة بين الدول الأعضاء، ما يحول دون تحقيق المنظمة للغرض من وجودها.

وعلى إثر الأحداث السياقية للحادي عشر من سبتمبر 2001، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بالتأسيس لعديد المفاهيم الإستراتيجية، الأمر الذي من شأنه رسم ملامح الأجندة العسكرية والسياسية والأمنية للمنظمة، والتي على إثرها تسطر الأدوار الجديدة المنوطة بها.

المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001: الأمن عبر الشراكة

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بإنشاء مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية، من أهمها المفهوم الاستراتيجي لعام 2002، 2004، 2006، و2008.

1-قمة براغ نوفمبر: المفهوم الإستراتيجي 2002: Prague Summit:

اعتبرت قمة براغ التي تمّ عقدها في عام 2002، كفرصة للمنظمة لتحديث أدوارها، ورسم أدوار أمنية جديدة، لمواجهة خطر التهميش وعدم الفاعلية، الذي بدأ يمس أداءها ، وفي هذا الإطار سعت القمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: [1]

- تعديل المفهوم الاستراتيجي للمنظمة للتماشي مع البيئة الأمنية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛
- تطوير قدرات المنظمة وإنشاء قوات الردNATO response forces؛
- الالتزام بتنفيذ عمليات خارج الحدود .

وخلال هذه القمة تمّ اتخاذ مجموعة من القرارات، التي من شأنها التأثير على مسار العلاقات الأورو-أطلسية، وتمّت مناقشة ضرورة تكييف المنظمة لقدراتها، وأهم ماتناولته هذه القمة: [2]

- مسألة العضوية في المنظمة؛
- العلاقات مع الشركاء سواء الدول أو المنظمات؛
- الممارسات العملياتية لصناعة القرار؛

[1] -Claire Taylor,"NATO: the Istanbul Summit, research paper," (House of Commons,July2004), 3.
[2] -Michail Hamntan, op.cit., 14.

- البيئة الداخلية للمنظمة، وقدرتها على توجيه العمليات العسكرية.

وقد تمخض عن القمة مجموعة من القرارات: [1]

- إنشاء قوات الرد لمنظمة حلف شمال الأطلسي، كجهاز فعال متقدم تكنولوجيا، ومصمم على مستوى عالي من المرونة؛
- تبسيط الترتيبات القيادية العسكرية للمنظمة، لجعلها أكثر فاعلية، ولتصبح أكثر توافقا مع المهام المنوطة بها؛
- تعزيز قدرات المنظمة من خلال التزامات الدول الأعضاء؛
- تحديد الآلية المناسبة لمواجهة الإرهاب؛
- إنشاء مخطط مدني مستعجل civil emergency planing، وتسطير الخطط المدنية لمجابهة الهجومات الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية؛
- الدمج مابين القطاع العسكري والمدني لمواجهة الإرهاب البيولوجي والكيماوي والإشعاعي؛
- وضع مجموعة من المعايير لتقوية الدفاع ضد الهجومات الفضائية cyber attacks؛
- إجراء دراسات معمقة حول صواريخ دفاع المنظمة، من أجل اختبار مدى قدرتها الحمائية لأراضي الدول الأعضاء ولشعوبها، ضد الهجومات المضادة؛
- توقيع ومصادقة برتوكولات إضافية، لتعزيز قدرات المنظمة لمواجهة التهديدات المستقبلية، على غرار برتوكول مارس عام 2004؛
- اتخاذ قرار برفع معدل الشراكة، في إطار مجلس الشراكة الأورو-أطلسية، وتعزيز مبدأ الشراكة من أجل السلام؛

[1] -Ibid., 14- 15.

وخلال قمة براغ تمّ اتخاذ مجموعة من الآليات حول الحوار المتوسطي، حيث قام القادة بإعادة تجديد الأبعاد السياسية والعملياتية لهذا الحوار، وإدراج مجموعة من المواضيع الجديدة كتلك المتعلقة بالانشغالات الأمنية المشتركة وعلى رأسها الإرهاب، أين أكدت المنظمة على ضرورة تقوية العلاقات مع دول حوض المتوسط .[1]

2-قمة اسطنبول:المفهوم الإستراتيجي Istanbul Summit :2004

عقدت في جوان 2004، ركزت على ثلاث قضايا أساسية، تمثلت في عمليات التوسيع، تحسين القدرات، وتعزيز التعاون، وتمّ تجسيد هذه القضايا كقرارات من خلال: [2]

- تقديم المساعدات لأفغانستان: وذلك بتعزيز وتوسيع تواجد قوات المنظمة بطابع مدني في أفغانستان من خلال العديد من فرق العمل، على غرار فريق إعادة البناء reconstruction team.
- التواجد في العراق: قرر قادة المنظمة إنشاء الحكومة المؤقتة العراقية، وتدريب القوات الأمنية، كما دعا مجلس شمال الأطلسي لإعادة تشييد البنى التحتية.
- التحضير لإعادة التواجد والتدخل بيوغسلافيا سابقا: منذ تدخل المنظمة في البوسنة والهرسك، قررت في عام 2004، إرساء أجهزة عسكرية تناط بها مهام متعددة على غرار الأنشطة المضادة للإرهاب، إصلاح الدفاع، ومتابعة مشتبهي الحرب.
- تكييف القدرات لتصبح أكثر عملية، فقد عملت المنظمة على اتخاذ التدابير اللازمة، التي تمكنها من خوض عمليات إدارة الأزمات أينما كان ومتى كان ذلك لازما.

[1] - Nicola de Santis," NATO's Agenda and the Mediterranean Dialogue," (April,2003), https: //www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_113760.htm?selectedLocale=en
[2] - Michail Hamntan, op.cit., 15-16.

- محاربة الإرهاب: عززت المنظمة قدراتها خاصة الاستخباراتية، وطورت من آليات مواجهة الإرهاب، كونه أهم التهديدات اللاتماثلية الماثلة أمامها.
- تعميق علاقات الشراكة: من خلال فتح المجال للشركاء من أجل المشاركة في العمليات التي تقوم بها المنظمة.
- تعزيز العلاقات مع دول أوروبا الشرقية من الجهة الجنوبية، فقمة اسطنبول اعتبرت الأولى من نوعها من حيث إعلان قادة المنظمة لسياسة الأبواب المفتوحة.
- تطوير الحوار المتوسطي: دعا قادة المنظمة الدول المشاركة في الحوار المتوسطي إلى تأسيس شراكة موسعة وطموحة.
- الإعلان عن مبادرة اسطنبول للتعاون: تصل حدود هذه المبادرة إلى دول الشرق الأوسط، والتي تهدف من خلالها المنظمة لتعزيز التعاون العملي مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي.

كما شارك في القمة الدول التي انضمت للمنظمة على غرار بلغاريا، لتوانيا، وليتونيا، وتم فتح المجال لدول أخرى من أجل المشاركة في أعمال القمة، كآلية معززة لاستكمال مسار الإصلاحات، ومن خلالها تمّ الإعلان عن مبادرة اسطنبول، من أجل إرساء التعاون العملي في مجال الدفاع والأمن مع دول الشرق الأوسط، بدءا من الدول الأعضاء في مجلس الخليج. (3)

واعتبرت مجمل الإجراءات والمبادرات، التي تمّ اتخاذها خلال هذه القمة مبادرات طموحة للدول الأعضاء، وللتعامل مع التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين، حيث وفرت أرضية للتعاون عبر الأطلسي، ويمكن تلخيص ما جاء في هذه القمة كالتالي: (4)

[3] -Organisation du Traité de l'Atlantique du Nord, "Le Sommet d'Istanbul: Le guide complet du sommet d'Istanbul," (OTAN, 2004), 30.
[4] -Ibid., 29-30-33.

- العمليات والمهمات: تعلقت بالعراق وأفغانستان، بالإضافة إلى إرساء الحضور في البلقان، وعمليات المسعى النشط في الحوض المتوسط .
- القدرات: تعزيز إمكانيات المنظمة لمواجهة الإرهاب، وتحسينها للدفاع ضد الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية.
- الشراكات: تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وتنمية التعاون مع روسيا، إلى جانب مراجعة العلاقات مع أوكرانيا، مع تعزيز الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول.

أهم ما يلاحظ على هذه القمة هو التركيز على سياسة الشراكة، وتعزيز العلاقات مع الدول فيما وراء حدود منظمة حلف شمال الأطلسي والتوجه نحو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا من أجل تقوية قدرات المنظمة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، كون هذه الدول مناطق ذات تجارب رائدة في التعامل مع مثيلات هذه التهديدات ومصادر لانتشارها، بحسب تقارير ودراسات المنظمة.

3-قمة الريغا: المفهوم الإستراتيجي 2006: Riga Summit:

سميت بالقمة الانطوائية* Introverted Summit، عقدت في نوفمبر 2006 وفيها تمّ التركيز على مختلف التحولات العسكرية والسياسية، وتواجد منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وتمثلت هذه التحولات في: [1]

- **التحولات العسكرية:** تمّ اتخاذ مجموعة من المبادرات التي وصفت بالبساطة، إلاّ أنّها مهمة، مثل برامج جديدة لقوات الدفاع، ومناقشة قضايا التوسيع والشراكة والتدريب وبناء القدرات، إلى جانب مسألة التعامل مع المنظمات، وتمّ التوصل إلى

[1] -Julianne Smith ,"Transforming NATO (…again), a primer for the NATO Summit in Riga 2006," (Center for Strategic Studies and International, November 2006),9-10.

*سميت بالقمة الانطوائية،لأنّها كانت عبارة عن عملية تقييمية للتحولات السياسية والعسكرية للمنظمة، مع التركيز على مهامها في أفغانستان، وبالتالي فقد كان التركيز في هذه القمة منصبا على عملية البناء للقدرات والتقييم للأداء.

أنّ نجاح المبادرات مرتبط إلى حد كبير باتفاق الدول الأعضاء على المواجهة المشتركة للتهديدات، وفي مسألة التحول العسكري أكدت القمة على برنامجيين أساسين، برنامج القوات الخاصةSpecial Operations Forces، وبرنامج التعاون بين الدول الأعضاءCooperation among Member States، والذي ركز على الصواريخ الباليستية الدفاعية، وإرساء الاستقرار وإعادة البناء.

- **التحولات السياسية:** تجسدت هذه التحولات في مجموعة من القضايا، لعّل أهمها:

ü التوجيه السياسي الكلي المتكامل comprehensive political guidance: حيث اعتبرت كوثيقة بينت مخططات وتوجهات منظمة حلف شمال الأطلسي السياسية، من أجل دعم عملية التحول السياسي.

ü توسيع المنظمة وإقامة الشراكات: في هذه القمة بدأ الحديث عن منظمة عالمية فقبل القمة القادمة للمنظمة التي سيتم عقدها في 2008، يجب عليها أن تضع معايير وأهداف لمنظمة حلف شمال الأطلسي عالمية، من خلال سياسة الأبواب المفتوحة، فيما تعلق بالشراكة، وقد اعترفت معظم الدول الأعضاء في المنظمة، بأهمية الشراكات التي أقامتها، وأكبر دليل على أهمية هذه الشراكة هو وجود جنود استراليين، ويابانيين، ونيوزلنديين في أفغانستان.

ففي هذه القمة كان التركيز منصبا على أهمية إقامة الشراكات، مع الدول والمنظمات، من خلال تسطير برنامج خاص لذلك، والتأكيد فيه على أهمية فهم الأهداف الأساسية للشراكة، ولكن تجنب الشراكات مع الدول التي تشكل عبء على المنظمة. [1]

وأهم تحدي واجهته المنظمة في هذه القمة هو تواجدها بأفغانستان، فكان بمثابة امتحان حقيقي لها أمام الدول الأعضاء فيها، لجسر الهوة مابين الأدوار التي يتوجب

[1] -Ibid., 10.

على المنظمة أداؤها ومابين القدرات والإمكانيات التي تحوزها من جهة، ومن جهة أخرى إعادة النظر في العلاقة مابين المنظمة ودولها الأعضاء والإتحاد الأوروبي خاصة في مسألة الالتزامات المالية، وتشارك الأعباء، التي تقع النسبة الكبيرة منها على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت المنظمة في هذه القمة على ضرورة تقاسم أعباء الإنفاق العسكري لتجاوز العراقيل التي قد تحول دون تحقيق المنظمة لأهدافها.[1]

4-قمة بوخارست: المفهوم الإستراتيجي 2008: Bucharest Summit:

تمّ عقد قمة بوخارست في أفريل 2008 برومانيا، كانت عبارة عن رؤية إستراتيجيةstrategic vision، وليست قمة لطرح مبادرات وأفكار جديدة، تمحورت هذه الرؤية حول أفغانستان لمعالجة مجموعة من القضايا، إلاّ أنّها لم تطرح قضية تقاسم الأعباء، كما ناقشت فيها المنظمة أهم التحديات التي عرقلت مسارها أثناء أدائها لأدوارها بأفغانستان، بالإضافة إلى طرح مسألة العضوية membership action plan، [2]وناقشت المنظمة بشكل معمق العديد من القضايا:

- **مهام المنظمة**NATO missions

لم تكن هذه القمة لتضفي الجديد في مهام المنظمة عن سابقتها، حيث أنّ مهامها في التعامل مع قضايا الإرهاب والانتشار النووي، واللااستقرار الأمني للدول وحفظ السلام... كلها تمّ النص عليها في المفاهيم الإستراتيجية السابقة، لكن تمّ تسليط الضوء على الصعوبة التي واجهت المنظمة في تحديد ورسم الحدود بين تلك المهام التي تهدد أمنها بشكل مباشر والتي تتطلب تدخلها المباشر أيضا، وبين التهديدات التي بإمكان

[1] -Simon Serfaty",The NATO Riga Summit: A renewed commitment to transformation," (Center for Strategic Studies and International Studies, October 2, 2006), 2.
[2] -Paul Galli," The NATO Summit at Bucharest 2008, CRS Report for congress,"(May5, 2008), 1.

المنظمة تفويض الأمر إلى فواعل أخرى لمواجهتها على غرار المنظمات، في إطار تكوين التحالفات، أو تتطلب تدخلا محدود النطاق فقط.[1]

لذلك اعتبر التدخل في أفغانستان من أهم القضايا التي تمت مناقشتها، وتمّ وضع تصور استراتيجي حول الوضع في أفغانستان، للخروج بقرار البقاء لفترة أخرى من أجل ترشيد الحكم، وتدريب القوات الأفغانية، وهذا بناءا على منظور كلاني من أجل إرساء الاستقرار وبناء الدولة، كما طرحت المنظمة فكرة تحسين علاقات أفغانستان مع دول الجوار، خاصة باكستان لتفادي التهديدات الأمنية القادمة من هذه الدولة. [2]

- **قدرات جديدة لمواجهة تهديدات جديدة:**

ركزت على الوسائل التي يمكن من خلالها لمنظمة حلف شمال الأطلسي مجابهة التهديدات الصاعدة التي لا تتطلب الوسيلة العسكرية فحسب. [3]

- **صواريخ الدفاع:** missile defence

لاقت هذه القضية صدى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وروسيا التي اعتبرت وضع صواريخ في بولندا بمثابة تهديد موجه لها وليس للحد من الخطر الإيراني كما تمّ الإعراب عن ذلك، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. [4]

- **التوسع وخارطة انضمام جورجيا:**

انضمام جورجيا وأوكرانيا لمنظمة حلف شمال الأطلسي كانت على طاولة نقاشات قمة بوخارست، في ظل طرح مخطط نشاط العضوية، على الرغم من عدم امتلاكهما

[1] -Ibid., 1-2.
[2] -Ibid., 2.
[3] -Ibid., 2-3.
[4] -Ibid., 3.

للقوة العسكرية وللقدرات اللازمة التي تؤهلهما للانضمام للمنظمة، وتتطلبها شروط العضوية. [1]

- **قضية كوسوفو:**

وافقت هيئة الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي على تطبيق مشروع اتيزاري في كوسوفو، عبر خلق بيئة أمنية مستقرة لتطبيق المشروع، من خلال محاولة تغيير القناعات الصربية المتمحورة حول القومية المتوحشة sullen nationalism، كما تمّ توصيفها، كون مصالحها تقع ضمن الجماعة الأورو -أطلسية. [2]

- **الدفاع الأوروبي:**

أكدت المنظمة على أنّ قوة وفعالية وقدرات الاتحاد الأوروبي، ستوفر الأرضية الخصبة لمواجهة التحديات المشتركة بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وللإتحاد الأوروبي. [3]

- **المفهوم الاستراتيجي الجديد:**

أعربت بعض حكومات الدول الأعضاء عن رغبتها في وضع وصياغة مفهوم استراتيجي جديد لتسليط الضوء على المهام والعمليات التي تقوم بها المنظمة، حيث أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أنّ هذا الاقتراح ستتم مناقشته في العام القادم. [4]

على الرغم من أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت بمثابة نقلة نوعية في مسار منظمة حلف شمال الأطلسي، إلاّ أنّها وخلال الفترة الممتدة من 2001إلى غاية

[1] -Ibid., 3-4.
[2] -Ibid., 6.
[3] -Idem.
[4] -Idem.

2008، وفي خضم المفاهيم الإستراتيجية التي أنشأتها المنظمة، لم يتم التوصل إلى توافق بشأن طبيعة التهديدات التي تواجهها، من جهة ومن جهة أخرى لم يكن للمنظمة القدرة على تحديد الآليات اللازمة للتعامل معها.

فقد طرحت قضية الإرهاب وباقي التهديدات اللاتماثلية، ولكنها لم تتفق حول الآلية اللازمة للمواجهة، لكن ما يمكن ملاحظته هو مسار الشراكة، وفتح الأبواب للعضوية قد يكون بمثابة آلية لتحقيق الأمن، في إطار ما عرف بالشراكة من أجل السلام، وأيضا الأمن التعاوني.

وتبقى إشكالية تحديد الآلية اللازمة لنوع التهديد، ووقت التعامل مع التهديد، وطريق المواجهة المباشرة أو عن طريق التفويض القائم على مفهوم الشراكة إلى حد كبير الإشكالية التي عانت منها هذه المفاهيم الإستراتيجية، ممّا سيؤثر على الجانب الميداني العملياتي للمنظمة، ما دفع بها لصياغة المفهوم الإستراتيجي لعام 2010 سعيا منه للتعامل مع هذه الإشكالية.

المطلب الثالث: المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010: مقاربة الإدارة المدنية-العسكرية للأزمة

عقدت قمة لشبونة في 19و20 نوفمبر من عام 2010، وقد نتج عن هذه القمة مجموعة من الالتزامات المنوطة بمنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل التأسيس لمنظمة جديدة للقرن الحادي والعشرين، وتمّ الإعلان عن المفهوم الاستراتيجي الجديد مع مطلع إدارة أوباما، وبذلك سطرت خمس مواضيع أساسية تمثلت في: [1]

- ضرورة الحفاظ على المادة الخامسة من ميثاق معاهدة واشنطن، كونها قلب وروح ميثاق المنظمة؛

[1] -Sally McNamara,"NATO Summit 2010 : Time to turn words into actions," Heritage Foundation, (December10, 2010), 1-3.

- وضع منظورات جديدة للتعامل مع التهديدات الأمنية اللاتماثلية؛
- تعزيز مبدأ التحرك خارج الحدود، ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية بمنظور كلاني شامل comprehensive vision؛
- وضع الاستراتيجيات اللازمة لتقاسم عادل للمسؤوليات داخل وخارج الحدود.
- الاستمرارية في عملية توسيع المنظمة.

اعتبر من بين أهم ثلاث مفاهيم إستراتيجية في مسار المنظمة بعد مفهومي 1991،و1999، وبدأ التحضير له منذ عام 2009 من طرف لجنة أعدت تقرير معنون بـ"منظمة حلف شمال الأطلسي لعام 2020، أمن مؤكد وتدخل حيوي" l'OTAN 2020,une securité assurée, un engagement dynamique" وفيه حددت التوجهات الإستراتيجية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي للعشرية القادمة، إلى جانب التهديدات التي تأخذ الأولوية في العشرية المقبلة وتتمثل في : [1]

- التهديدات الإرهابية؛
- القرصنة والانتشار النووي؛
- المخاطر والهجومات الفضائية التي تحد من قدرات الدول (الحرب السيبرنيطيقية)،
- تأمين طرقات التزويد البحرية pipelines، حيث تمّ الإعلان على أنّ المنظمة لديها اهتمام لحماية المحاور الحيوية للطاقة، فقد تبنت المنظمة مسؤولية حماية حوالي 15% من طرق تزويد الموارد الطاقوية، وبالتالي الإسهام في حماية الأمن الطاقوي؛

[1] -Nils Andersson, " Le nouveau concept stratégique de l'OTAN, assurer la défense des sociétés modernes, "163-164, http: //www.espaces-marx.net/IMG/pdf/T_N7_Anderson_pdf.pdf

- تسليط الضوء على التهديدات الأمنية الجديدة من قبيل الفقر، المجاعة، حركات الهجرة، والتغيرات المناخية، ليس من منظور معالجتها فقط، وإنّما لكونها مصادر الأزمات والتوترات؛

ولتحقيق هذه الأهداف، تمّ تحديد ثلاث مهام أساسية، تتمثل في: [1]

- التركيز على في الدفاع ضد أي تهديد أو اعتداء مهما كان مصدره؛
- مهام المهمة يجب أن تأخذ طابع عالمي شامل، تحت شعار مهام شاملة، من منطلقات شاملة، ومع شركاء عالميين missions globaux, de portés globaux, avec des partenaires globaux.؛
- إدارة الأزمات من أجل ضمان الأمن الدولي،وفق آليات مدنية - عسكرية، وهو ما طرح مفهوم الإدارة المدنية –العسكري civil-military management، والذي يطرح بدوره إشكالية التفريق بين الإدارة العسكرية والمدنية أي ذات الطابع الإنساني؛

وأهم ما تقرر خلال هذه القمة: [2]

- تعزيز قدرات المنظمة لإرساء الاستقرار وإعادة البناء عبر اتخاذ القرار مشاركة المنظمة بمقاربة كلانية لإدارة الأزمات، ضمن جهود الجماعة الدولية، ؛
- تشجيع العمل والشراكة مع الإتحاد الأوروبي؛
- دعوة روسيا لتعميق التعاون في مناطق تواجد المصالح المشتركة؛
- الاستمرارية في عملية التوسيع، وتطويرها مع الدول والمنظمات؛

[1] -Ibid., 164-166.
[2] -NATO,"Lisbon Summit Declaration,"(Nov20, 2010), 1-2, https://bit.ly/2u4DKKi

- الاتفاق حول تعزيز نظام الدفاع والردع لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛
- تطوير قدرات صاروخية دفاعية لحماية لتعزيز الأمن القومي والإقليمي، مع دعوة روسيا للتفاوض في هذا المجال؛
- تطوير قدرات الدفاع الفضائية؛
- وضع مخطط نشاط لتعميم قرار مجلس الأمن رقم (1325)المتعلق ببناء السلم والأمن ضمن عمليات ومهام منظمة حلف شمال الأطلسي؛
- استكمال عملية التحسين المستمر للقدرات الدفاعية والتطبيقات العسكرية العملياتية؛
- تكليف الأمين العام للمنظمة بمباشرة عملية الإصلاحات ؛
- خلق توافق بين انجازات المنظمة- لتكون أكثر فاعلية- وهيكل القيادة، في ظل توطيد العلاقات بين وكالاتها.

ومن خلال هذه القمة تمّ التأكيد على ضرورة الاستمرار في عملية تعزيز ميكانيزمات التوسيع من خلال مايلي: [1]

- فسح المجال للأنشطة التعاونية، والممارسات للشركاء، وتنسيق برامج الشراكة عبر تيسير آليات الشراكة؛
- رفع مستوى الشفافية، تطوير التعاون العملي، وبناء الثقة من خلال تحسين نمط الشراكة؛
- فتح المجال للحوار السياسي وتطوير أشكال مرنة من النقاشات حول التهديدات الأمنية مع الدول الأعضاء والشركاء ؛
- بناء الميكانيزمات التدريبية، بما فيها مبادرة التعاون التدريبية للمنظمة مع التركيز على المناهج التي تعزز قدرات الشراكة الفردية؛

[1] -Ibid., 7.

لقد اعتبر المفهوم الاستراتيجي الجديد، وثيقة طموحة كونه تبنى مخطط كلاني للتحول، ووضع مجموعة واسعة من المبادرات من أجل تطوير آليات سياسية، عسكرية ومدنية جديدة، على الرغم من استمراريته في التعامل مع المبادرات والقرارات التي تمّ اتخاذها في المفاهيم الإستراتيجية السابقة، والربط في بعض الأحيان ما بين الأنشطة المتفرقة، مثل الإنخراط النشط والدفاع الحديث active engagement and modern defence، ومع هذا المفهوم أصبحت منظمة حلف شمال الأطلسي ذو طابع سياسي أمني أكثر، كما توجهت نحو البعد العالمي، وأكدت على فاعلية المادة الخامسة من ميثاق معاهدة واشنطن، وفي ذات الوقت فتحت المجال للتفكير فيما وراء تطبيق هذه المادة. (1)

كما يتوجب على المنظمة الحماية الدائمة والدفاع تحت شعار protect and defend، لكن مع هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد فإنّ هذا المبدأ أصبح ضروري ضد الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، والحروب الفضائية، التي لا تعرف الحدود التقليدية فالانتقال الذي لوحظ على المفهوم الاستراتيجي الجديد، هو تركيزه على ثلاث قضايا أساسيةthe essential core tasks ، مقارنة بالمفاهيم الإستراتيجية لعامي 1991، و1999، وتتمثل هذه القضايا في: (2)

- الدفاع الجماعي: collective defenceتساند الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، بعضها البعض ضد الهجومات وكل ما يهدد أمنها القومي كما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق المنظمة.
- إدارة الأزمات: crises managementتمتلك المنظمة من القدرات العسكرية والسياسية، والمدنية الفريدة ما يمكنها من إدارة عديد الأزمات.

[1] -Jens Ringsmose and Sten Rynning, "NATO's new strategic concept: a comprehensive assessment," (Copenhagen: DIIS, 2011), 14.
[2] -Ibid., 14-15.

- الأمن التعاوني cooperative security تتأثر منظمة حلف شمال الأطلسي وتؤثر في التفاعلات الأمنية فيما وراء حدودها، وبذلك تسعى إلى تحقيق الأمن التعاوني عبر الشراكة.

ويوضح الجدول التالي أهم مضامين ومرتكزات المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010.

جدول رقم: 02

العنوان: مضمون المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010

محاور المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010	**المواضيع الكبرى والمبادرات الجديدة**
مقدمة	- التوازن بين العالم الديناميكي والمبادئ الدائمة.
القضايا الرئيسية والمبادئ:	ثلاث قضايا مهمة ومحورية بنفس المستوى: - الدفاع الجماعي؛ - إدارة الأزمات؛ - الأمن التعاوني.
البيئة الأمنية:	- تهديدات تقليدية لا يمكن تجاهلها. - تهديدات غير تقليدية مهيمنة.
الدفاع الجماعي والردع:	تحقيق التوافق بين الأسلحة التقليدية

	والنووية، مع التركيز على: · الصواريخ الباليستية للدفاع؛ · الدفاع ضد الهجومات الفضائية؛ · المشاركة في الأمن الطاقوي؛ · تقييم تأثير التكنولوجيات الصاعدة.
إدارة الأزمات:	· تعزيز الجهاز الاستخباراتي. · قدرات مدنية خاصة ومتطورة لإدارة الأزمات. · القدرة على تدريب وتطوير قوات محلية في مناطق الأزمات. · تدريب مختصين مدنيين من الدول الأعضاء من أجل التمكين من الانتشار السريع.
الأمن التعاوني	منع التسلح: يتضمن نتيجة صفر نووي · أبواب مفتوحة للتوسع المستقبلي، دون تحديد المرشحين لعملية التوسيع؛ · شراكة موسعة وطموحة في نفس الوقت؛
التحديث	· على مستوى فاعلية النفقات، ومستلزمات المساهمين.

Source: Jens Ringsmose and Sten Rynning,"NATO's new strategic concept: a comprehensive assessment (Copenhagen: DIIS,2011), 17.

التعليق: من خلال هذا الجدول، نلاحظ أنّ المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 كان فعليا بمثابة إعادة انبعاث لمنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث أنّه يختلف بشكل كبير عن المفاهيم الإستراتيجية التي تمّت صياغتها في السنوات الفارطة، وعلى الرغم من تعامله مع قضايا محورية تمّ التطرق إليها في باقي المفاهيم الإستراتيجية، إلاّ أنّه حاول تجديد آليات التعامل.

التفسير والتحليل: فأهم ما ميز المفهوم الاستراتيجي الجديد هو الدقة في توصيف القضايا التي يجب على المنظمة تسليط الضوء عليها، والمتمثلة في الدفاع الجماعي إدارة الأزمات والأمن التعاوني، فالدفاع الجماعي هو مفهوم وقضية كانت من أهم الأهداف التي تأسست المنظمة من أجل تحقيقها.

وتمّ الانتقال من الدفاع الجماعي إلى الأمن التعاوني، الذي يعد كأحد آلياته، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها المنظمة من أجل تنفيذ الدفاع الجماعي، إلاّ أنّها أعادت تفعيل هذا المفهوم، كونها جماعة ليبرالية أمنية، لا يمكنها التحرك نحو تحقيق أهدافها إلاّ بواسطة الدفاع الجماعي، الذي يتطلب تكاتف جهود الدول الأعضاء خصوصا، والشركاء أيضا.

والأمن التعاوني يرتبط بالدفاع الجماعي لتحقيق الأمن الجماعي، ولم يتم التصريح بشكل واضح عن الأمن التعاوني في المفاهيم السابقة، إلاّ أنّه تم الحديث عنه ضمن الشراكة عبر السلام، والحوار عبر الأمن، وكلها اعتبرت كمبادرات لتحقيقه ويقوم على

عمل الدول الأعضاء بشكل تعاضدي لتحقيق أمنها القومي، وكذا مجابهة التهديدات اللاتماثلية، التي تتطلب المواجهة التعاونية المشتركة.

وفيما يخص مقاربة إدارة الأزمة، فإنّه ولأول مرة يتم الحديث عن هذه المقاربة بشكل واضح وصريح، وإعطاء أهمية لها، مع التركيز على الجانب المدني في التعامل مع الأزمات، إلاّ أنّه لم يتم توضيح آليات إدارة الأزمات، على غرار تعزيز العمل الاستخباراتي، تدريب المدنيين، ...، ولكن تبقى مقاربة إدارة الأزمة التي تبنتها منظمة حلف شمال الأطلسي، تعاني نوع من النقص، والتي إذا ما تمّ تداركها يصبح أداء المنظمة أكثر فاعلية على أرض الواقع، فالتركيز على الجانب المدني في إدارة الأزمات لم يحظى بالأهمية اللازمة، ، على الرغم من أنّ الأزمة هي مرحلة قبلية وآنية وبعدية، لذلك التعامل معها يكون بشكل مختلف.

كذلك ركز المفهوم الاستراتيجي الجديد على فكرة منع التسلح، وتحقيق عالم خالي من الأسلحة النووية، في ظل معاناة العالم من ويلات الإرهاب والجريمة المنظمة أكثر ممّا يعاني من الأسلحة النووية، إلاّ في حالة واحدة يكون فيها التركيز على الأسلحة النووية، وهي سقوطها في يد الجماعات الإرهابية، وإن كانت هذه الفرضية محل نقاش ومستبعدة نوعا ما، على الرغم ممّا يدور حولها من شائعات.

وقد أحدث المفهوم الاستراتيجي الجديد فرقا في العقيدة الأمنية والعسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، على المستوى النظري، أمّا على المستوى التطبيقي فهو محكوم بالمبادرات التي ستقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي على أرض الواقع من أجل تطبيق ما جاء في هذا المفهوم، ما سيفتح لها المجال لتجاوز كل الشكوك والتساؤلات حول استمراريتها، مصداقيتها، أدوارها، ومستوى أدائها مستقبلا.

وبعد المفهوم الاستراتيجي لعام 2010، قامت المنظمة بصياغة مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية الأخرى، التي في حقيقة الأمر لم تكن لتأتي بالجديد، فقد ركزت على ما جاء في المفهوم الاستراتيجي لعام2010، إمّا من خلال توضيح بعض القضايا، أو التعديل، أو لمناقشة متغيرات جديدة طارئة...

خلاصة الفصل:

قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بإنشاء مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية لمواكبة التغيرات التي طرأت على بيئة ما بعد الحرب الباردة، والتي تلت معاهدة واشنطن المؤسسة للمنظمة، ولقد أظهرت المفاهيم الإستراتيجية للمنظمة لفترة ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من الأدوار المتمايزة عن تلك التي تبنتها المنظمة في فترة الحرب الباردة، وهذا تماشيا مع الطبيعة الجديدة للتهديدات، ومن خلال ما تقدم، تمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1. شهدت البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من المتغيرات، التي كان لها التأثير البارز على منظمة حلف شمال الأطلسي، واستدعى ذلك مجموعة من التعديلات الجذرية، التي مست الجانب الهيكلي التنظيمي للمنظمة كما مست القضايا والأدوار المنوطة بها؛
2. أسفرت فترة ما بعد الحرب الباردة عن أزمة هوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي وطرحت تساؤلات حول استمراريتها ضمن المعطيات الجديدة المتعلقة بالفواعل والتهديدات، أو زوالها بزوال الهدف الذي أنشئت من أجل تحقيقه؛
3. الأمن الأنطولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، كان محل تهديد فعلي، إلاّ أنّ المنظمة تمكنت من تجاوز التهديد عبر عملية التعديل الهوياتي، إن لم تكن هذه

العملية أقرب للتغيير لجذري، ما أتاح لها الفرصة للاستمرارية ضمن النظام الدولي الجديد؛

4. خصائص النظام الدولي الجديد فرضت على منظمة حلف شمال الأطلسي مجموعة من الأدوار الجديدة، التي غيرت من أداء المنظمة؛
5. المفاهيم الإستراتيجية للمنظمة بعد الحرب الباردة، كانت بمثابة بوصلة رسمت مسار المنظمة على مر عقد من الزمن إلى غاية أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي اعتبرت بمثابة حدث مفصلي جديد؛
6. إنّ المفاهيم الإستراتيجية التي تمّت صياغتها في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن لتقدم الكثير بشأن الأدوار الجديدة التي يجب على المنظمة تبنيها لمواجهة التهديدات الجديدة ، فقد بقيت هذه المفاهيم مركزة على البعد العسكري للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، على الرغم من أنّ مفهومي عام 1991، و1999 كانا واعدين من حيث الطروحات التي قدماها؛
7. بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ظهرت مفاهيم إستراتيجية جديدة في مسار المنظمة، ركزت على مقاربة الشراكة والحوار لتحقيق الأمن، ما اعتبر كمقاربة جديدة تبنتها المنظمة من أجل مواجهة التهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها الإرهاب؛
8. بقيت المفاهيم الإستراتيجية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مركزة هي الأخرى على البعد العسكري في التعامل مع الأزمات على الرغم من مبادرات الشراكة التي عززتها على غرار الحوار المتوسطي، أو التي كانت كمبادرات جديدة مثل مبادرة اسطنبول، وعمليات المسعى النشط في الحوض المتوسط؛
9. اعتبر المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، نقلة نوعية، ونظرية تحاول إيجاد طريقها للتطبيق في مسار المنظمة، فقد ركز على العديد من القضايا

المهمة والحاسمة، إلى جانب آليات وسبل التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، ولعّل أهم مقاربة جاءت بها المنظمة.

10. تعتبر مقاربة إدارة الأزمة كضرورة ملحة تتطلبها البيئة الأمنية للقرن الحادي والعشرين حيث تمّ تسليط الضوء عليها مع المفهومين الاستراتيجي لعامي 1991، و1999 ، لكن مع المفهوم الاستراتجي الجديد اعتبرت من بين ثلاث أهم قضايا، واكتسبت أبعاد مدنية وعسكرية.

الفصل الثالث: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة في كوسوفو وليبيا: دراسة مقارنة بين النص والممارسة

قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة بإدارة الأزمات في العديد من المناطق، عبر مقاربة جديدة تمّت صياغتها عبر المفاهيم الإستراتيجية التي تزامنت مع هذه الفترة، ولعّل أهمها المفهوم الاستراتيجي لعام 1991، 1999، و2010، ومن خلالها تمّ تحديد آليات جديدة لإدارة الأزمات التي تهدد أمن الدول الأعضاء بصفة خاصة والسلم والأمن الدوليين بصفة عامة، فقد توجهت المنظمة على إثر نحو إدارة الأزمة في كل من كوسوفو وليبيا.

وسعت إلى تطبيق ما جاء في المفاهيم الإستراتجية من أجل إدارة الأزمة، إلاّ أنّ هذه الإدارة قد طبعت بالطابع العسكري بعيدا عن الآليات المدنية، ما حال دون التقليل من تأثير الأزمات، وأجج من التهديدات الأمنية الجديدة، التي وجدت منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها أمامها، وهذه الأخيرة يمكن اعتبارها سبب ونتيجة لهذه الأزمات، كون الإدارة العسكرية لم تمكن من التعامل الصائب والفعّال معها.

المبحث الأول: منظمة حلف شمال الأطلسي وإدارة الأزمة في كوسوفو.

ارتبط تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل إدارة الأزمة في كوسوفو إلى حد كبير بالمفهومين الاستراتيجيين لعامي 1991و1999، حيث استحدث هذان المفهومان من أجل التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة وطيدة الصلة بالأزمات، وقد قامت المنظمة بالإدارة العسكرية للأزمة في كوسوفو، ممّا انجر عنها العديد من التبعات الأمنية، حالت إلى اللاتوافق بين طبيعة التهديد وطبيعة الإدارة.

المطلب الأول: السياق التاريخي لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو

تتموقع كوسوفو في جنوب صربيا، وتشكل الإثنية الألبانية الأغلبية ضمن الفسيفساء السكانية، وتمتع الإقليم بحكم ذاتي ضمن الدولة اليوغسلافية إلى غاية 1989، ليقوم الرئيس سلوبودان ملوزوفيتش "Slobodan Milosevic" بإعلان تبعية الإقليم إلى العاصمة بلغراد، وعلى ضوء هذا الإعلان انتفض ألبان كوسوفو ضد الحكومة الصربية، لتتحول هذه الانتفاضة والرفض إلى صراع مفتوح الأمد بين القوات العسكرية الصربية وقوات الشرطة من جهة، وألبان كوسوفو وجيش تحرير كوسوفو من جهة أخرى، ما أدى إلى مقتل حوالي 1500 ألباني من إقليم كوسوفو، والتهجير القسري لما يزيد عن 400000 مواطن .[1]

وفي ماي 1992 تمّ انتخاب إبراهيم رجوفا "Ibrahim Rugova" رئيسا للإقليم على إثر إلى مناداة قادة الإقليم بالاستقلال من أجل تشكيل جمهورية مستقلة، وموافقة سكان الإقليم على الاستقلال عقب استفتاء شعبي، ليتشكل بذلك جيش تحرير كوسوفو في خضم تردي وتدهور الوضع الاقتصادي للإقليم، وقد لجأ هذا الجيش إلى شن العمليات العسكرية العنيفة على القوات الصربية المتواجدة بأراضي الإقليم، وقامت القوات الصربية بدورها بعمليات عسكرية كرد فعل على جيش تحرير كوسوفو واستمرت الحرب الأهلية إلى غاية تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي عام 1999.[2]

وبدأ الصراع يدور بين صربيا وحلفائها(الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا...) وبين كرواتيا وسلوفينيا حول السيطرة على يوغسلافيا الجديدة، نتيجة لتفكك يوغسلافيا حيث

[1] -NATO,"NATO role in relation to the conflict in Kosovo, historical overview,"(July15, 1999), https://www.nato.int/kosovo/history.htm

[2] رامي أحمد مصطفى عفيفي، "حلف الناتو ومبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية،"(رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2017)، 125-128.

سعت صربيا لإحكام سيطرتها على هذه الجمهوريات، بينما أبدت كل من كرواتيا وسلوفينيا عزمها على الانفصال، إلاّ أنّها صدت بالمطالبة الصربية باسترداد الأقاليم التي اقتطعت من أراضيها، وهو ما أجج الحرب الأهلية. [1]

وانتهجت كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك مسار سلوفينيا في ظل إعلانها لاستقلالها، مع تزايد حدة الأزمة بسبب تدخل عوامل عرقية وإثنية، على إثر اتفاق دايتون* الذي أنهى هذه الصراعات في عام 1985، وبدأت مشكلة إقليم كوسوفو التي اعتبرت حلقة مهمة في تاريخ الدولة الصربية عام 1989. [2]

وقد لجأ إلى استعمال القوة العسكرية، من خلال توزيع ما يقارب 50000 جندي صربي، وقامت القوات الصربية بدورها منذ اندلاع الصراع بينها وبين سكان إقليم ألبان كوسوفو إلى طرد الألبان المدنيين العزل من مساكنهم، وإحلال الصرب مكانهم ، وزيادة عدد الصربيين في الإقليم من أجل إحكام سيطرته الكلية عليه.[3]

فقد شهدت كوسوفو العديد من الصراعات واللااستقرار، حيث عرفت بعد اتفاقية دايتون حرب أهلية، وتصاعد القوات العسكرية لتحرير كوسوفو kosovo Liberation Army، والحركة الشعبية لكوسوفو the Popular Movement of Kosovo، كما أيدت هذه الحركة تدويل قضية كوسوفوInternationalisation، وقد أكدت تقارير محكمة الجنايات الدولية International Criminal Tribune على ارتكاب القوات

[1]-نفس المرجع السابق، 124.

[2]-نفس المرجع السابق، 125.

* اتفاق تمّ عقده عام 1995 لتقرير مصير البوسنة والهرسك، والذي انتهى بموجبه الصراع المسلح، تمّ عقده في مدينة دايتون الأمريكية، تبلور في شكل مفاوضات لإنهاء أمد الصراع الذي دام ثلاث سنوات، وشارك من الجانب الصربي "سلوبودان ميلووزوفيتش" ومن الجانب الكرواتي " فرانيو تودمان"و"علي عزت بيغوفيتش" من الجانب البوسني، نتج عنه تقسيم البوسنة والهرسك إلى جزئيين متساويين، مع تجاهل مصير إقليم كوسوفو.

[3]-نفس المرجع السابق، 125-128.

الصربية العديد من الجرائم الإنسانية، ما يدفع إلى دعم تدخل المنظمة، شريطة الاستقلال التام. [1]

واستمرت أنشطة الحركة بين عامي 1996-1997، وبحلول عام 1998 سيطرت على حوالي 40% من أراضي كوسوفو، ما أدى إلى رد فعل عنيف من طرف القوات الصربية، حيث تعرض سكان كوسوفو إلى هجومات عنيفة من 23 أوت إلى 5 سبتمبر 1998، ولاقى 2000 شخص مصرعهم على يد القوات الصربية، وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة فقد وصل عدد اللاجئين وعدد المتنقلين داخليا إلى حوالي 298000. [2]

وتسببت القوات العسكرية لتحرير كوسوفو في خلق حرب أهلية في الإقليم، وعملت من خلال ذلك على جذب التدخل العسكري الأجنبي، من أجل ضمان الاستقلال التام، فقد صرح مسؤولون في هذه الحركة عن علمهم الكامل بالضحايا المدنيين جراء الهجومات والعمليات العسكرية التي تمّ تنفيذها في حق المدنيين الصربيين، إلاّ أنّه تمّ اعتبار هذه الإستراتيجية والعمليات المسلحة هي الآلية الوحيدة التي من خلالها ترتفع حصيلة الضحايا، ويرى العالم حجم الانتهاكات وخروقات حقوق الإنسان ضد الصرب من جهة وفي إقليم كوسوفو من جهة أخرى، ما يدفع إلى تدخل عسكري أجنبي لتسوية الوضع. [3]

كما أعلنت حركات المقاومة المسالمة Peaceful Resistance Movements على لسان أحد مسؤوليها عبر قناة CNNأنّه يجب أن يرى العالم الضحايا داخل غرف المعيشة، وهذا دلالة على استهداف المدنيين العزل في عقر دارهم، وهو ما يعد

[1] -Queen Michael Godfrey, "Humanitarian war in theory and practice :a case study of the NATO intervention in Kosovo," (PHD thesis, Nottingham University, May2007), 116-118.
[2] -Ibid., 118-119.
[3] -Ibid., 119.

خرقا صريحا لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية وللقانون الدولي الإنساني والمنظمات المدافعة عنه. [1]

وسعت الحركة في خضم هذه الظروف على الرغم من الاعتداءات التي ارتكبتها في حق الصرب، إلى إظهار نفسها بدور المدافع عن الحرية، من أجل دفع منظمة حلف شمال الأطلسي للتدخل العسكري لإدارة الأزمة، فالهجومات الإرهابية التي قادتها الحركة أججت من ردود فعل الحكومة الصربية وزادت من حدة الحرب الأهلية، ودفعت إلى ارتكاب العديد من الجرائم ضد الإنسانية في حق سكان الإقليم، والصربيين على حد سواء، وبقيت حصيلة الضحايا في ارتفاع متزايد.[2]

وسطرت منظمة حلف شمال الأطلسي للتعامل مع الأزمة في إقليم كوسوفو هدفين أساسيين: [3]

- إيجاد الحلول السلمية للأزمة عبر مبدأ التشاركية بين فواعل المجتمع الدولي؛
- تعزيز الاستقرار والأمن في دول الجوار مع التركيز على ألبانيا وجمهورية يوغسلافيا سابقا.

كما عقد مجلس شمال الأطلسي بتاريخ 12 جوان 1998 اجتماع على المستوى الدفاعي، وتمّت مناقشة الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة في إقليم كوسوفو، وفي 13 أكتوبر من نفس العام، وتبعا لتدهور الوضع الإنساني في الإقليم صرحت منظمة حلف شمال الأطلسي بأمر إطلاق الضربات الجوية، وجاء هذا القرار لدعم المساعي الدبلوماسية لإرغام الحكومة الصربية على وقف العنف في كوسوفو، وخروقات حقوق الإنسان، و لأجل رجوع اللاجئين إلى منازلهم. [4]

[1] -Ibid., 120.
[2]- Idem.
[3] -NATO, op.cit.
[4] -Idem.

وتمّت الموافقة على التدخل، من خلال قرار مجلس الأمن رقم (1199) الصادر عام 1998، كما أكد المجلس على الاستعمال المفرط للقوة العسكرية من طرف الحكومة الصربية ضد ألبان كوسوفو، ودعا إلى ضرورة وقف إطلاق النار بين الطرفين. [1]

وعلى الرغم من هذه الخطوات التي اكتست الطابع الدبلوماسي إلى جانب شقها العسكري الصادر في شكل أوامر لم تنزل إلى أرض التنفيذ، فإنّ الوضع ازداد تأزما مع بداية عام 1999، وفي جوان حاولت منظمة حلف شمال الأطلسي تعزيز الحوار بين أطراف النزاع، حيث أكدت على استعمال القوة العسكرية إن لم يتوقف طرفي النزاع عن التصعيد، من خلال مفاوضات رامبويهRambouillet1، ورامبويه Rambouillet 2.* [2]

لكن سرعان ما استأنف الجيش والشرطة الصربية العمليات العسكرية ضد الإثنية الألبانية في كوسوفو، من خلال نقل المزيد من جماعات المقاتلين، والدبابات الحديثة إلى الأراضي الكوسوفية، ما اعتبر مخالفة لاتفاق رامبويه بشكل صريح في الجولة الثانية من المفاوضات، على الرغم من توقيع ممثل ألبان كوسوفو على اتفاقية السلام إلاّ أنّها لم تدخل حيز التنفيذ نظرا لرفض الطرف الصربي التوقيع، ما انجر عنه تهجير عشرات الآلاف من ألبان كوسوفو، وتصدت الحكومة الصربية للجان التفتيش في 20 مارس من عام 1999، تلاها رفض الرئيس الصربي دعوة السفير الأمريكي هولبروك" Holbrooke"، الشيء الذي أدى إلى الأمر الفعلي والنهائي بتنفيذ الضربات الجوية العسكرية من طرف المنظمة.[3]

---

[1]- Ibid.

[2]- Idem.

*اتفاقية مؤقتة للسلام والحكم الذاتي في كوسوفو، نصت على ترتيبات توافقية بين الكوسوفيين الألبان والكوسوفيين الصرب، لم توقع ولكن تمّ فرض إطارها في وقت لاحق من خلال قرار مجلس الأمن رقم (1244) الصادر بتاريخ 10جوان 1999.

[3]- Idem.

وعلى إثر هذا الوضع الإنساني الكارثي، توجهت منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الرئيس الصربي برسالة مفادها ضرورة التوقف عن ارتكاب أعمال العنف ضد ألبان كوسوفو واللجوء إلى التسوية السلمية للصراع، وفقا لما طرحته هيئة الأمم المتحدة، إلاّ أنّ الحكومة الصربية تجاهلت هذه الدعوة، وقامت بعملية التطهير العرقي في إقليم كوسوفو، نجم عنها الهجرة القسرية الداخلية internal forced migration ، ومقتل حوالي 10000ألباني، ما دفع بمنظمة حلف شمال الأطلسي للتدخل في الإقليم بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت"Madeleine Albright "التي أدانت خروقات حقوق الإنسان، التي ارتكبتها السلطات الصربية في حق ألبان كوسوفو.[1]

فقد طرحت العديد من التساؤلات حول مدى شرعية تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي لإدارة الأزمة في إقليم كوسوفو، واستعمال القوة العسكرية لمواجهة عدوان الحكومة الصربية، وبالرجوع إلى القانون الدولي فإنّه لا يحق للدول أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى حسب المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، لكن يوجد استثناء لهذه القاعدة، فمجلس الأمن يمكنه التدخل إذا ما كان هنالك تهديد للسلم والأمن الدوليين، وهو ما تخوله له الفقرة الثانية من المادة السابعة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة. [2]

ومن منطلق هذا القانون ووفقا لمقاربة مشروعية التدخل، فإنّ منظمة حلف شمال الأطلسي لا يمكنها التدخل كونها منظمة تولدت عن اتفاق إقليمي وفقا لمعاهدة

[1] -Rahim Al Balushi,"Was NATO ‘s intervention in Kosovo: a humanitarian act in practice?," security seminar (Muscat, November 2015), 5.
[2] -Albert Legault," NATO intervention in Kosovo: the legal context," *Canadian Military Journal* (Spring 2000): 63.

واشنطن، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة والخمسون* من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولكن المادة الثانية والخمسون** أوجدت استثناء يسمح للوكالات الإقليمية، وعلى رأسها منظمة حلف شمال الأطلسي التدخل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، بما يتوافق وأهداف الأمم المتحدة. [1]

وانطلاقا من الطرح السابق، فقد شكك العديد من خبراء القانون الدولي في مشروعية تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي لإدارة الأزمة في إقليم كوسوفو وتوجيه الضربات العسكرية للحكومة الصربية، كونه لم يتم تحت الموافقة الصريحة لمجلس الأمن، إلاّ أنّ العديد من الخبراء استعانوا بالقانون الإنساني الأساسي المسمى بقانون حالة الطوارئ الجماعيةhumanitarian emergency law، لتبرير تدخل المنظمة، إلى جانب تصريح الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان"Kofi Annan"بأنّ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي لإدارة الأزمة فيإقليم كوسوفو مشروع وشرعي. [2]

وعلى إثر هذا الظرف، فالمعايير الجديدة للتدخل سيتم إدراجها فيما يتعلق بالعنف الذي تتعرض له الأقليات، لذلك أي خروقات صارخة وصريحة للقانون الدولي الإنساني، أو جرائم ضد الإنسانية أو خروقات حقوق الإنسان، أو تعدي على ما ورد في اتفاقية جنيف، أو تطهير عرقي يمكن أن يدفع لتدخل أحد أعضاء الجماعة

---

[1] -Ibid., 64.

*نص المادة الثالثة والخمسون"...التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس"

**نص المادة الثانية والخمسون"ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، عندما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها."

[2] - Idem.

الدولية، وقد يتم تجاوز القوانين المحلية للدول من أجل حماية السلم والأمن الدوليين. (1)

لكن لم يكن الاعتراض قائما حول مسألة التدخل لإدارة الأزمة، وإنّما استعمال الآليات العسكرية في ذلك، ما يضع مشروعية أداء منظمة حلف شمال الأطلسي محل العديد من التساؤلات، تبعا لخروقات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة الصربية في حق ألبان كوسوفو، وحملة التطهير العرقي والإثني التي شهدها الإقليم. (2)

والتي اعتبرت بدورها تجاوزا لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني* كونها جرائم ضد الإنسانية، مع إصرار الرئيس الصربي على عدم تدخل أطراف خارجية، لأنّ هذه الحرب الأهلية هي شأن داخلي، وإلى جانب عدم رضوخه للمبادرات الدبلوماسية، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بإدارة الأزمة وفقا للآليات العسكرية، كون الوضع أصبح يخص المجتمع الدولي بمختلف فواعله.(3)

وأصرت الحكومة الصربية على عدم الموافقة على أي تسوية تضمن حصول إقليم كوسوفو على الاستقلال، فقد اجتمعت مجموعة الاتصال الدولي المنسقة لعملية السلام في يوغسلافيا المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، روسيا، وإيطاليا، واتفقت على اتخاذ التدابير اللازمة ضد الحكومة الصربية، وتتمثل هذه الأخيرة في: (4)

---

[1] - Ibid.

[2] -Cristoph Schreuer,"Is there a legal basis for the NATO intervention in Kosovo, "Kluwer Law International (Netherlands, 1999), 151.
http://www.univie.ac.at/intlaw/wordpress/pdf/60_kosovo.pdf

*القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مجموعتان متمايزتان من القواعد القانونية لكنهما متكاملتين، ويعنى كلاهما بحماية أرواح الأفراد وصحتهم وكرامتهم، لكن القانون الدولي الإنساني يطبق في النزاعات المسلحة فقط، بينما يسري قانون حقوق الإنسان في كل الظروف، سواء في حالات الحرب أو السلم

[3] -Idem.

[4] - طارق بادي الطروانة، مرجع سابق، 124.

- تعيين مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للقيام بالتحقيقات اللازمة حول الوضع الإنساني في إقليم كوسوفو؛
- فرض حظر على معاملات التصدير والتجارة والاستثمار بتمويل حكومي؛
- إقامة حظر شامل على الأسلحة وبيع المعدات العسكرية عبر تدخل مجلس الأمن والحيلولة دون استعمالها في الهجومات العسكرية على إقليم كوسوفو؛
- حظر دخول المسؤولين الصرب ذوي النفوذ مجموعة دول الاتحاد الأوروبي؛
- العمل على تجميد أرصدة الحكومة الصربية، في حال استمرارية أعمال العنف؛

وفي عام 1999 توصلت هذه المجموعة إلى عدة قرارات لإنهاء الصراع القائم، وتمثلت في: [1]

- وقف إطلاق النار في كوسوفو؛
- منح الطرفيين المتنازعيين مهلة 21يوم للتوصل إلى التسوية السلمية؛
- منح إقليم كوسوفو حكما ذاتيا واسع الصلاحيات؛

ومن من أجل وقف تجاوزات الحكومة الصربية، وخروقات حقوق الإنسان، بغية إرساء الأمن والاستقرار، قامت المنظمة بالتدخل لإدارة الأزمة في إقليم كوسوفو، لتتحول بذلك المساعي الدبلوماسية التي أشرفت عليها هيئة الأمم المتحدة من أجل الحل السلمي للأزمة المتصاعدة ، إلى ضربات عسكرية أشرفت على تنفيذها المنظمة.

المطلب الثاني: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو

بتاريخ 13 أكتوبر 1998، اتفق مجلس شمال الأطلسي على توجيه ضربات قوية ضد القوات الصربية، وهذا القرار جاء دعما للجهود الدبلوماسية من أجل إرغام قوات نظام ميلوزوفيتش على الخروج من الإقليم، ووضع حد للعنف وحل مسألة اللاجئين،

[1]- نفس المرجع السابق، 125-126.

وتمّ الاتفاق على تولي منظمة الأمن والتعاون الأوربي OESC Organisation for Security and Cooperation in Europe، مهمة مراقبة الإقليم. [1]

شكلت المنظمة مجموعة الرقابة الجويةArial Surveillance Mission، وتمّ تأييد مهامها بقرار أممي رقم (1203) الصادر عام 1998، إلى جانب مبادرة الشراكة من أجل السلام Partnership for Peace، كما تمّ تأسيس قوات عسكرية خاصة في حالة تعرض قوات التحقيق في إقليم كوسوفو للخطر، تحت رقابة واسعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. [2]

بدأت الحملات الجوية بـ 250 طائرة أمريكية، تضمنت 120 مقاتلة من نوع 7B-52sو6B-2s، وعشر طائرات استطلاعية Reconnaissance Aircrafts ، وعشر طائرات قتالية Combat Search and Rescue Aircrafts، وحوالي 40 ناقلة Tanks، إلى جانب 13 طائرة أخرى مشاركة في الحملة الجوية، أرسلتها الدول الأعضاء المتحالفة(بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، كندا ،الدنمارك، هولندا، النرويج، اسبانيا، وتركيا) حيث شاركت قوات هذه الدول في المعارك الهجومية والدفاعية ضد القوات الصربية. [3]

وكان أول هجوم في 24 مارس 1999، حيث تمّ إطلاق صاروخ كروز Cruise Missile من سفينة أمريكية USS Gonzales Ship، وسفينة USS Philippine Sea، وهجومين آخرين من غواصة أمريكية USS Albuquerque Submarine،

[1] -Press Info, "NATO ‘s role in relation to the conflict in Kosovo, Historical Overview, " 1-2. https://www.nato.int/docu/comm/1999/9904-wsh/pres-eng/20kosov.pdf
[2] -Ibid., 2.
[3] -Benjamin S. Lambeth," NATO air war for Kosovo: a strategic and operational assessment," (RAND, 2001), 20.

Miami Submarine، وهجوم من الغواصة البريطانية HSM Splendid، من البحر الأدرياتيكي، وتمّ إطلاق صاروخAGM 86C-ALCM . [1]

واستمرت الضربات الجوية بشكل ثابت طوال الليل، واستهدفت قواعد إطلاق الصواريخ الجوية SAM Batteries، والردارات ومواقع التواصل والاتصال العسكرية، وتمّ إطلاق هذه الضربات من الأراضي الاسبانية، الفرنسية، الألمانية، البريطانية، والبحر الأدرياتيكي، واستهدفت مواقع الرادار، عاصمة الجبل الأسود، والمطارات في كل من صربيا، إقليم كوسوفو والجبل الأسود، إلى جانب مولدات الكهرباء ومصانع السلاح، والثكنات العسكرية والأمنية، والمراكز القيادية ومراكز المراقبة.[2]

فقد سجلت بداية الضربات حوالي 400غارة جوية تضمنت ما يقارب 120 مهمة لضرب 400 هدف استهدف خمس مطارات، ومراكز اتصال، أمّا في الليلة الثانية فقد شهدت تشديد في الضربات الجوية، واستهدفت الثكنات والمطارات العسكرية...، وتدمير حوالي 10 قواعد لإطلاق الصواريخ، وفي الليلة الثالثة تم ضرب حوالي 40 % من الإقليم. [3]

كما تمّ الانتقال من الاستعمال الحر للقنابل في خضم الحرب العالمية الثانية إلى استعمال الأسلحة الذكية smart weapons، ذات التقنية العالية حسب مصادر من البنتاغون، فقد أوضح محلل حكومي عسكري:

> " ...**لسبب واحد هو أنّ الأسلحة الذكية هي من الأسلحة الموجهة التي يتم إطلاقها بعيدا عن الهدف ممّا يحول دون وقوع خسائر بشرية...** "[4]

[1] -Ibid.
[2] -Ibid., 21.
[3] -Ibid., 22-24.
[4] -Albert Atkins, *Air war over Kosovo: Operational and Logistical of the Air Campaign* (USA :Writer Club Press, 2000), 5.

وهي الأسلحة التي تمّ استعمالها في الحملات الجوية ضد القوات الصربية، فحوالي 70% من القنابل المستعملة كانت قنابل موجهة عن بعد.[1]

إنّ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفو جاء وفق ثلاث مراحل أساسية: [2]

المرحلة الأولى: يتوجب فيها فرض السيطرة الجوية على إقليم كوسوفو، وإضعاف القيادة والسيطرة الصربية؛

المرحلة الثانية: التركيز على الأهداف العسكرية في كوسوفو، وعلى المراكز والقوات العسكرية الصربية المتواجدة بالإقليم؛

المرحلة الثالثة: توسيع العمليات الجوية ضد القوات الأمنية والعسكرية الصربية، وفي الأراضي الصربية بما في ذلك العاصمة بلغراد.

وتدعمت الضربات بإطلاق زوج من قنابل الشبح من نوع B-2، ومقاتلات الشبح F117،إلى جانب موجتين من الضربات باستخدام طائرات أمريكية، بريطانية، فرنسية، كندية، اسبانية، وألمانية، واستعملت القنابل الموجهة عن طريق الأقمار الصناعية التي يتم إطلاقها على بعد 40000قدم، ففي الليلة الأولى تمّ تسجيل 240هجوم باستخدام أسلحة أمريكية، و130هجوم باستخدام مشترك للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، وعبر هذه الهجومات تمّ إطلاق حوالي 100 قنبلة ليزرية موجهة، وصواريخ توماهوك وكروز. [3]

مع بداية شهر ماي نفذت المنظمة حوالي 12000غارة، منها 3500 غارة نفذت على 230 هدف ثابت، وتمّ تدمير حوالي 16 خزان للنفط، وتخريب حوالي 31 مركز

[1] -Ibid.
[2] -Andrew J Bacevich and Eliot A.Cohen , *War over Kosovo :Politics and Strategy in a Global Age,* (New York: Colombia University Press, 2001), 4.
[3] -Ibid., 7-8.

اتصالات، وأكثر من 20 طريق وجسر دمرت بالكامل، وفي 3جوان تمّ الإعلان عن انتهاء العمليات الجوية، والتي دامت حوالي 78 يوم، وتضمنت 10484غارة على أهداف إستراتيجية وتكتيكية، و3100غارة لقمع الدفاعات الجوية الصربية، ومع نهاية القصف وصلت عدد الطائرات المشاركة في العملية الجوية إلى 829 طائرة من طرف 14 دولة عضو في المنظمة.[1]

كما قامت منظمة حلف شمال الأطلسي خلال هذه الحملة العسكرية في إقليم كوسوفو بنشر حوالي 28236سلاح، وأطلقت السفن الحربية والغواصات الأمريكية والبريطانية ما يعادل 218 صاروخ توماهوك، وحوالي 90 قنبلة من نوعB-52عبر صواريخ كروز، وتمّ استعمال حوالي 12000طن من الذخيرة، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 75% من القوات الجوية، و85% من إجمالي الأسلحة المستعملة، و22% من المتفجرات، وخمس قنابل من نوع B-1s، وستة قنابل من نوع B-2 s، و11 قنبلة من نوع B-52s.[2]

وتمّ إطلاق صواريخ كروز التابعة للقوات الأمريكية، واستعمال البحرية الأمريكية أيضا لإطلاق صواريخ توماهوك عبر البحر الأدرياتيكي، من القوات الحربية المعروفة باسم ثيودور روزفلت"Theodore Rosvelt".[3]

وقد خططت المنظمة لتوزيع 344طائرة عسكرية على قواعد أوروبية من بينها 214 طائرة أمريكية و130 طائرة تابعة للدول الأعضاء في المنظمة، وتمّ إطلاق صواريخ من قاعدة White Man Air Force من مدينة ميسوري الأمريكية واستغرقت حوالي 15 ساعة للوصول إلى الهدف، ممّا عكس دعم الولايات المتحدة الأمريكية الكبير للقوات العسكرية للمنظمة، وإسهام الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يبرز في

[1] -Ibid., 17-18-21.
[2] -Ibid., 21.
[3] -Ivo H.Daalder and Micheal E. O'Hanlon, *Winning Ugly: NATO 's War to save Kosovo* (Washington DC: Brooking Institute Press, 2000), 236.

جزء منه عجزها إذا ما غابت هذه القوة عن تشكيلتها العسكرية، لذلك يمكن تلخيص العمليات الجوية المتحالفة التي قامت على فترات زمينة متباينة من حيث عدد الضربات والأهداف كمايلي: [1]

الفترة الأولى: غطت الثلاث أيام الأولى من الحملة، وركزت على قوات الدفاع الصربية ونظام الدفاع الصربي؛

الفترة الثانية: بدأت من اليوم الرابع إلى غاية اليوم التاسع من الحملة، وضمت هذه المرحلة التدخل في بلغراد، وتوجيه ضربات للبنى التحتية المدنية؛

الفترة الثالثة: اعتبرت أطول فترة وامتدت إلى غاية 10 جوان 1999، وهو التاريخ الذي تمّ فيه وقف الغارات الجوية، وتدخلت في هذه العملية مختلف جهات الحكومة الأمريكية، القادة وصناع القرار والكونغرس الأمريكي.

ففي صبيحة 24 مارس 1999، ومن خلال بث حي لقناةCNN أُعلن عن مشاركة 8 طائرات من القوات الجوية الملكيةB-525، وفي حدود 2000 ساعة 6 قوات جوية من نوع B-520افتتحت بها الحرب، من البحر الأدرياتيكي، وتمّ إرساء ثلاث سفن حربية: [2]

- USS Nicholson، USS Philipine Sea،USS Gonzales

وثلاث غواصات:

- HSM Splendid، USS Miami،USS Albuquerque

[1] -Robert H Gregory, Clean *Bombs and Dirty War :Air Power in Kosovo and Libya*,(USA :Potomac Books, 2015), 54-55.
[2] -Ibid., 57.

كما تمّ إطلاق صواريخ توماهوك نحو إقليم كوسوفو، صربيا والجبل الأسود، وأطلقت كل من القوات الجوية الأمريكية والبريطانية حوالي 55 صاروخ كروز نحو 23 هدف في الليلة الأولى، ووجهت إلى عاصمة إقليم كوسوفو، ومركز جوي عسكري صربي، ومطار في الجبل الأسود. [1]

والموجة الثانية من المرحلة الأولى كانت خلال ليلة 24 مارس، وانطلقت الضربات من ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا، وكرد فعل على القوات الصربية التي استعملت طائرات MIG- 29، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بإطلاق قوات جوية من نوع E3-Aو DUTSH F16 وقوات جوية أمريكية من نوع F15 GS.[2]

ومن الفترة الممتدة من 27 مارس إلى 31 مارس 1999 تمّ استهداف البنى التقنية المدنية، ففي الليلة الأولى من المرحلة الثانية انطلقت حوالي 66 طائرة على موجتين، واستهدفت 17هدف، تضمنت الجسور، الخزانات، وعدد من الأسلحة الثقيلة التابعة للقوات الصربية، وخلال المرحلة الثانية وصل معدل الغارات والضربات إلى حوالي 50غارة في كل ليلة ، واستعمال قنابل B-1من السلاح الأمريكي.[3]

أمّا في الفترة الممتدة من أفريل 1999 إلى 10 جوان1999، وبعد مناقشات ومشاورات استمرت لحوالي 8ساعات، تمّ الاتفاق بمضض على توسيع قائمة الأهداف من خلال عمليات عسكرية للقوات المتحالفة، في خضم الانتقال للمرحلة الثالثة، وعبر أحد المسؤولين في اللجنة العسكرية للقوات المتحالفة عن هذه العملية بأنّها ثعبان Snake ، وهو تعبير مجازي حيث أعلن أّنه حان الوقت اللازم للقضاء على الثعبان من نهايته، من خلال قطع الرأس وخلع الذيل، وتمّ التصويت على منح الجنرال كلارك"

[1] -Ibid, 57-58.
[2] -Ibid., 58.
[3] -Ibid., 64-65.

General Clark " السلطة لتحديد حجم الهجومات والغارات، وبعد مرور تسعة أيام من الحملة دخلت إلى مرحلتها الثالثة، واعتبرت أطول مرحلة. [1]

ومع بداية هذه المرحلة حددت المنظمة معدل 50 غارة في الليلة الواحدة، وفي 6أفريل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز قوات ثيودور روزفلت، والقوة البحرية الأمريكية، وبنهاية الأسبوع الأول من المرحلة الثالثة وصل عدد الغارات التي نفذتها المنظمة إلى 6000 غارة، وتوسعت قائمة المناطق المستهدفة من 169إلى973 هدف بحلول جوان 1999، وبنهاية هذه المرحلة كانت منظمة حلف شمال الأطلسي قد أطلقت حوالي 496طائرة من دون طيار، وسجلت حوالي 38018 غارة جوية.[2]

المطلب الثالث: تبعات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو

في خضم الحملة الجوية للحلفاء التي قادتها منظمة حلف شمال الأطلسي، لم يحدد على وجه الإطلاق معايير الإدارة بما يكفل حماية حقوق الإنسان، حيث قامت المنظمة على أساسها بتوجيه الضربات العسكرية، في ظل أنّ الدول الأعضاء لا تنطبق عليها نفس الالتزامات المرتبطة باتفاقيات حقوق الإنسان، وهذا راجع لمسألة المصادقة عليها.* [3] لذلك فقد كان لهذه المسألة التأثير البارز على آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في إقليم كوسوفو، ممّا أسهم بدوره في تبعات الإدارة.

[1] -Ibid., 72.
[2] -Ibid., 73-74.
[3]-Amnesty International, "L'intervention de l' OTAN en Yougoslavie: dommages collatéraux ou homicides illégaux ,violation des droits de la guerre par l'OTAN lors de l' Opérations Forces Allies," Document public, (Juin 2000), 15.

* فليست كل الدول الأعضاء في المنظمة مصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان ولا البرتوكول الإضافي الدولي، ممّا يجعل من التزاماتها تختلف عن التزامات الدول المصادقة، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت حوالي 80% من الضربات الجوية إلى جانب الدول الأعضاء في المنظمة، لم توقع على البرتوكول الدولي لحقوق الإنسان

وتمّ تسجيل نجاح نسبي للتوصل إلى اتفاق سلام بموافقة الطرف الصربي، إلى جانب وقف أعمال العنف، والضربات الجوية في 10جوان 1999، وجهود هيئة الأمم المتحدة من خلال مهمة الإدارة المؤقتةUNMIK United Nations Interim Administration Mission in Kosovo*، وتأمين رجوع عدد كبير من اللاجئين إلى مواطنهم، مع تسيطر بوادر الاهتمام بالجانب الإنمائي وإعادة بناء الاقتصاد، حيث نجحت مهمة الإدارة المؤقتة لهيئة الأمم المتحدة في إقليم كوسوفو في بناء على الأقل نموذج إداري في الإقليم. [1]

إلاّ أنّ الإدارة العسكرية للمنظمة قد خلفت العديد من التبعات، وهو ما اعتبر كفشل في إدارة الأزمة، ولعّل أهم ما طبع هذا الفشل هو عدم القدرة على خلق بيئة أمنية مستقرة، ومنع قيام مواجهة بين ألبان كوسوفو والصرب، إلاّ أ نّ طبيعة الإدارة قد أججت من التصادم الإثني بين الألبان والصرب، فقد قتل حوالي 7000شخص من ألبان كوسوفو خلال الحرب، وما بين 400و500صربي قتلوا كانتقام ورد فعل على أعمال العنف التي قامت بها الحكومة الصربية.[2]

وعلى الرغم من إصرار مسؤولين في منظمة حلف شمال الأطلسي (حسب التقارير التي أصدرتها) على عدم توجيه الضربات الجوية لأهداف مدنية، إلاّ أنّها أصابت العديد منها، ذات الأهمية المعتبرة، ممّا أثر على النتائج المتوقعة من وراء حملة القوات المتحالفة، فقد قامت قوات المنظمة بتفجير السفارة الصينية في 7ماي 1999 بالإضافة إلى توجيه ضربات لمنطقة كوريشkorishe، ممّا أدى إلى مقتل أكثر من

*هي المهمة المكلفة بها رسمياً الأمم المتحدة في إقليم كوسوفو، لمساعدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تحقيق هدف عام يتمثل في تأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية وطبيعية لجميع سكان إقليم كوسوفو، وتعزيز الاستقرار الإقليمي في غرب البلقان

[1] -Mary Buckley and Sally N.Cumming, *Kosovo: Perceptions of Wars and its Aftermath* (London and New York: Continuum, 2001), 26.

[2] -Idem.

80 كوسوفي، وتعرض عدد من المدنيين إلى القتل وتمّ تسجيل العديد من الجرحى في خضم الضربات الجوية التي نفذتها المنظمة. (1)

ولعّل أهمّ تدمير هو الذي شهدته أحد محطات القطار والذي خلف العديد من الخسائر البشرية، فحسب تقرير منظمة حقوق الإنسان Human Rights Watch فقد تمّ قتل حوالي 500 شخص من المدنيين في 90 حادثة متفرقة، ومابين 62إلى 66 من المدنيين المسلمين خلال 12 عشر حادثة، فقد عجزت منظمة حلف شمال الأطلسي عن منع قيام نزاعات إثنية، وقد صرح الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة أن الوضع الأمني لإقليم كوسوفو لم يتغير عمّا كان عليه قبل تواجد المنظمة في الإقليم، وعلى الرغم من تراجع معدل الجريمة ، بحسب ما عرضته المهمة الإدارية لهيئة الأمم المتحدة في إقليم كوسوفو، إلاّ أنّ الجرائم المدفوعة بأحقاد إثنية زادت حدتها، وتحول الصرب إلى ضحايا لهذه الجرائم. (2)

فقبل الحرب تواجد حوالي 200000 صربي في إقليم كوسوفو، وبعد صيف 1999 تراجع العدد إلى النصف، وأصبحت قوات كوسوفو Kosovo Force *KFORتوفر الدعم والحماية للأقلية الصربية في الإقليم بدلا من ألبان كوسوفو بالإضافة إلى تدهور الوضع الاجتماعي والتعليمي، على ضوء تدهور الوضع الأمني. (3)

[1] -Independent International Commission In Kosovo, the Kosovo Report, https://bit.ly/2MIPHgu

[2] -Idem.

* هي قوات دولية مكونة من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي والمشاركين معها من غير الدول الأعضاء في المنظمة أسست عام 1999، من أجل حفظ الأمن في إقليم كوسوفو.

[3] -Idem.

وقد تمّ الإعلان عن وقف القصف الجوي بعد خروج القوات الصربية من إقليم كوسوفو، وهو ما تزافق مع صدور قرار مجلس الأمن (1244) الصادر بتاريخ 10جوان 1999، وتمّ التأكيد فيه على مجموعة من البنود لعّل أهمها مايلي:[1]

- الالتزام بالتنفيذ ولو النسبي للمهام الإدارية في الإقليم، على ضوء الانسحاب الجزئي لقوات الشرطة الصربية ؛
- نشر قوات عسكرية ومدنية تحت الإشراف الأممي؛
- منع جيش تحرير كوسوفو والمنظمات الألبانية المسلحة من تنفيذ الهجومات وأعمال العنف ودفعهم لتسليم الأسلحة وفقا للقرار الأممي.

فالإدارة العسكرية قد أدت إلى تفاعلات جديدة بين الأقليات والإثنيات، وقد أدت وسائل الإعلام الدور البارز في رسم الأوجه الجديدة للتصادم الإثني، وظهرت مشاكل كبيرة في إقليم كوسوفو تجلت في مسألة تحديد الانتماءات واسعة النطاق من طرف ألبان كوسوفو تجاه الأقلية الصربية القاطنة في الإقليم، ما نجم عنه نزوح حوالي 180 ألف صربي وهو ما اعتبرته هيئة الأمم المتحدة والقوات الدولية المتواجدة بالإقليم بالتطهير العرقي المضاد.[2]

فقد تأزم الوضع الأمني إلى حد كبير، ما جعل أداء القوات المتحالفة محل العديد من التساؤلات، وعبر الجنرال البريطاني جاكسون"Jaxon" عن خيبة أمله من عملية التطهير العرقي التي يقوم بها ألبان كوسوفو ضد الصرب، كما أوضح بأنّه لا يوجد فرق بين ما يقوم به ألبان كوسوفو وبين ما قامت به الحكومة الصربية ضدهم بعد الإدارة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في الإقليم، وتمّ اتهام عناصر

[1]-رامي مصطفى أحمد عفيفي، مرجع سابق، 135.

[2]-نفس المرجع السابق، 136 .

جيش تحرير كوسوفو بالتخطيط للعديد من الهجومات الإرهابية ضد الأقلية الصربية.[1]

ممّا أظهر عجز كل من المنظمة وهيئة الأمم المتحدة في ضبط الأوضاع الأمنية وإحلال الأمن بالمنطقة، وإعادة البناء والإعمار، وقد ظهرت العديد من الطروحات الغربية التي أكدت على عدم وجود فرق بين نهج قوات الرئيس الصربي ميلوزوفيتش وقوات جيش تحرير كوسوفو، ومن الفترة الممتدة من منتصف عام 1999، إلى جانفي 2000، وصل عدد الهجومات التي قام بها ألبان كوسوفو ضد الأقلية الصربية إلى 3688هجوم، ما أدى إلى مقتل حوالي 798 صربي، وتضرر أعراق أخرى من غير الألبان، وأصبح من الصعوبة بمكان تنفيذ البند من القرار الأممي المتعلق بنزع السلاح من جيش تحرير كوسوفو، والالتزام به. [2]

كما عجزت القوات الدولية تحت الإشراف الأممي عن تقديم تقارير فعلية وذات مصداقية عن حجم الأسلحة التي تمتلكها التنظيمات الألبانية، وجيش تحرير كوسوفو وبادرت بعض التنظيمات إلى إقامة هياكل إدارية لتنظيم شؤون الإقليم، وتفجرت العديد من الخلافات حول حصص الإدارة ، وأبرزها الخلاف الذي دار بين الرئيس المنتخب إبراهيم رجوفا والزعيم السياسي لجيش تحرير كوسوفو هاشم تاتشي"Hashim Thaci "، وهو ما عرقل الأداء الفعّال للمجلس المؤقت تحت وصاية الممثل برنارد كوشنير"Bernard Kouchner "[3]

وبناءا على مبدأ إدارة الأزمة في مرحلتها البعدية، تمّ إنشاء قوات KFOR تزامنا مع خروج القوات الصربية من كوسوفو، ووقف عمليات القوات المتحالفة، وتمركزت

[1]-نفس المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع السابق،137.

[3]-نفس المرجع السابق.

هذه القوات بإقليم كوسوفو حيث وصل تعدادها إلى حوالي 50000 جندي، وهي قوة متعددة الجنسيات بمشاركة معتبرة من منظمة حلف شمال الأطلسي، وتوزعت قوات KFOR على خمس مناطق تتولى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وايطاليا قيادتها، وتتمثل أهم المهام التي أنيطت بهذه القوات في :[1]

- إقامة بيئة آمنة والمحافظة عليها؛
- إلزامية احترام وتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بوقف الصراع وأعمال العنف، ومتابعة مستوى وحدود التنفيذ؛
- تقديم المساعدات في المجال الأمني والمدني.

كما كان للإدارة المؤقتة لهيئة الأمم المتحدة دور في إدارة مرحلة ما بعد الأزمة، وتنقسم إلى أربعة فروع أساسية :

- فرع الأمن؛
- فرع المساعدات الإنسانية؛
- فرع بناء المؤسسات وترسيخ الديمقراطية؛
- فرع الاقتصاد؛

ولكن اجتمعت مجموعة من الخصائص والعوامل المميزة للإقليم والتي حالت دون تحقيق الهدف من وراء أداء كل من قوات KFORو UNMIK، خاصة مع حدة التأزم الأمني أثناء الأزمة، تزامنا مع الإدارة العسكرية، وتتمثل مظاهر التأزم واللاستقرار في: [2]

- ضعف أداء المؤسسات السياسية المؤقتة للإقليم؛

[1]- مروة احمد نظير هويدي، "عمليات حفظ السلام بعد الحرب الباردة: دراسة لحالتي الصومال وكوسوفو"(رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2007)، 321-322.

[2]-نفس المرجع السابق، 332.

- غياب الدعم اللازم للمشروع الديمقراطي محليا ودوليا، مع التراجع الاقتصادي والهيمنة الإثنية للأقلية الواحدة؛
- الفسيفساء الإثنية والتباين الديني واللغوي والثقافي.

لذلك فإنّ عملية البناء في كوسوفو وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الأزمة لم تؤتي أكلها، خاصة في ظل عدم وضوح الوضع السياسي للإقليم، واللااستقرار الأمني، والوضع الاقتصادي المتدهور الذي أثر بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي. [1]

ولم تستطع قوات KFORو UNMIK إعادة البناء والإعمار للإقليم بعد الأزمة، فأعمال التهجير استمرت إلى مرحلة ما بعد الأزمة، وفي مارس من عام 2004 اندلع عنف إثني نجم عنه تضرر عدد معتبر من السكان غالبيتهم من الصرب، إلى جانب إثنيات أخرى على غرار الروما والأشكاليا، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في السلطة المحلية. [2]

كما شهد الإقليم عمليات عنف واعتداءات وحرق للمباني ووصل الأمر إلى حد تبادل إطلاق النار والقتل، وعملية العودة الطوعية للاجئين والمهجرين داخليا وخارجيا لإقليم كوسوفو لم تسر وفق النحو المسطر، فحسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فإنّ إجمالي اللاجئين من الأقليات النازحة منذ أيام الأزمة لم يزد عن 17821 نازح ما بين عامي 2000 و2007. [3]

وعلى الرغم من التشريعات التي وضعتها UNMIK على غرار قانون مكافحة التمييز لعام 2004، وبرتوكول العودة الطوعية إلى إقليم كوسوفو عام 2006، فإنّ إمكانية التعايش بين مختلف الإثنيات بدت مستحيلة، ولقد لاقت هذه التشريعات

[1] -نفس المرجع السابق.
[2] -نفس المرجع السابق، 333.
[3] -نفس المرجع السابق.

صعوبة كبيرة في التنفيذ كونها صادرة باللغة الصربية، كما أنّ المؤسسات الجديدة للحكم لم تتساوى فيها عملية التمثيل للأقليات، ناهيك عن 20إلى 30 %من الروما والأشكاليا والصرب غير مسجلين ضمن السجلات المدنية. [1]

وحسب تقارير المنظمات الحقوقية، وتقارير هيئة الأمم المتحدة حول الوضع الإنساني في إقليم كوسوفو، سُجل تأزم كبير فيه، وقد أظهرت منظمة العفو الدولية أنّ تواجد قوات حفظ السلام الممثلة في قوات KFOR وUNMIK زاد من فرص الفساد والتهريب والاستغلال، فمنذ وصول هذه القوات إلى الأراضي الكوسوفية، استفحلت الجريمة المنظمة، وهذا راجع لمجموعة من العوامل، لعّل أهمها هو غياب مراقبة المنظمة والجهات الدولية المعنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة لأداء هذه القوات، وفرض القوانين والعقوبات الصارمة في حال وجود تجاوزات. [2]

واعترى أداء قوات KFORالتابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوات UNMIK التابعة لهيئة الأمم المتحدة العديد من التناقضات: [3]

- زيادة عدد عمليات تهريب الأسلحة من وعبر إقليم كوسوفو(حسب تقارير الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي)؛
- ارتفاع نسبة عمليات غسيل وتبييض الأموال(حسب تقارير هيئة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للشفافية؛
- تحول إقليم كوسوفو إلى ملاذ آمن للمطاردين جنائيا والفارين من العدالة (حسب تقارير الشرطة العالمية INTERPOL)؛

[1]-نفس المرجع السابق، 334-335.

[2]-نفس المرجع السابق، 235.

[3]-نفس المرجع السابق، 236.

ü زيادة عدد مراكز الاتجار بالبشر، واحتل إقليم كوسوفو المراتب الأولى عالميا في الجريمة المنظمة ومختلف الأنشطة التابعة لها؛ (حسب تقارير هيئة الأمم المتحدة).

كما أظهرت منظمة حقوق الإنسان ارتفاع نسبة الفساد في الإقليم في ظل غياب الرقابة اللازمة وتفعيل آلية المحاسبة، وفي تقرير لها صادر في عام 2007 أعطت أمثلة عديدة عن الانتهاكات التي تعرض لها سكان الإقليم على يد قوات UNMIK وقوات KFOR، وأبرز مثال هو تعامل هذه القوات بشكل عنيف مع الاحتجاجات التي قام بها سكان الإقليم، وهو ما أنجر عنه مقتل اثنين من المحتجين.[1]

واعتبرت منظمة حقوق الإنسان أنّ آليات المحاسبة التابعة لقوات KFOR وقوات UNMIKغير كافية وأداؤها يتسم بالضعف، خاصة فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان في الإقليم، ولعّل أبرز مثال على ضعف الأداء هو مؤسسة إدارة الشكاوى، وهي عبارة عن هيئة استشارية لحقوق الإنسان تابعة لهيئة الأمم المتحدة، وخاضعة لرقابة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والتي تعمل أيضا تحت رقابة الإعلام والمنظمات غير الحكومية، إلاّ أنّ أداءها الضعيف حال دون الحماية الفعلية لحقوق سكان إقليم كوسوفو.[2]

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي وإدارة الأزمة في ليبيا

على إثر اندلاع الأزمة في ليبيا، وتصاعد حدة التوتر قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بالتدخل ضمن ما عرف بعمليات الحامي الموحد"Unified Protector" بالشراكة مع مجموعة من الدول غير الأعضاء العربية والأوروبية، وقد طبعت هذا الإدارة بالطابع العسكري، دون الإدارة المدنية للأزمة، وهو ما خلف العديد من التبعات الأمنية.

[1]-نفس المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع السابق.

المطلب الأول: العوامل السياقية لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا

بتاريخ 15 و16 فيفري 2011، تمّ توقيف محاميين بسبب تظاهرة قاما بها، وهو ما أدى إلى مقتلهما، ممّا دفع إلى اجتماع عدد من المتظاهرين كردة فعل على ذلك وقوبلوا بإطلاق النار من طرف قوات الأمن، وانتشرت مثيلات هذه الحادثة في العديد من المناطق الليبية، ضد رئيس النظام الليبي الذي تسلم زمام السلطة منذ عام 1969 وتفاقم الوضع بسرعة كبيرة، حيث تعرض المتظاهرون لمختلف أنواع القمع والاضطهاد حسب ما أوردته تقارير المنظمات الدولية، وتقارير المحكمة الجنائية الدولية[1]، ومن بين ما جاء في أحد تقاريرها:

> " **الاعتقالات، التعذيب، القتل، الإبعاد، الإخلاء القسري، وتدمير المساجد، تمّ تنفيذها بطريقة نظامية في طرابلس، الزاوية، الزنتان، وفي المنطقة الجبلية نفوسة، والضحايا كانوا من بين المدنيين الذين قاموا بالتظاهرات، أو كانوا كشهود عيان حول الوضع عبر الإعلام الدولي، كما تعرض الناشطون والصحافيون الأجانب والرعايا المصريون والتونسيون إلى الاعتقال، ثمّ الترحيل الجماعي بسبب علاقاتهم المزعومة مع الانتفاضات الشعبية.**"[2]

وتحولت الانتفاضة الشعبية الليبية إلى نزاع مسلح بعد أيام قليلة من اندلاعها وانتشرت في العديد من المدن الليبية.[3]

لذلك فالثورة الليبية لها سياقها الخاص الذي ارتبط بزعزعة الأمن والاستقرار في مختلف المناطق الليبية، والذي ما لبث أن تحول إلى انفلات أمني، وهو امتداد للوضع الإقليمي في ظل ما عرف بالربيع العربي، فالدول العربية التي شهدت هذا النوع من

[1] -Lou Uniac," l'intervention militaire contre la Libye, "(2011), 1, https://iusadbellum.files.wordpress.com/2011/07/2011-otan-libye1.pdf
[2] -Idem.
[3] -Idem.

الانتفاضات كانت لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، أمّا الانتفاضة الليبية فقد ارتبطت بأسباب سياسية فقط، ورفض شخصية السلطة.[1]

فقد كشفت تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة، أنّ ليبيا قد أحرزت تقدما ملحوظا في دليل التنمية البشرية، حيث انتقلت من المرتبة 64 عالميا في عام 2004 إلى المرتبة 55 في عام 2009، وفي عام 2011 أحرزت المرتبة 52، وتحتل المرتبة الأولى إفريقيا. [2]

كما شهدت ليبيا نوع من الأمن الاجتماعي الذي يرجع إلى مجانية الصحة والتعليم والأمن الجنائي، الذي يرتبط بسيطرة النظام، وقد أشاد صندوق النقد الدولي بجهود الدولة الليبية في مجال التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدل النشاط غير النفطي بحوالي 7,5% والزيادة في الإنتاج النفطي بنسبة 4،3% عام 2007، لذلك يعتبر العامل السياسي العامل الأساسي وراء قيام الانتفاضة الليبية ، فمنذ استيلاء الرئيس الراحل على الحكم إلى غاية قيام الثورة الليبية، بدأت أسس شرعية النظام السياسي الليبي في التراجع، والتي تقوم على الثورية القومية والمساواة، والعدالة الاجتماعية، وشرعية الكرامة والهوية الوطنية، والقيمة الرمزية للرئيس الليبي كمناضل ضد الامبريالية الدولية.[3]

فالانتفاضة الليبية لم تكن انتفاضة سلمية، ولأسباب اجتماعية أو اقتصادية، ولم تنطلق من العاصمة ، وإنّما انطلقت من شرق البلاد وتحديدا من برقة، وهي منطقة معارضة للسلطة المركزية، وانتقلت بسرعة نحو استعمال القوة العسكرية، ونتيجة

[1] - Centre International de Recherche et d'Etude sur le Terrorisme et l'Aide des Victimes du Terrorisme," la Libye : Un avenir incertain," (Mai 2011), 14-15.

[2] -محمد عاشور مهدي ، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المختلفة، "*دراسات ومقالات*،

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

[3] -نفس المرجع السابق.

للطبيعة العسكرية للإنتفاضة، فقد غادر حوالي 3إلى 4 مليون أجنبي الأراضي الليبية نظرا للانفلات الأمني واللااستقرار:[1]

- 1،5 إلى 2مليون مصري؛
- مليون إفريقي(منطقة الساحل، إفريقيا الوسطى، وإفريقيا الغربية)؛
- 600000 ألف سوداني؛
- أكثر من 200000 مغربي، 100000تونسي، 60000 فلسطيني، 10000جزائري.

وبسبب الحرب الأهلية تمّ تراجع وخروج الاستثمار الأجنبي، وارتفاع معدل البطالة ودخول البلاد في حالة من التوقف التام، ما أطلق عليه بالنوم العميق hibernation نظرا لخروج اليد العاملة الأجنبية، ولعّل أهم ما خلفته الأزمة الليبية هو الوضع الإنساني الكارثي، وارتفاع نسبة اللاجئين، حيث وصل العدد إلى 15000ليبي في كل من مصر وتونس. [2]

وفي مجلة السياسة الدولية أوضح كل من ألكس بيلامي" Alex Belamy" وبول ويليامز" Williams Paul "مايلي:

" **جذور الأزمة الليبية تعود إلى الانتفاضة السياسية إلى جانب تظاهرات الربيع العربي التي انتشرت في تونس ومصر**"[3]

ففي مستشفى مصراتة تمّ تسجيل حوالي 70 متضرر من أعمال العنف تقريبا بشكل يومي، بمعدل 3 إلى 4 مدني، ومن 5إلى 15 حالة وفاة بشكل يومي تقريبا

[1] - Centre International de Recherche et d'Etude sur le Terrorisme et l'Aide des Victimes du Terrorisme, op.cit., 20-22.
[2] - Ibid., 22-23.
[3] -Chrestopher Fermor,"NATO 's decision to intervene in Libya(2011): realist principle or humanitarian norms," *Journal of Politics and International Studies,*vol8(Winter2012): 328.

كما قام نظام الرئيس الليبي السابق بقتل ما بين 500إلى 700 مدني بطريقة همجية إلى جانب الاعتداءات التي زاد عددها عن 100 حالة.[1]

وقد أوضح ملخص عن تقرير قدمته منظمة حقوق الإنسان مايلي"

"...جرائم دولية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب تمّ تنفيذها من قبل قوات القذافي في ليبيا، الاختفاء والتعذيب ارتكبت ضمن سياق الهجومات المنفذة على نطاقات واسعة أو نظامية ضد المدنيين، كما تمّ ارتكاب العديد من الخروقات الأخرى كالقتل غير المشروع، تعذيب المدنيين، سوء المعاملة، الهجومات والاعتداءات."[2]

وعلى إثر التجاوزات الإنسانية التي ارتكبها نظام الرئيس الليبي السابق، قام مجلس الأمن بتمرير القرارين رقم (1970) و(1973)، الصادرين عام 2011 وبمقتضاهما تمت المطالبة بوقف إطلاق النار بين المتمردين والموالين لنظام القذافي كما نص هذان القراران على حظر امتلاك واستعمال الأسلحة، وعملت هيئة الأمم المتحدة من خلالهما على حماية المدنيين الذين تعرضوا لمختلف أعمال العنف والقمع. (3)

كما تمّ تفعيل مسؤولية الحماية R2P، والتي تنص على المسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي للوقاية من ارتفاع نسبة الاعتداءات، وقتل المدنيين، وزهق المزيد من الأرواح والتطهير الإثني، عندما لا تمتلك الدولة القوة اللازمة أو الإرادة اللازمة لفعل ذلك، وكرد فعل على الوضع الإنساني في ليبيا، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بالتدخل لإدارة الأزمة في ليبيا، من أجل إرساء سبل الأمن والسلم، وتدخل المنظمة في ليبيا حكم بتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية:

[1] -Ibid., 330.
[2] -Ibid., 332.
[3] -Anita R Sundarajan,"The sustainability of the North Atlantic Treaty Organization :addressing the security development nexus in the 21st century,"(Degree of Master ,Georgetown University, 2012), 73.

- وضع حد للهجومات الموجهة لقتل المدنيين الليبيين العزل؛
- إجبار الرئيس الليبي على سحب كل التجهيزات العسكرية، المرتزقة، والقوات التابعة للقواعد العسكرية؛
- تأمين الممرات المخصصة لإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين؛[1]
- فرض احترام قرار حظر الأسلحة الذي جاء به مجلس الأمن للحيلولة دون حصول النظام الليبي عليها؛
- فرض مناطق الحظر الجوي، لمنع قوات النظام الليبي من ضرب المدنيين العزل؛
- حماية السكان ومناطق تواجد المدنيين من هجومات وتهديدات قوات الرئيس الليبي. [2]

لقد جاءت إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا لمنع حدوث مذبحة وتطهير عرقي للمعارضين الليبيين على إثر الانتفاضة الشعبية الليبية، وفي منتصف فيفري 2011، نجح الثوار في السيطرة على العديد من المدن الليبية على غرار بنغازي وطبرق ومصراتة، وهو ما انجر عنه المواجهة العنيفة مع قوات النظام، كما أكد تقرير لمنظمة حقوق الإنسان في مطلع جانفي 2011، أنّ الثوار المسلحين قد قاموا بأعمال عنف ضد كل من يعلن ولاءه للنظام، ووصل الأمر إلى حد الإعدام، وحتى الأفارقة المتواجدون بالأراضي الليبية تمّ استغلالهم، إمّا من طرف النظام أو من طرف القوات التابعة للرئيس القذافي. [3]

وكرد فعل دولي على أعمال العنف والانفلات الأمني الذي بلغ أوجه، وخروقات حقوق الإنسان التي تجاوزت كل الحدود، قامت المنظمة بقيادة العمليات العسكرية

[1] -Ibid., 73-74.
[2] -Lou Uniak, "L'intervention militaire en libye, ou la naissance d'un nouveau choas," 2, https://bit.ly/2tQkTne
[3] -إيمان أحمد عبد الحليم مهدي،"المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة: تطبيقا على حالتي أفغانستان وليبيا،" (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2016)، 100.

لإدارة الأزمة في ليبيا، وتمّ فرض منطقة حظر جوي بتاريخ 24 مارس 2011، وفقا لقراري مجلس الأمن، إلى جانب قرار جامعة الدول العربية رقم (7298)، الصادر في 2 مارس 2011، والذي نص على طلب عون مجلس الأمن واتخاذ التدابير اللازمة من أجل التعامل مع تدهور الأوضاع في ليبيا، وإقامة مناطق آمنة للسكان المدنيين العزل. [1]

وفي 31 مارس من نفس العام، تشكلت قوات الحامي الموحد، التي ضمت الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، إلى جانب بعض الدول العربية، من أجل التدخل العسكري في ليبيا بموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وقد قامت المنظمة بتولي قيادة الدول المتحالفة لإدارة الأزمة في ليبيا، واضطلعت بمسؤولية حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، المهددة من طرف قوات القذافي، كما قامت المنظمة بغلق المجال الجوي للدولة الليبية، وفتحه في حالة مرور المساعدات الدولية فقط. [2]

فمخاطر الانفلات الأمني في ليبيا على إثر المواجهة العسكرية بين الثوار المتمردين وبين قوات النظام ، بدأت تطرح العديد من التهديدات الأمنية محليا وإقليميا ودوليا، ما يعد أحد أسباب تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي، ولعّل أهم هذه التهديدات تتمثل في:

1- تحول ليبيا إلى دولة فاشلة وانتشار تأثيرها على الأمن الإقليمي وأمن الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أعلن الأمين العام السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي: [3]

[1]-نفس المرجع السابق، 100-101.

[2]-نفس المرجع السابق، 101.

[3]-نفس المرجع السابق، 103.

" إنّ دول منظمة حلف شمال الأطلسي مع دول مبادرة اسطنبول للتعاون تواجه تحديات وتهديدات أمنية مشتركة على غرار الدولة الفاشلة، الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، القرصنة، والأمن الطاقوي."[1]

2- إنّ مسألة الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية كونها دول أعضاء في المنظمة ليست بالجديدة، إلاّ أنّ الوضع الليبي زاد من تفاقم الظاهرة، وهو ما ضاعف مخاوف منظمة حلف شمال الأطلسي من تحول ليبيا إلى مصدر ومعبر للمهاجرين غير الشرعيين. [2]

3- تنامي نشاطات الجماعات المسلحة وتخوف في ظل الوضع الأمني اللامستقر من تحول ليبيا إلى معقل للحركات الجهادية والجماعات الإرهابية المتطرفة، خاصة مع غياب السلطة الحاكمة، وضعف المؤسسات القانونية، وانتشار الأسلحة، وفرار المساجين أثناء المواجهات المسلحة، وقد تحولت ليبيا إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة، وما زاد الوضع حدة هو البيئة الإقليمية التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية، كتلك المتواجدة في دول الجوار الإفريقية، وهو ما أكده الأدميرال جيمس ستافريديس "James George Stavridis" من خلال وجود مؤشرات تدل على احتمالية تأثير الحركات الجهادية والإرهابية على المعارضة الليبية ، واتخاذها من الأراضي الليبية معاقل لها. [3]

4- أمن الطاقة، فقد نص المفهوم الاستراتيجي الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي لعام 1999 على أنّ مهمة المنظمة لازلت مرتبطة بردع أي هجوم مسلح يمس بأمن الدول الأعضاء، ولكن قد يتأثر أمنها ويتهدد بمخاطر أخرى، على غرار قطع الإمدادات الحيوية بالطاقة، وشكلت الأزمة في ليبيا تهديدا مباشرا على أمن

---

[1]-نفس المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع السابق، 104-105.

[3]-نفس المرجع السابق، 105.

الدول الأعضاء في المنظمة، بسبب انقطاع هذه الإمدادات، وأيضا تأثر الأسعار فقبل الأزمة الليبية قدر الإنتاج الليبي للنفط بحوالي 1،6 مليون برميل يوميا و85% منه كان يصدر للدول الأوروبية، التي في معظمها دول أعضاء في المنظمة. [1]

تباعا لتدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وارتفاع حدة العنف وخروقات حقوق الإنسان، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بالتدخل لإدارة الأزمة في ليبيا مسطرة في ذلك مجموعة من الآليات.

المطلب الثاني: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة الليبية

على إثر صدور القرار الأممي رقم (1730)، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة التدخل في ليبيا، وتحالفت مجموعة من الدول الغربية والعربية، تحت مسمى الحامي الموحد، كما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه العمليات العسكرية الموجهة نحو ليبيا بعمليات فجر الأوديسا* Odessay Dawn، وبدأت الضربات الجوية يومَ 19 مارس 2011، وأهم الدول المشاركة في عملية الحامي الموحد لإدارة الأزمة في ليبيا بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي تتمثل في : [2]

- الولايات المتحدة الأمريكية: شاركت بالمعدات التالية:

- **ü** 120 طائرة من طراز F16, F15، في قاعدة سيغونيلا بجزيرة صقلية،
- **ü** طائرات الشبح؛

---

[1]-نفس المرجع السابق، 107- 108.

[2]-زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013)، 127 -129.

*عمليات فجر الأوديسا:هي عمليات سابقة للحامي الموحد قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، من 19مارس إلى غاية 31 من نفس الشهر.

* أنظر الملحق رقم: 04

- حاملة المروحيات باكان؛
- مدمرتين"باري" و"ستارت" مجهزات بصواريخ توماهوك من طراز BGM109؛
- سفينتان برمئيتان، وثلاث غواصات؛
- بريطانيا: شاركت بالمعدات التالية:
- 20 طائرة قتال من تورنيدو وبورو فايتر؛
- استغلال قاعدة قبرص لتوجيه الضربات؛
- 3 طائرات رادار واكس؛
- غواصة.
- فرنسا: وقد أدانت فرنسا الوضع الإنساني في ليبيا و شاركت في الحملة بمجموعة من المعدات:
- 100طائرة مطاردة من نوع رفييل وميراج 2000؛
- طائرات رادار أواكس؛
- إرساء قواعد عسكرية في كورسيكا وتشاد؛
- حاملة مروحيات من طراز ميسترال
- حاملة الطائرات شارل ديغول؛
- غواصة.

كما شاركت كندا بـ7طائرات CF18، وعرضت إيطاليا استخدام سبعة قواعد جوية أهمها صقلية، وقدمت اسبانيا كافة التسهيلات لقوات المنظمة، عبر الممر الجوي جبل طارق، ووفرت لها استعمال مجموعة من قواعدها مثل قاعدة روتا وموررون، كما عرضت بلجيكا مساعدتها من خلال طائرة F16 وسفينة لتفكيك الألغام، واقترحت

الدانمارك المساعدة بـ 6 طائرات مطاردة من نوع F16، وطائرة نقل، وبادرت النرويج بتقديم طائرات نقل من نوع هيركيولس، وطائرة مقاتلة من نوع F16. [1]

وشاركت في هذه العمليات مجموعة من الدول العربية، وقدمت العديد من المساعدات لتسهيل تنفيذ عمليات الحامي الموحد، وتتمثل هذه الدول في، **مصر** حيث أسهمت من خلال تسخير قاعدة مرسي مطروح التي تقع بالقرب من الحدود الليبية كقاعدة لتزويد الطائرات المشاركة في العملية بالوقود، **وقطر** التي قامت بإرسال طائرات من نوع C17و C 30، إلى جانب 4طائرات من نوع ميراج وطائرات إغاثة أمّا **الإمارات** فقد أرسلت سربين من الطائرات المقاتلة، وطائرات الأباتشي وشينوك وفرق للبحث والإنقاذ. [2]

والخارطة التالية توضح الدول المشاركة في عملية التدخل في ليبيا، عبر توفير القواعد اللازمة لتنفيذ الضربات.

خارطة رقم:01

العنوان: أهم القواعد العملياتية لعمليات الحامي الموحد

[1]-نفس المرجع السابق،129.

[2]-نفس المرجع السابق، 130.

Principal Operating Bases for Operation Unified Protector

Source : Karl P.Mueller, Perception and purpose :air power in the Libyan civil war (RAND,2015), 27.

التعليق: تشكل الخارطة ملخصا عن مختلف القواعد العملياتية الرئيسية والضربات الموجهة التي نفذتها منظمة حلف شمال الأطلسي عبر قوات عمليات الحامي الموحد وضمت دول عربية على غرار الأردن، قطر، والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب المعدات العسكرية للدول الأعضاء في المنظمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، فبموجب قرار مجلس الأمن، تمّ نقل مهام الضربات الجوية إلى قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، لاعتباره حسب المجتمع الدولي المنظمة العسكرية الأمنية القادرة على إدارة الأزمات المؤثرة على أمن الدول

الأعضاء والأمن الدولي، إلى جانب قدرتها على توحيد جهود الدول الأعضاء، وأيضا إقامة الشراكة مع دول عربية وغربية لتنفيذ هذه العملية.[1]

ü عمليات الحامي الموحد: Unified Protector Operations

في 31 مارس 2011، وفتحت الأجواء لكل من AWACS*وJSTARS** وطائرات تزويد الوقود والأنظمة الجوية للتحليق في الأجواء الليبية، كما تمّ تعزيز القوات من أجل الضربات البرية، والقوات الجوية على غرار طائرات الشبح بدون طيار المطورة، التي استعملت في عمليات القوات المتحالفة في إقليم كوسوفو عام 1999 وتمّ التعاون بين قوات منظمة حلف شمال الأطلسي والمعارضة إلى غاية إزاحة الرئيس القذافي عن الحكم.[2]

وقامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتدمير حوالي 400مدفعية، و600 دبابة في حملة جوية دامت 223 يوم، وتمّ تسجيل عبر عمليات الحامي الموحد حوالي 9700 ضربة جوية مقارنة بـ10484 ضربة جوية في إقليم كوسوفو، وتدمير حوالي 1000 نظام من الأسلحة الثقيلة، كما أُستعملت USS BARRY، USS STOU، USS KESSENGER، USS POUCE ، وغواصة موجهة للصواريخ، فقد أطلقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حوالي 112 صاروخ كروز، ومتفجرات من نوع B-2وB-1B، ليتم بذلك توسيع نطاق السيطرة على القوات الليبية، والمجال الجوي الليبي،[3]

[1]-Karl P. Mueller, "Perception and purpose: air power in the Libyan civil war,"(RAND,2015), 24.

* لمزيد من المعلومات الإطلاع على الموقع التالي: https://bit.ly/2lOy8Ah

** لمزيد من المعلومات الإطلاع على الموقع التالي:http://defense-arab.com/vb/threads/1485 /

[2] -Robert H Gregory, op.cit. 182-184.

[3] -Ibid., 200-201.

وتوضح الخارطة التالية مجال الحظر للأجواء الليبية الذي نفذته القوات المتحالفة بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي:

خارطة رقم 02

العنوان: منطقة الحظر الجوي في ليبيا

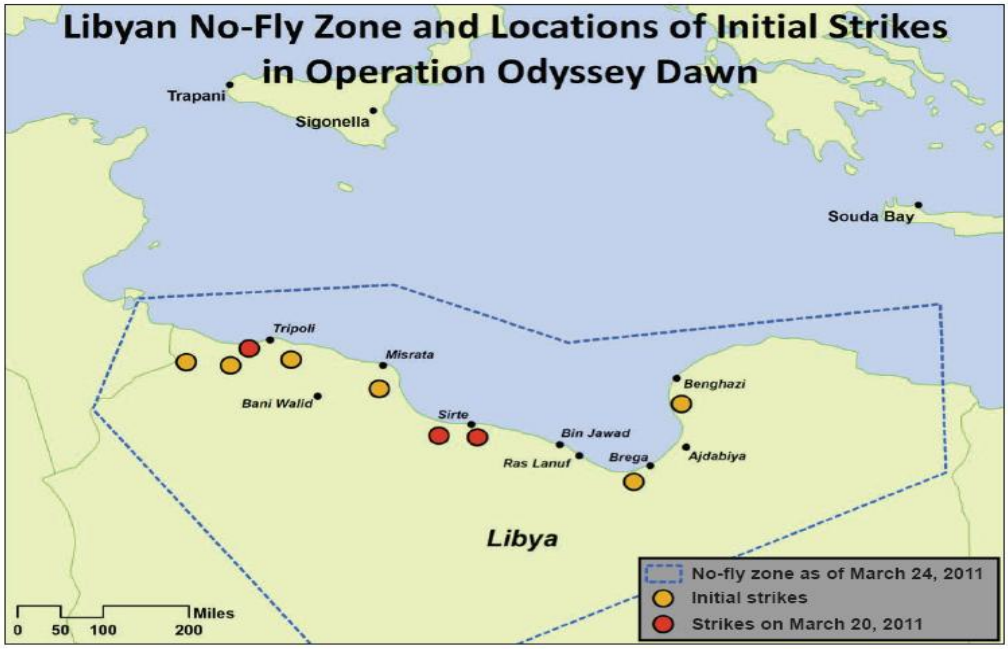

Source : Karl P.Mueller, Perception and purpose :air power in the Libyan civil war (RAND,2015), 22.

التعليق: توضح الخارطة الإقليم الجوي الليبي لفرض حظر الطيران مع بدء العمليات الأولى لفجر الأوديسا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مع تحديد الأهداف التي وجهت إليها أولى الضربات الجوية.

وأول ما أُستهدف من طرف قوات منظمة حلف شمال الأطلسي هو البنى التحتية للدفاع defence infrastructure، ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإطلاق ما يزيد عن200صاروخ توماهوك، من خلال الغواصة الأمريكية فلوريدا وخلال 24 ساعة من الضربات الجوية تمّ تدمير حوالي 24 موقع دفاعي وبعد تسلم

منظمة حلف شمال الأطلسي القيادة، تمّ إطلاق ثلث الضربات الجوية من قبل القوات الفرنسية، البريطانية، الكندية، الإيطالية، الدانماركية النرويجية، والبلجيكية إلى جانب المساعدة السويدية، كشريك وليس كعضو، أمّا المواجهات الأرضية فقد تولتها كل من قطر والإمارات، وبعد ما تمّ تدمير البنى التحتية لنظام القذافي، سجلت حوالي 50 طلعة جوية في اليوم الواحد، مقارنة بما يقارب 1000 طلعة جوية في عمليات كوسوفو.[1]

والخارطة التالية توضح بشكل مفصل القوات المستعملة والقواعد الجوية لتنفيذ الضربات الجوية على الأراضي الليبية:

خارطة رقم 03

العنوان: القوات والقواعد المستعملة في عمليات الحامي الموحد

[1] -Sergei Boeke and Jeanine de Roy Van Zuijdewijn, *Transforming from Military Intervention to Long Term Counter Terrorism Policy :the Case of Libya, 2011-2016* (Leiden University: Institute of Security and Global Affairs, 2016), 32-33.

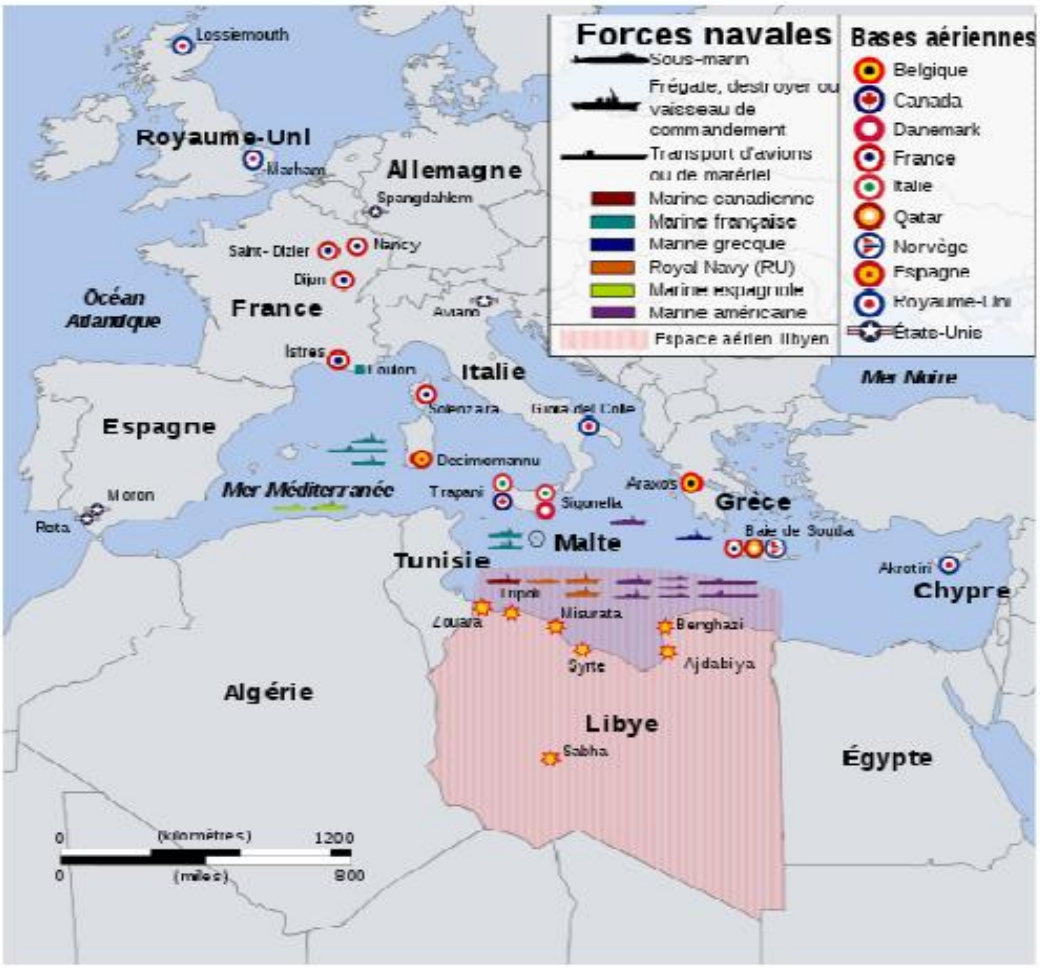

Source: Philippe Gros, "De Odyssey Dawn a' Unified Protector: bilan transitoire, perspectives et premiers enseignements de l'engagement en Libye," Fondation pour la Recherche Stratégique, note n°4/11, 4.

التعليق: توضح هذه الخارطة أهم القوات والقواعد العسكرية التي أنشأتها منظمة حلف شمال الأطلسي للتدخل العسكري في الأراضي الليبية، إلى جانب نوع الأسلحة والمعدات الحربية البحرية والجوية خاصة، والقواعد الجوية لدول أعضاء في المنظمة وحتى دول عربية شاركت في عملية الحامي الموحد.

في ظل الطبيعة العسكرية لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا، تمّ تسجيل العديد من التبعات الأمنية التي أثرت سلبا على وضع ما بعد الأزمة في ليبيا.

المطلب الثالث : انعكاسات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا

لقد تسببت الإدارة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا في زعزعة الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي، بدلا من التعامل الفعّال مع الأزمة وفقا لما تمليه المتغيرات الجديدة، من أجل تهدئة الوضع والشروع في عملية البناء للوضع ما بعد الأزمة، ولعّل أهم التبعات تتمثل في :

1-وقوع الضحايا المدنيين:

بحسب تقارير قدمتها العديد من المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الإنساني، على غرار منظمة العفو الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان بعد أن قامت بالتحقيق في الشأن الليبي وبوجه خاص في مجموعة من الغارات التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على العديد من المناطق الليبية، تبين أنّ بعض الأهداف التي وجهت المنظمة لها الضربات الجوية كانت أهداف مدنية ولم تكن أبدا أهدافا عسكرية، ما أدى إلى إنشاء لجنة من أجل تقصي الحقائق حول الوضع المدني الإنساني في ليبيا. [1]

وقد صدر تقرير معنون بـ"تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية"، إلاّ أنّ هذا التقرير لم يتوصل إلى تحديد العدد الفعلي للقتلى المدنيين، لكنه أكد على الخسائر المُتسَببة في منطقة الحويجات أثناء غارة جوية للمنظمة، استهدفت مجمعين سكنيين وخلفت 34 قتيل و3 مصابين، وأشار التقرير إلى أنّ الهدف كان مدنيا بشكل مطلق كما قامت المنظمة بضرب المجمعين السكنيين بقنبلة منتهية الصلاحية منذ عام

[1]-إيمان أحمد عبد الحليم مهدي، مرجع سابق، 197.

2005، ونجم عن ذلك مقتل رجال الإنقاذ بعد أن قامت المنظمة بتوجيه الضربة الثانية للمنطقة. [1]

كما أعلنت منظمة حقوق الإنسان في تقرير لها صدر بـ 13ماي 2012، أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي لم تعلن عن العدد الفعلي للقتلى المدنيين، وفي تقرير آخر بعنوان" قتلى غير معترف بهم: الخسائر البشرية في حملة منظمة حلف شمال الأطلسي على ليبيا" تمّ تقديم معطيات مفصلة حول ثماني غارات جوية نفذتها المنظمة على أهداف مختلفة في ليبيا، نجم عنها مقتل 72 مدني، من بينهم 20 امرأة و24 طفل، وعلى الرغم من أنّ عدد القتلى يعتبر قليل نسبيا مقارنة بحجم وعدد الضربات الجوية الموجهة، إلاّ أنّ الإشكال يدور حول ضرب المنظمة لأهداف مدنية، وغير عسكرية، وهو ما يثير العديد من التساؤلات والشكوك حول أدائها. [2]

لذلك فالحديث عن العدد الفعلي للضحايا المدنيين جراء الأزمة الليبية قبل تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي، وأثناء التدخل ليس بالأمر الهين، وهذا لصعوبة الحصول على معطيات دقيقة، إلاّ أنّ التقديرات تشير إلى عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين خاصة في مدينة بنغازي، فعدد القتلى ما بين المدنيين والعسكريين وصل إلى حوالي 13000 قتيل، وحسب إحصائيات أخرى، فقد وصل العدد منذ بداية الأزمة وإلى غاية سقوط النظام إلى حوالي 50000 قتيل وفقا لما أعلنه أحد القادة العسكريين.[3] ويوضح المخطط التالي ارتفاع نسبة القتلى والضحايا تزامنا مع ارتفاع نسبة الصراعات والحوادث:

---

[1]-نفس المرجع السابق، 197-198.

[2]-نفس المرجع السابق، 198-199.

[3]-يسرى عادل، "ليبيا من الديكتاتورية والقمع إلى الإنهيار والإرهاب، "جريدة الاتحاد (الخميس 20أكتوبر 2016)، http://www.alittihad.ae/details.php?id=51778&y=2016&article=full

مخطط رقم 01

العنوان: حوادث الصراع والوفيات في ليبيا أثناء وما بعد الأزمة

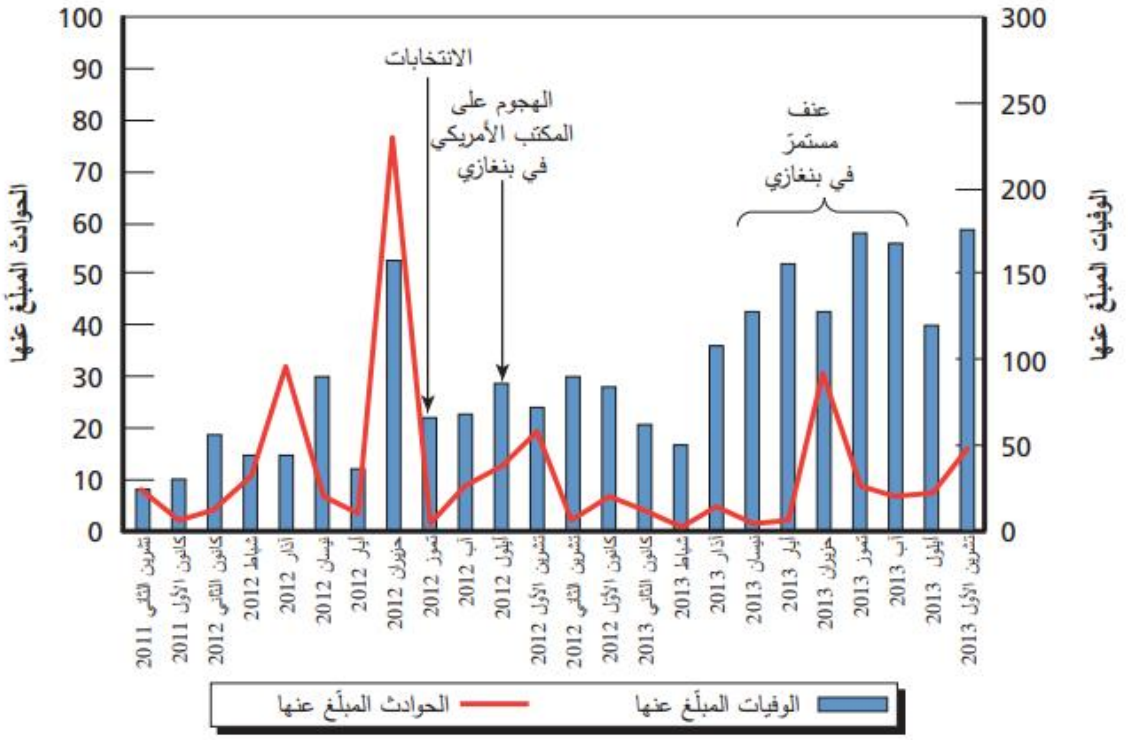

المصدر: كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا ما بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل(راند،2014)، 21.

التعليق: يوضح المخطط أعلاه حجم الوفيات والحوادث المبلغ عنها مع مطلع الأزمة الليبية وإلى غاية 2013، حيث ارتفعت حدة الحوادث ونسبة الوفيات بشكل متقارب في عام 2012، بينما في عام 2013 ارتفعت نسبة الوفيات وتراجعت حدة الحوادث بشكل نسبي.

2-التأزم السياسي:

إنّ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية كان له الدور الكبير في توجه عدد معتبر من الليبيين إلى صناديق الاقتراع وممارسة حق التصويت، التي لم

تعرف البلاد مثيلا لها من قبل، إلاّ أنّ الحكومات الليبية المتعاقبة في فترة ما بعد التدخل لم تتمكن من التأسيس لنظام سياسي فعّال محكم للسيطرة على الوضع في ليبيا، وإنّما تحولت إلى معقل للميليشيات المتطرفة والحركات الجهادية، وميدان لصراع القبائل، والتنازع حول النفوذ والسلطة من قبل القبائل والجماعات الإسلامية. [1]

وتمّ اختيار 200 شخص من أعضاء المؤتمر الوطني العام في انتخابات 7جويلية 2012، إلاّ أنّه لم يتمكن من إحكام السيطرة على مختلف الميليشيات المسلحة، ولعّل الحصار الذي فرضته هذه الميليشيات على وزارتي العدل والخارجية لمدة أسبوعين، يعتبر من أهم مظاهر الضعف السياسي في ليبيا ما بعد التدخل، واستمر الوضع في التأزم إلى غاية الوقت الراهن.[2]

3-اللا استقرار الأمني:

إنّ عدم امتلاك منظمة حلف شمال الأطلسي لرؤية واضحة حول مستقبل الدولة الليبية، قد تسبب في العديد من التبعات الأمنية، إلى جانب التبعات السياسية والاقتصادية محليا وإقليميا.

أ- على الصعيد المحلي:

قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتسليح الميليشيات في حربها ضد النظام السابق، ولم تكن هذه المليشيات منتمية إلى جيش موحد، وإنّما كانت تابعة لفرق متعددة، ورفضت هذه الأخيرة تسليم السلاح بعد سقوط النظام، حيث رأت بأنّ لها الشرعية الثورية أكثر من المجلس الانتقالي، إلى جانب انتشار الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وتحولت ليبيا إلى سوق سوداء للأسلحة، في ظل تفكك المؤسسة العسكرية

[1]- نفس المرجع السابق، 199.

[2]- نفس المرجع السابق، 200.

ممّا سهل من سبل الوصول إلى الترسانة العسكرية للدولة الليبية، التي ضمت حوالي 15000سلاح محمول على الكتف، وصواريخ أرض جو، والتي تمّ تسريبها للجماعات والميليشيات المسلحة. [1]

كما أنّ بعض الدول العربية والغربية الشريكة في عمليات الحامي الموحد قد قامت بتسليح الثوار بالعديد من الأسلحة، على غرار الرشاشات الخفيفة، وقاذفات الصواريخ ومضادات الدبابات، والأخطر من ذلك هو انتشار الأسلحة البيولوجية والكيماوية التي كانت مخزنة في الترسانة العسكرية للنظام الليبي السابق، وأوضح تقرير لمجموعة الأزمات الدولية International Crises Group، أنّ ما يقرب 125000 ألف ليبي تمكنوا من الحصول على أسلحة متنوعة بحلول عام 2012، كما تتواجد 100ميليشيا مسلحة على الأراضي الليبية، تسيطر على الوضع الأمني والسياسي الليبي.[2]

وقد اشتدت النزاعات بين الميليشيات المسلحة وبين وحدات من الجيش الليبي بقيادة اللواء السابق "خليفة حفتر" بعد تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي، وفي منتصف عام 2014، تزايدت نسبة المواجهات العسكرية والهجمات الجوية على البنى التحتية، ووصل عدد القتلى إلى 1000 قتيل مع نهاية عام 2014، وأشارت مصادر أخرى إلى مقتل حوالي 2500 ليبي غالبيتهم من المدنيين العزل، وارتفاع نسبة النازحين الداخليين من 100000إلى حوالي 400000. [3]

ب-على الصعيد الإقليمي:

[1]- نفس المرجع السابق، 204.

[2]-نفس المرجع السابق، 204-205.

[3]-نفس المرجع السابق، 205.

إنّ ليبيا في مرحلة ما بعد الأزمة كانت ملاذا آمنا للحركات الجهادية المتطرفة، في الساحل الإفريقي وفي المغرب العربي، وتمكنت هذه الأخيرة من: [1]

- إقامة معسكرات تدريب وإدخال المقاتلين إلى الدول المجاورة؛
- نقل الأسلحة إلى الجماعات المتطرفة في دول الجوار ودول الساحل الإفريقي؛
- استعمال الأراضي الليبية من أجل إعادة تنظيم وترتيب الصفوف خصوصا بعد التدخل الفرنسي في مالي؛
- تحول الأراضي الليبية إلى مراكز لشن الهجومات.

وقد انتقلت التهديدات الأمنية من حدود الدولة الليبية إلى حدود دول الجوار، مثل الجزائر والتي شهدت حادثة عين آميناس، وتونس ومصر، كما أظهر تقرير للأمم المتحدة تسرب الأسلحة الليبية إلى جماعة بوكو حرام النيجيرية، وتنامي العلاقات مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وقد جعل تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب العربي من ليبيا ملاذا آمنا له، واتخذ العديد من المدن الليبية مقرا له على غرار سرت ودرنة، وقام بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية، أبرزها ذبح 21 مصري في مدينة سرت. [2] ولعّل أهم المجموعات الليبية المسلحة تتمثل في: [3]

1- كتيبة سوق الجمعة، وكتيبة سودان سويلي؛

2-كتيبة 17 فيبراير؛

3-كتيبة درع ليبيا؛

4-كتيبة أنصار الشريعة؛

5-أنصار الشريعة(درنة)؛

---

[1]-نفس المرجع السابق، 206.

[2]-نفس المرجع السابق، 206-207.

[3]- كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، "ليبيا ما بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل،"(راند،2014)، 30-34.

6- غرفة عمليات ثوار ليبيا.

7- كتيبة شهداء أبو سليم.

ج-على الصعيد الدولي:

تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بشكل ملحوظ، فحسب إحصاء قدمته المنظمة الدولية للهجرة لعام 2012، فإنّ حوالي مليون مهاجر من الوطن العربي بما في ذلك المهاجرين الليبيين و30000 مهاجر غير شرعي تمّ تسجيلهم، بمعدل 5000 مهاجر شهريا، وهذا راجع للانفلات الأمني وسيطرة الميليشيات على الوضع الليبي. [1]

4- تدهور الوضع الاقتصادي:

إنّ انتشار الميليشيات المسلحة في ليبيا ما بعد التدخل، مكن من سيطرتها على العديد من المنشآت النفطية، فعلى الرغم من استئناف الإنتاج النفطي الذي وصل إلى 1،6 مليون برميل يوميا، إلاّ أنّ الميليشيات قد قامت بغلق حقول النفط، والموانئ الكبرى في شرق البلاد لمدة 9أشهر، كما حاولت في العديد من المرات تصدير النفط لحسابها الخاص، فمنظمة حلف شمال الأطلسي لم توجه الضربات للمنشآت النفطية وهذا راجع لمصلحة دوله الأعضاء، واستفادتهم من النفط الليبي كونه يحوي 47 مليار برميل كاحتياطي، ولكن وضع ما بعد الأزمة أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي الذي يعتبر وثيق الصلة بالإنتاج النفطي. [2]

5-انتشار الأسلحة:

فبعد تفكك الترسانة العسكرية للنظام السابق، انتشرت العديد من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، إلى جانب منظومات الدفاع الجوي المحمولة(MANPADS)، والصواريخ

[1]-نفس المرجع السابق، 209.

[2]-نفس المرجع السابق، 210-211.

المضادة للدروع وصواريخ غراد، ومدافع الهاون، وزودت كل من فرنسا وقطر الثوار بالعديد من الأسلحة، فقطر لوحدها قدمت ما يزيد عن 20000 طن من الأسلحة، والتي تضمنت البنادق الهجومية والقاذفات الصاروخية RPG، والعديد من الأسلحة الصغيرة، أمّا فرنسا فقد أرسلت صواريخ مضادة للدروع من نوع Milan. [1]

وحسب تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة، امتلكت الميليشيات المسلحة حوالي 250000إلى 700000سلاح ناري، معظمها بنادق هجومية، ووفقا للجهاز الاستخباراتي البريطاني ، فإنّ إجمالي الأسلحة الليبية يفوق الترسانة الإجمالية للجيش البريطاني، كما احتوت هذه الترسانة على حوالي 6400 برميل من اليورانيوم المعالج جزئيا" الكعكة الصفراء"yellow cake*، وغاز الخردل mustard gas**بكمية تعادل 24،7 طن متري.[2]

وعلى ضوء إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو وليبيا، والتي جاءت وفقا لمقاربة إدارة الأزمة للتعامل مع مختلف التهديدات الأمنية المرتبطة بهما وكانت تباعا لما صاغته المنظمة من مفاهيم إستراتيجية، يدفع إلى إجراء دراسة مقارنة بين ماجاء في هذه المفاهيم والذي يعتبر النص النظري، وبين ما نفذته المنظمة على أرض الواقع وهو ما يجسده البعد الممارساتي.

---

[1]- كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، مرجع سابق، 8.

* هي يورانيوم مركز، عبارة عن مسحوق غير قابل للذوبان في الماء ويحتوي على نحو 80 بالمئة من اليورانيت، ويستخدم لإعداد وقود للمفاعلات النووية غير أنّه يمكن أيضا تخصيبه بهدف تصنيع سلاح نووي.

**هو مركب كيميائي ينتمي لصنف المركبات العضوية التي تدعى الثيولات، وهو سائل يصدر بخارًا خطرًا، ويسبب حروقًا وتقرحًات في الجلد ، يؤذي غاز الخردل الجهاز التنفسي عند تنشقه، ويسبب التقيؤ والإسهال عند ابتلاعه، ويلحق أضرارًا بالعيون والأغشية المخاطية، والرئتين والجلد والأعضاء التي يتولد فيها الدم، أخطر التأثيرات الطويلة الأجل تحصل بسبب كون غاز الخردل مسببًا للسرطان والتغييرات الوراثية، ولا يوجد حاليًا أي علاج له.

[2]- نفس المرجع السابق، 8-9.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين آليات إدارة الأزمة وواقع الأداء على ضوء التهديدات الأمنية الجديدة

إنّه لمن المسلمات أنّ بيئة ما بعد الحرب الباردة قد طرحت العديد من التهديدات الأمنية الجديدة، والتي لا تعدو عن كونها مسبب وناتج للأزمات إذا ما لم تتم إدارتها بالمقاربة المناسبة، فقد استحدثت منظمة حلف شمال الأطلسي في هذه البيئة مقاربة إدارة الأزمة للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة عبر مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية، وما جاء في هذه المفاهيم سيما المفهوم الإستراتيجي لعام 2010 ركز على الإدارة المدنية إلى جانب الإدارة العسكرية، إلاّ أنّه في أرضع الواقع، قد توجهت المنظمة نحو تطبيق الإدارة العسكرية، ممّا يطرح التساؤلات حول الإدارة المدنية للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة التي يتوجب على المنظمة تبنيها.

المطلب الأول مقاربة إدارة الأزمة في كوسوفو: مقارنة بين المفهومين الاستراتيجيين لعامي1991 و1999 وبين الأداء العملياتي.

أكد المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1991 على ضرورة إرساء بيئة أمنية مستقرة في أوروبا، ومنع أي جهة المساس بالأمن الأوروبي عموما، وأمن كل دولة أوروبية على حدى، كما عبر عن مجموعة من القضايا المهمة التي تخص القارة الأوروبية وبذلك أصبح أمن منظمة حلف شمال الأطلسي مهدد بتهديد أمن القارة الأوروبية، ما دفع إلى صياغة هذا المفهوم الاستراتيجي، من أجل وضع السبل اللازمة للتعامل مع الأزمات في القارة الأوروبية، والتهديدات الأمنية الجديدة، عبر استحداث مصطلح جديد وهو مقاربة إدارة الأزمة crisis management. [1]

[1] - Jennifer Johnson," NATO crisis management in the Balkans," (thesis and dissertation collection, California Naval Post Graduation School, 2002), 5-6.

وتقوم مقاربة إدارة الأزمة التي تمّ استحداثها على الدبلوماسية الوقائية، والتي تمّ تعريفها من خلال هذا المفهوم على أنّها مختلف المعايير المناسبة واللازمة من بين مجموعة المعايير الأخرى وتتضمن أيضا الجانب العسكري، وهو ما يتيح للمنظمة التعامل مع الأزمة في بداياتها، مع التركيز على الحوار وإرساء سبل التعاون للوصول إلى حلول ترضي طرفي النزاع، إلى جانب العمل ضمن هيكل يضم مجموعة من المنظمات الدولية الأخرى على غرار الاتحاد الأوروبي، وهيئة الأمم المتحدة... .[1]

لكن منظمة حلف شمال الأطلسي عبر هذا المفهوم الاستراتيجي لم تحدد المعايير الدقيقة لإدارة الأزمة، والآليات اللازمة لذلك، هل هي مدنية أم عسكرية، وتمّ التركيز على الآليات العسكرية بشكل كبير ودعم الحوارات الموسعة مع المؤسسات العسكرية والتعاون من أجل تنظيم وتحديث الأنظمة، والعمل على تفعيل آلية سرعة الحركة والاستجابة والتواجد بمناطق الأزمة في وقت محدد. [2]

ومع التدخل لإدارة الأزمة في إقليم كوسوفو وصياغة المفهوم الاستراتيجي لعام 1991، انتقل التركيز من الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي ثمّ إلى الأمن التعاوني عبر مقاربة إدارة الأزمة، وهذا المفهوم الاستراتيجي لم يؤكد على هذه المقاربة بشكل كبير، وجاء على ذكرها في أربع مواضع مختلفة في الوثيقة الرسمية للمفهوم، بينما في المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، تمّ التعامل معها كموضوع رئيسي، من أجل دعم الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو -أطلسية.[3]

وفي أفريل من عام 1999، تمّ توضيح إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمات في مناطق على غرار البوسنة والهرسك، كالتالي:

[1] -Ibid., 6.
[2] -Idem.
[3] -Ibid., 7.

" التنافسات الدينية والإثنية، النزاعات الإقليمية، الجهود غير المناسبة أو الفاشلة للإصلاح، خروقات حقوق الإنسان، تحلل الدول، والذي قد يؤدي إلى اللااستقرار محليا وإقليميا، والتوتر المتزايد قد يؤدي إلى أزمات تؤثر على استقرار المنطقة الأورو - أطلسية، ومعاناة إنسانية ونزاعات مسلحة، هذا النوع من النزاعات قد يؤثر على أمن منظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال انتشار التهديدات إلى دول الجوار، بما في ذلك الدول الأعضاء في المنظمة، أو في مناطق أخرى، ويؤثر على أمنها."[1]

ارتبطت إدارة الأزمة لعام 1991 بالمادة الرابعة من ميثاق حلف شمال الأطلسي التي تنص على ضرورة التشاور بين الدول الأعضاء في حال تعرض أمنها للتهديد بينما ارتبطت مقاربة إدارة الأزمة في المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، بالمادة السابعة من الميثاق التي تؤكد على مسؤولية هيئة الأمم المتحدة في إرساء السلم والأمن الدوليين. [2]

فالفرق الجوهري بين المفهومين فيما يتعلق بإدارة الأزمة، هو أنّ المفهوم الأخير ركز على الإدارة العسكرية بشكل واضح وصريح، والتي تدعم فكرة التدخلات العسكرية إلى جانب الحوار والتعاون، ومنع تحول الأزمة إلى نزاع مسلح، أو على الأقل منع تحول التهديد إلى الدول الأعضاء في المنظمة، لذلك كان لزاما على المنظمة تعزيز قدراتها العسكرية، ثمّ الانتقال إلى تجسيد مفهومي التعاون والشراكة على أرض الواقع فإدارة الأزمة فيما وراء حدود المنظمة تتطلب تفعيل آلية الإنذار المبكر، وآلية الحوار كونها حجر الزاوية في إدارة الأزمة حسب المفهوم الاستراتيجي لعام 1999.[3]

[1] -Ibid., 8.
[2] -Idem.
[3] -Ibid., 8-9.

ممّا سبق يمكن أن نلاحظ أنّ إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في إقليم كوسوفو ارتبطت بالمفهومين الاستراتيجيين لعامي 1991 و1999 ، واللذان تحدد من خلالهما مقاربة إدارة الأزمة، واعتبرت من السبل الجديدة لتعامل المنظمة مع بيئة ما بعد الحرب الباردة، حيث تمّت الإشارة إليها في المفهوم الاستراتيجي لعام 1991، إلاّ أنّ جل التركيز كان ضمن المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، واعتبرت مقاربة إدارة الأزمة الحل الفعّال لضمان أمن القارة الأوروبية والمنطقة الأورو - أطلسية من مختلف التهديدات.

فأمن منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة غدا من أمن القارة الأوروبية، والمنطقة الأورو - أطلسية، لذلك لو جئنا للمقارنة بين إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في إقليم كوسوفو وبين المفهومين الاستراتيجيين، كإطارين نظريين، نجد أنّ هنالك تطابق من حيث تحرك المنظمة لإدارة الأزمات من أجل ضمان الأمن الأوروبي، لكن يتمظهر الإشكال في التعامل مع التهديدات الجديدة بآليات تقليدية، فالنزاعات الإثنية والحروب الأهلية كتلك التي شهدتها كوسوفو مابين الصرب والألبان المسلمين، نجم عنها العديد من التهديدات الأمنية الأخرى على غرار الجريمة المنظمة، الحركات والجماعات المسلحة، والفشل الدولاتي، واللاجئين، وانهيار النظم السياسية ... .

ويمكن حصر هذه المقارنة بين الإطار النظري لإدارة الأزمة الذي جاء في المفهومين الاستراتيجيين، وآليات إدارة الأزمة في إقليم كوسوفو كوجه عملي على ضوء الطبيعة الجديدة للتهديدات من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية:

1- طبيعة الإدارة والآليات.

2- تبعات الإدارة.

3- التعامل مع الوضع بعد الأزمة.

1-طبيعة الإدارة والآليات:

إنّ إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في إقليم كوسوفو كانت إدارة عسكرية بحتة، من خلال عمليات القوات المتحالفة، واستمرت الضربات العسكرية لأيام متتالية وغارات متواصلة، عبر استعمال الأسلحة الحديثة والمتطورة، وتمّ تقسيم الإدارة إلى ثلاث مراحل، في كل مرحلة تمّ تصعيد الغارات عن سابقتها، ما جسد الآليات العسكرية لإدارة الأزمة وليس الآليات المدنية، بغية منع تحول الأزمة في إقليم كوسوفو إلى نزاع مسلح وحرب مفتوحة الأمد، وفي القارة الأوروبية من جهة أخرى.

وبعد وقف الضربات الجوية، تحولت المنظمة إلى الإدارة المدنية للأزمة في إقليم كوسوفو وهو تجسيد للتعامل مع المرحلة البعدية لها، من خلال قوات KFOR بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدةUNMIK، وتواجدت قوات منظمة حلف شمال الأطلسي على أراضي الإقليم، لتوفير الحماية والدعم الإنساني للأقلية الصربية، والعمل على إرساء السلام وتقديم المساعدات الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك كانت الإدارة العسكرية هي التي طبعت التعامل مع الأزمة بدلا من الإدارة المدنية، وهو ما تؤكده تبعات الإدارة.

2-تبعات الإدارة:

إنّ تجسيد مقاربة إدارة الأزمة حسب المفهوم الإستراتيجي لعامي 1991 و1999 جعل من الاعتماد على الآليات العسكرية حجر زاوية لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة التي ارتبطت بالأزمة في إقليم كوسوفو، ما زاد من تأزيم الوضع بدلا من معالجته، وانعكست بذلك المعادلة، فبعد أن كان ألبان كوسوفو هم الضحية جراء العدوان الصربي، أصبحت الأقلية الصربية هي ضحية الاعتداءات العنيفة لألبان كوسوفو، ما أدى إلى أزمة لاجئين ومهجرين داخليا وخارجيا من الصرب.

وإلى جانب أزمة اللاجئين، ارتفعت حصيلة القتلى بسبب استهداف المنظمة للأهداف المدنية كالبنى التحتية والمجمعات السكنية، ما انجر عنه دمار شامل في الإقليم، إضافة إلى انتشار الفساد، الذي كان لقوات ما بعد التدخل اليد الطولى فيه، واستفحال الجريمة المنظمة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصل إلى حد الفشل الدولاتي الذريع، ممّا حال دون إرساء نظام سياسي وسلطة قادرة على احتواء الوضع في الإقليم وإعادة البناء، وبناء الأمن والاستقرار.

3-التعامل مع الوضع ما بعد الأزمة:

كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، فإنّ الإدارة المدنية للأزمة في إقليم كوسوفو بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة، التي حاولت من خلالها منظمة حلف شمال الأطلسي إعادة بناء الإقليم ومنحه الاستقلال الذاتي، لم تؤتي أكلها، فتبعات الإدارة العسكرية للأزمة حالت دون الإدارة المدنية الفعالة لوضع ما بعد الأزمة، وبقيت مسألة اللاجئين عالقة بسبب الوضع الأمني اللامستقر، الذي يحول دون إمكانية التعايش بين السكان مختلفي الإثنيات، فالتعايش بين ألبان كوسوفو والصرب بدا مستحيلا حتى في ظل تواجد قوات حفظ السلام.

والإدارة المدنية للأزمة في إقليم كوسوفو اعترتها العديد من النقائص، التي حالت دون تحقيق الهدف الفعلي من ورائها، والتمحور حول إرساء السلم والأمن الأوروبيين ولعّل السبب المباشر لهذا الفشل هو الإدارة العسكرية واسعة النطاق، التي خلفت البيئة المناسبة لاستفحال العديد من التهديدات الأمنية الجديدة والتي تبلورت في شكل العديد من التهديدات كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، ما زاد من تأزيم الوضع الأمني وتسبب في النزاع بين الصرب وألبان كوسوفو .

وما يمكن استنتاجه، فإن منظمة حلف شمال الأطلسي قد فشلت في إدارة الأزمة في إقليم كوسوفو، وبذلك لم تتمكن من تحديد المقاربة اللازمة للإدارة، واعتمدت على الآليات العسكرية، وتهميش الآليات المدنية، على الرغم من أنّها الآليات المناسبة لطبيعة التهديدات الجديدة، فالأزمة لم تعد بذلك الطابع التقليدي، الذي يتطلب تعامل أحادي البعد المتجسد في التعامل العسكري، كونه الحل الأوحد ، وإنما الأزمة في بيئة ما بعد الحرب الباردة تتطلب حل شمولي هوليستكي من الجانب النظري، وتفصيلي تجزيئي من الجانب العملياتي.

فالتهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها الأزمة في إقليم كوسوفو، لم تكن لتتطلب التعامل العسكري، وإنّما التعامل المرن الناعم إلى جانب القوة الصلبة بشكل محدود ومحدد زمانيا ومكانيا، فطبيعة التهديد هي التي تفرض طبيعة الإدارة وليس العكس.

لذلك يمكن القول أنّ الإطار النظري للمفهومين الاستراتيجيين لعامي 1991و1999، الذين صاغتهما المنظمة، وخاصة المفهوم الاستراتيجي لعام 1999 من أجل التعامل مع البيئة الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وافق الإطار العملياتي، لكن تنافى مع طبيعة التهديد، حيث بقيت المنظمة مركزة على الأمن العسكري التقليدي، ولم تتوقف عن تعزيز القدرات العسكرية، وجعلت من ذلك أولوية في أجندة المنظمة الأمنية والسياسية,

وقد سلطت المنظمة الضوء على مضامين جديدة للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، على غرار الشراكة والحوار والتعاون والتحرك خارج الحدود، إلى جانب مقاربة إدارة الأزمة إلاّ أنّها لم تركز على هذه المضامين بالشكل الذي يجعلها أولوية في أجندة المنظمة عموما، ولم تعطي آليات الإدارة المدنية المرتبطة خاصة بإعادة البناء، والمشاريع الإنمائية، وبرامج إعادة بناء الدولة، والتجنيد والتدريب المدنيين المحلي

والدولي تحت إشراف أطلسي، أو نابع من المنظمة الأهمية، اللازمة التي من شأنها الإدارة الفعالة والفعلية للتهديدات الأمنية الجديدة,.

فالمنظمة قد نجحت في وضع تصور كلاني وشامل للطبيعة الجديدة للتهديدات، إلاّ أنّها في المقابل لم تتمكن من وضع تصور محدد وفعّال لآليات إدارة التهديدات ولم تتمكن من تجاوز التعامل العسكري مع التهديدات غير العسكرية، وطبيعة تواجدها في إقليم كوسوفو دليل على هذا الطرح، ممّا يجعلها أمام إشكالية تمدين العسكري civilized the military، أو عسكرة المدني militarized the civil .

المطلب الثاني:مقاربة إدارة الأزمة في ليبيا: مقارنة بين المفهوم الاستراتيجي لعام 2010كإطار نظري وبين واقع الأداء

قررت المنظمة التدخل في الأزمات التي تمس بأمن الدول الأعضاء، والسلم الأمن الدوليين، وجاء هذا القرار عقب تدخلها في أفغانستان، لذلك فقد ركزت في إدارتها للتهديدات الأمنية الجديدة التي تؤدي إلى حدوث أزمات أو تنجم عن أزمات على تطوير الآليات المدنية، وتفعيل أداء الجهاز الاستخباراتي للتعامل معها، للحصول على البيانات اللازمة ذات المصداقية، والتي من شأنها تفعيل آليات الإدارة، وتشكيل البنى السياسية والمدنية اللازمة للتواجد الميداني بمناطق الأزمات، إلى جانب العمل العسكري المحدود إذا تطلب الأمر ذلك. [1]

فمن خلال هذا المفهوم تمّ التركيز على تفعيل القدرات المدنية والعمل على تحقيق نوع من الترابط بين الاستقرار وإعادة البناء، وإعطاء الأهمية لعملية التأسيس للنظام الديمقراطي في منطقة الأزمة، إلى جانب الاهتمام بالقدرات العسكرية على غرار تعزيز القدرات الدفاعية، لذلك تعتبر مقاربة إدارة الأزمة حسب المفهوم الاستراتيجي الجديد

[1] -Jamie Shea, why does NATO ‘s new strategic concept matter ?, 6, https://www.atlcom.nl/ap_archive/pdf/AP%202010%20nr.%208/Shea.pdf

لعام 2010مقاربة كلانية شاملة للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، المرتبطة بالطبيعة الجديدة لأزمات ما بعد الحرب الباردة. [1]

كما أنّ تعزيز القدرات المدنية للمنظمة من شأنه أن يحقق النتائج الإيجابية من وراء عملية إدارة الأزمات، كما أنّ مقاربة إدارة الأزمة تعتمد على توفير التدريب اللازم وبناء قوات حفظ الأمن، وعديد القدرات والعمليات والمشاريع والبرامج ، وبالتالي تعد وطيدة الصلة بمرحلة ما بعد الأزمة.[2]

وجاءت المنظمة عبر المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 بمقاربة إدارة الأزمة، حيث قامت بتسليط الضوء على مايلي:[3]

- تعزيز أداء الجهاز الاستخباراتي؛
- بناء القدرات المدنية للإدارة ؛
- تدريب وتطوير قوات محلية في مناطق الأزمات؛
- تدريب مختصين مدنيين من الدول الأعضاء لتسهيل عمليات الانتشار السريع.

فإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا، خضعت لأجندة أمنية نابعة من المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، وركزت فيها المنظمة على التهديدات الأمنية الجديدة وكيفية التعامل معها، وهذه التهديدات هي تبعات لحدوث أزمات أو نتيجة لها، والتي تأخذ في أحايين كثيرة شكل نزاعات ما تحت دولاتية على غرار النزاعات الإثنية والحروب الأهلية، وهي حال الأزمة الليبية، لذلك فوفق هذا المفهوم فإنّ مقاربة إدارة الأزمة اعتبرت من أهم ثلاث قضايا رئيسية جاءت بها المنظمة ضمنه.

[1] -Ibid.
[2] -Idem.
[3] -Jens Ringsmose and Sten Rynning, op.cit., 17.

وأكد المفهوم الاستراتيجي الجديد على ضرورة تدخل المنظمة في الأزمات فيما وراء الحدود، مستعملة في ذلك الآليات العسكرية والمدنية، وهو ما سمي بالإدارة المدنية العسكرية cvil –military management، التي تعتمد على التعامل المرحلي مع الأزمة، وإن أمكن الأمر التعامل مع وضع ما قبل الإندلاع الفعلي للأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة هي المرحلة الأهم لأنّها مرحلة البناء وإعادة الإعمار.

إنّ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي لإدارة الأزمة في ليبيا عبر ما عرف بعمليات الحامي الموحد، التي تعاملت مع المرحلة الأولى للأزمة وفق الآليات العسكرية يدفع إلى إجراء المقارنة بين ما هو نظري والمرتبط بالمفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 وبين ما هو تطبيقي المتجسد في الإدارة الواقعية من خلال ثلاث مؤشرات:

1-آليات الإدارة (عسكرية أم مدنية)؛

2-تبعات الإدارة:الوضع الأمني والتهديدات الناجمة عن الإدارة ؛

3-التعامل مع وضع ما بعد الأزمة :الأداء المدني للمنظمة للمرحلة البعدية للأزمة.

1-آليات الإدارة:

كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، فإنّ منظمة حلف شمال الأطلسي ومن خلال عمليات الحامي الموحد، قامت بتوجيه الضربات الجوية العسكرية في ليبيا، وإنشاء منطقة حظر طيران جوي، مستخدمة في ذلك الأسلحة الحديثة التي تمّ تطويرها عن تلك المستعملة في إقليم كوسوفو، وقد طبعت هذه الإدارة بالطابع العسكري.

2-تبعات الإدارة:

إنّ إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا والذي اعتمد على الآليات العسكرية زاد من تأزم الوضع الأمني، فالضربات الجوية المتتالية أتاحت الفرصة

لمختلف الميليشيات بالحصول على الأسلحة، وبالتالي تحولت ليبيا إلى سوق للأسلحة وبعد سقوط نظام القذافي وانتهاء الأزمة، تولدت أزمات جديدة وتهديدات جديدة ارتبطت جلها برفض الثوار تسليم الأسلحة، وعمت الفوضى، وتحولت ليبيا إلى معقل للحركات الجهادية والجماعات الإرهابية، ومصدر تصدير للأسلحة، كما أنّ الوضع اللاامستقر في ليبيا والذي ازداد تأزما، زاد من حدة الهجرة غير الشرعية، وظاهرة اللجوء، إلى جانب الجريمة المنظمة والفساد، وغيرها من التهديدات الأمنية.

فالمهمة الوحيدة للمنظمة بعد أن كانت التدخل لحماية المدنيين، تحولت إلى تهديد لحياتهم وتعريضهم للمزيد من المخاطر، فقد أخذت الإدارة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة منحى سلبيا، وتجسد ذلك في مظاهر الفوضى والعنف واستمرار خروقات حقوق الإنسان، والعجز عن بناء الدولة الليبية في مرحلة ما بعد الأزمة، وإرساء أسس الديمقراطية، وتحولت ليبيا إلى بيئة أمنية تستفحل فيها جميع أنواع التهديدات، ومصدر للأمن لدول الجوار وللدول الأوروبية، ما يطرح التساؤلات حول نفعية وفاعلية وتناسبية الآليات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي لإدارة الأزمة في ليبيا.

3-مرحلة ما بعد الأزمة:

حسب ما جاء في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 حول الآليات المدنية المرتبطة بعمليات التدريب والبناء وإنشاء قوات خاصة لحفظ السلام، وإعادة البناء، لم يتم توظيفها في مرحلة ما بعد الأزمة في ليبيا، وإنّما اكتفت المنظمة بالإدارة العسكرية المطلقة، فلم تتمكن من بناء نظام سياسي قائم على أسس الديمقراطية، ولم تتمكن من توفير الحماية اللازمة للسكان المدنيين، كما لم تقم بإنشاء قوات خاصة لحفظ الأمن وإعادة بناء المنطقة، من خلال عمليات التدريب وتكوين فرق خاصة تؤدى هذه المهمة.

بين ما هو نظري قائم على الإدارة المدنية –العسكرية للأزمة الليبية، وبين ما هو تطبيقي لأداء منظمة حلف شمال الأطلسي على أرض الواقع، فرق كبير، وفجوة عميقة، ما أظهر فشل المنظمة في التعامل مع الطبيعة الجديدة للأزمات وللتهديدات الأمنية الجديدة، فعلى الرغم من محاولة توظيفها للمقاربة المدنية-العسكرية لإدارة الأزمة إلاّ أنّه لم تتمكن من التطبيق الفعّال لها، وإنمّا رجحت الإدارة العسكرية على الإدارة المدنية.

لذلك تبقى التساؤلات مطروحة حول العوامل التي حالت دون الإدارة المدنية-العسكرية للأزمة، والتي تتطلبها الطبيعة الجديدة للتهديدات ذات الطابع الانتشاري Spill-Over، ممّا يجعل من الصعوبة بمكان مواجهتها عن طريق الآليات العسكرية البحتة، وان كانت باستعمال الأسلحة الجديدة التي جاءت بها الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية.

وما يطرح نفسه بشدة، ويعتبر جدير فعليا بالنقاش هو الإدارة العسكرية للمنظمة للتهديدات الأمنية الجديدة التي تمّ ذكرها سابقا، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال الأزمة في كل من كوسوفو وليبيا، والتي تتطلب تفعيل الإدارة المدنية –العسكرية، إن لم تكن الإدارة المدنية البحتة لبعض التهديدات الناجمة عن الأزمات، فليس من المعقول توجيه الضربات الجوية العسكرية لمدة زمنية وبشكل متتالي باستعمال الأسلحة المتطورة، ضد جهة لا تماثلية من حيث القوة ومن حيث الطبيعة.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، ومع محاولة منظمة حلف شمال الأطلسي للبحث عن هوية جديدة بدافع الاستمرارية، لازالت تستعمل القوة العسكرية للتعامل مع الطبيعة الجديدة للواقع، فإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمات في ما وراء الحدود تحت مسمى حماية المدنيين، وإرساء أسس الديمقراطية وبناء الدولة التي تعاني من الأزمة، والتي تتطلب آليات مدنية، هي أهداف لم تتمكن من تحقيقها.

فقد عجزت المنظمة في ليبيا عن تحقيق هذه الأهداف، لذلك من الصعوبة بمكان الإقرار بمدى قدرتها على الإدارة الفعالة للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة، وبقي إسقاط النظام السابق الهدف الوحيد الذي تمكنت المنظمة من تحقيقه، عدا ذلك فقد زادت حدة العنف وانتشرت الفوضى، وهو ما يشكل تناقض صارخ بين الإطار النظري حسب المفهوم الاستراتيجي لعام 2010 وبين الأداء العملياتي.

ما يطرح التساؤلات حول متطلبات وآفاق إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة، القائمة على أسس مدنية-عسكرية، في ظل واقع تعاملها مع هذه التهديدات.

المطلب الثالث: الإدارة المدنية - العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة:الواقع والمتطلبات والآفاق

إنّ الإدارة المدنية - العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة يرتبط بثلاث أبعاد رئيسة تجمع بين الواقع والمتطلبات، إلى جانب آفاق توظيف الآليات العسكرية أو المدنية، التي ترتبط بدورها بشكل وثيق بهوية المنظمة، هذه الأخيرة تعكس الأداء العملياتي لها، وهو ما يظهر العديد من التناقضات، التي قد تؤدي إلى التأثير السلبي على بقائها واستمراريتها.

الفرع الأول: واقع الإدارة

يعتبر من الصعب لمنظمة حلف شمال الأطلسي تطبيق الإدارة المدنية-العسكرية على الرغم من إشارتها لذلك في خضم المفهوم الاستراتيجي لعام 2010، وهذا راجع لسببين أساسيين، حيث يرتبط السبب الأول بعدم امتلاك المنظمة للآليات المدنية

اللازمة، أمّا السبب الثاني فيتعلق بعدم وجود اتفاق واضح وصريح حول الطريقة المناسبة التي تتعامل بها المنظمة مع الطبيعة الجديدة للتهديدات الأمنية. [1]

إنّ العمليات والأطر النظرية التي صاغتها المنظمة للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة معظمها ذات طابع عسكري، كما أنّ المنظمة لم تركز كثيرا على بناء القدرات المدنية للتعامل مع الأزمات المحتملة على غرار التنظيم المدني، ما يجعل تعاملها مع المؤسسات ذات الطابع المدني أكثر صعوبة، خاصة على مستوى التباعد الثقافي للمنظمات، فبين تلك التي تقوم على أسس مدنية، وتلك التي تقوم على أسس عسكرية بون كبير. [2]

وقد عملت بعض الدول الأعضاء (كندا، الدانمارك، هنغاريا، النرويج، هولندا، التشيك وسلوفاكيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية)، على تحويل مقاربة الإدارة المدنية -العسكرية إلى مقاربة عملياتية على المستوى الدولي، وتطوير العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والمنظمات التي تهتم بتطبيق الإدارة المدنية للأزمات من خلال الشراكة وهو ما أوضحه بروك سميث ويندسور "Brooke Smith Windsor"، حيث بين أنّ سبعة من الدول الأعضاء سالفة الذكر قد أعربت عن دعمها للمنظمة في تبني مفهوم الإدارة المدنية-العسكرية. [3] وهو ما تمّ التعبير عنه في قمة ستراسبورغ:

> " **التجربة في البلقان وأفغانستان أظهرت أنّ التحديات الأمنية في العصر الحالي تتطلب مقاربة شاملة كلانية من طرف المجتمع الدولي، تجمع بين المعايير المدنية والعسكرية والتعاون**". [4]

[1] -Cécile Wendling, "The comprehensive approach to civil military –military crisis management :a critical analysis and perception," (IRSEM), 39, http://www.mo.gov.si/fileadmin/mo.gov.si/cfs/Literatura/SIMIBBook.pdf
[2] -Idem.
[3] -Ibid, 39-40.
[4] -Ibid., 40.

فعلى الرغم من محاولة منظمة حلف شمال الأطلسي تطبيق الإدارة المدنية - العسكرية حسب ما جاء به المفهوم الاستراتيجي الجديد، إلاّ أنّ واقع إدارة الأزمة في كوسوفو وليبيا أثبت عكس ذلك تماما، وأول نقاط النقص تتمحور حول مدى سعي المنظمة لتطوير قدرات مدنية، ما أدى إلى طرح مجموعة من الأسئلة:هل فعلا حاولت المنظمة رسم توافق بين الآليات المدنية والآليات العسكرية؟ هل حاولت تطبيق مقاربة إدارة الأزمة حسبما ما جاء بها المفهوم الاستراتيجي الجديد؟، كما يظهر الاختلاف والنقص أيضا في مسألة التمويل، والتي تتطلب ميزانية معتبرة سيما مسألة الإعمار وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الأزمة.[1]

وطرحت مسألة الإدارة المدنية-العسكرية، والجدوى من التعامل العسكري مع التهديدات الأمنية الجديدة في العديد من الحوارات، والتي يمكن من خلالها التأكيد على أنّ فرضية الإدارة العسكرية لم تعد الحل الأمثل لتهديدات القرن الحادي والعشرين، ولقد قام كل من ستيفن ايفرت "Steven Everts"، وغراي سميث "Gray Smith" بالدخول في نقاش، بدأ بتساؤل محوري حول مدى فاعلية القوة العسكرية في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، هل القوة العسكرية هي مفتاح الأمن الدولي؟ Is the military power the key to international security ?.[2]

وتمّت الإجابة على هذا التساؤل من خلال حوار مطول، حيث بين من خلاله ستيفن إيفرت أنّ القوة العسكرية لم تعد الآلية المناسبة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مبررا ذلك بأنّ العالم قد انتقل من الردع إلى الانفراج، ومن مرحلة الخطر إلى مرحلة التهديد الذي لم يعد مقتصرا على البعد العسكري التقليدي وإنّما انتقل إلى أبعاد متعددة، وفسرت النظريات في ذلك الكثير، إلى جانب أنّ الطبيعة الجديدة للنزاعات والأزمات التي لا تتطلب فقط التعامل العسكري، وإنّما تحتاج أكثر للتعامل المدني

[1] -Ibid., 41.
[2] -NATO," Managing crisis," *NATO Review* (Winter 2002), 17-22.

وعبر عن ذلك بالتعامل متعدد الأوجه Multi-faces treatment، وهو ما حصره في القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة. [1]

كما أضاف أنّ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية لم يمكنها من القضاء على ظاهرة الإرهاب، وإنّما التعامل العسكري مع هذه الظاهرة قد زاد من حدتها، عوضا عن ذلك يجب الإنفاق وتخصيص الميزانية لعملية البناء وإعادة الإعمار، وتطوير الآليات المدنية للتعامل مع هذا النوع من التهديدات، وهو ما تنتهجه المقاربة الأوروبية على حد تعبيره.[2]

أمّا نظيره غراي سميث فقد ركز على أهمية القوة العسكرية في التعامل مع مختلف قضايا القرن، وأنّ القوة العسكرية هي ما تبقي الدول محكمة لسيطرتها، وأعطى بذلك مثال عن قوة الولايات المتحدة الأمريكية، التي مكنتها من التدخل في العديد من مناطق العالم، ولولا القوة العسكرية لما تمكنت من ذلك، كما أكد عن غياب إمكانية الاستغناء عن القوة العسكرية في نشر قيم الديمقراطية، والترويج لثقافة حماية حقوق الإنسان، والدول الديمقراطية مع مرور الوقت تقوم بعقلنة استعمال القوة العسكرية، ما يؤدي بدوره إلى إعادة بناء الدول التي تعرضت للأزمات، لذلك تبقى القوة العسكرية على رأس الأولويات التي توظف في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة.[3]*

الفرع الثاني: متطلبات الإدارة

ممّا تقدم من الطروحات السالفة، فإنّ التهديدات الأمنية الجديدة التي تتعامل معها منظمة حلف شمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومرحلة القرن الحادي

[1] -Ibid., 17.
[2] -Idem.

*للمزيد من المعلومات حول النقاش والمتحاورين يمكن الإطلاع على المصدر التالي:
https://www.nato.int/docu/review/pdf/i4_en_review.pdf

[3] -Ibid.,18-20.

والعشرين، جعلت من المنظمة تواجه معضلة حقيقية تظهر في ضرورة إيجاد الآلية المناسبة للتعامل مع هذه التهديدات، وعلى الرغم من استمرارية أهمية القوة العسكرية إلاّ أنّها ليست بنفس الأهمية خلال فترة ما قبل الحرب الباردة، وغدت الإدارة المدنية على رأس الأولويات، وهو ما أمكن ملاحظته من خلال تسليط الضوء على إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كل من كوسوفو وليبيا، على ضوء نتائج الدراسة المقارنة التي تمّ التوصل إليها.

فاستمرارية منظمة حلف شمال الأطلسي تتطلب البحث عن هوية جديدة، تتضمن في طياتها إدراج الإدارة المدنية على أرض الواقع في التعامل مع الأزمات، وليس الاكتفاء بمناقشتها ضمن الأجندات الأمنية والسياسية.

كما أنّ مرحلة ما بعد الأزمة هي مرحلة فاصلة في إعادة بناء أي دولة، فإمّا أن يتم بناء أسس صلبة للنهوض بها مع مراعاة كافة الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية...، أو أن يتم الفشل في التعامل مع وضع ما بعد الأزمة، ممّا يولد تهديدات أمنية جديدة، يصبح من الصعوبة بمكان التحكم فيها وفي انتشارها إقليميا ودوليا.

ففي القرن الحادي والعشرين، مرحلة ما بعد الأزمة تتطلب الإدارة المدنية، لذلك تحتاج منظمة حلف شمال الأطلسي إلى تقوية الجانب المدني ليس فقط في بعده النظري وإنّما في بعده العملياتي، وفتح الباب لشراكات من شأنها النهوض بالإدارة المدنية للتهديدات الأمنية الجديدة، وتوجيه التمويل والإنفاق إلى عملية البناء وإعادة الإعمار والتدريب الميداني.

كما هنالك تعارض حول مفهوم الإدارة المدنية -العسكرية بين الدول الأعضاء داخل المنظمة، فمن المعروف أنّ المقاربة الأمريكية للتعامل مع الأزمات هي مقاربة

عسكرية، على خلاف المقاربة الأوروبية، التي تعطي الأولوية للآليات المدنية، وهو من بين أحد أهم الأسباب التي تحول دون القدرة على توظيف هذا المفهوم في الميدان.

لذلك فالإدارة المدنية-العسكرية غدت ضرورة للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، فالإدارة العسكرية كنهج تمّ اتباعه في فترة ما قبل الحرب الباردة واستمر حتى الوقت الحالي، يخلف العديد من التهديدات الأمنية بدلا من التقليل من حدتها، فعلى منظمة حلف شمال الأطلسي أن لا تستمر في الإدارة العسكرية للتهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وإلاّ عانت من عديد التبعات التي تنعكس على أدائها واستمراريتها.

الفرع الثالث: الإدارة المدنية- العسكرية وآفاق أداء منظمة حلف شمال الأطلسي

قامت منظمة حلف شمال الأطلسي على إثر المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010، بصياغة العديد من المفاهيم الاستراتيجية* ، التي ركزت على عديد المواضيع والتي من خلالها يمكن وضع تصورات حول مستقبل أداء منظمة حلف شمال الأطلسي عبر تطبيق مقاربة إدارة الأزمة:

1- المفهوم الاستراتيجي لعام 2012، والذي عقد خلال قمة شيكاغو، وركزت هذه القمة على ثلاث مواضيع أساسية، على رأسها التحضير لمرحلة الانتقال الرسمي للسلطة في أفغانستان، والتخطيط لالتزامات طويلة المدى مع الدولة الأفغانية، كما طرحت القمة مبادرة الدفاع الذكي، وتطوير القدرات العسكرية، إلى جانب تعزيز الشراكة مع دول غير أعضاء في المنظمة.[1]

*للإطلاع على التطور الكرنولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي عبر المفاهيم الإستراتيجية التي صاغها بداء من معاهدة واشنطن، أنظر الملحق رقم:03

[1]-Paul Belkin, "NATO Chicago Summit," CRS Report for Congress (May14, 2012), 5.

2- المفهوم الاستراتيجي لعام 2014، عرفت بقمة ويلز ركزت على استعدادية المنظمة لتطوير آليات الدفاع الجماعي، وتطوير القدرات لمواجهة مختلف التحديات، إلى جانب التأكيد على أهمية الإنفاق على الدفاع ضمن التفاعلات عبر الأطلسية، كما أكدت على تعميق العلاقات مع روسيا، وبناء أواصر التعاون مع أوكرانيا، وإعادة طرح سياسة الأبواب المفتوحة، مع العمل على استكمال أعمال قوات ايساف ISAF بأفغانستان، والتدخل المستقبلي فيها بعد 2014.[1]

3- المفهوم الاستراتيجي لعام 2016، لم تختلف المواضيع التي جاءت بها قمة وارسو عن سابقتها، حيث تمّ التركيز على نشر قوات عسكرية في دول البلطيق وبولندا وتعزيز آليات صنع القرار خاصة أثناء الأزمات، وتعزيز الشراكة الأطلسية الأوروبية، إلى جانب الاستمرار في عمليات الدعم في أفغانستان.[2]

4- المفهوم الاستراتيجي لعام 2017، حيث جمع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة وركز على موضوعين أساسيين، يتمثلان في تقاسم الأعباء لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، إلى جانب مواجهة ومحاربة الإرهاب.[3]

حسب ما تقدم من طروحات حول واقع إدارة المنظمة للتهديدات الأمنية الجديدة ومتطلبات هذه الإدارة، وما تمّ التوصل إليه من خلال هذه الدراسة حول التعارض الصارخ بين آليات إدارة الأزمة وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، إلى جانب المواضيع التي تناولتها المنظمة عبر المفاهيم الإستراتيجية التي جاءت بعد عام

[1] -NATO,"NATO Wales Summit Guide,"(september1, 2014), https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_112107.htm

[2] -Hans Binnendijk et al,"NATO future :a tale of three summits,"Centre for Transatlantic Relation (November, 2016), 3.

[3] - U.S. Mission to NATO, "Secretary General Stoltenberg's Press Conference Following the NATO Leaders' Meeting,"(May 25, 2017), https://bit.ly/2z5vWxC

2010، فقد بقي تركيز المنظمة منصبا على تعزيز وتقوية القدرات العسكرية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

من هذا المنطلق يمكن وضع مجموعة من التصورات التي من شأنها إعطاء صورة حول التعامل المستقبلي للمنظمة مع التهديدات الأمنية الجديدة، والتي ستأخذ هي الأخرى منحنيات عدة وهذا راجع للعديد من العوامل.

لذلك يمكن استنتاج أنّ المنظمة وعلى ضوء استمرارها في تطوير القدرات العسكرية على حساب القدرات المدنية، ستستمر في تعزيز الإدارة العسكرية للأزمات بدلا من الإدارة المدنية، وهذا راجع لارتباطها الكبير بدعم الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى نهج استعمال القوة الصلبة، بخلاف النهج الأوروبي الذي يميل إلى استخدام القوة الناعمة، وهو التصور الراجح والأقرب إلى الواقع،على ضوء المواضيع التي طرحت في المفاهيم الإستراتيجية، التي تمت صياغتها بعد عام 2010.

إذا استمرت المنظمة في تطبيق آليات الإدارة العسكرية سوف تتعرض لأزمة هوية للمرة الثانية منذ تأسيسها، وهو ما سيؤثر على أدائها بشكل مطلق، وبالتالي تفقد المصداقية ، وهذا راجع إلى تجاهل تطوير آليات مدنية على المستوى النظري-المفاهيم الإستراتيجية 2012، 2014، 2016، 2017-وعلى المستوى العملياتي الذي سيزداد تأزما في حالة الاستمرارية في اتباع نفس النهج، ويعتبر هذا التصور قريب إلى الطروحات البنائية، وقد يتجسد على أرض الواقع للمرة الثانية في مسار المنظمة، لكن في هذه المرة سيكون أكثر تعقيدا، ومرتبط بعامل الزمن.

إنّ منظمة حلف شمال الأطلسي ستكون في مفترق طرق، في حال غياب التطبيق الفعلي للآليات المدنية لمواجهة التهديدات الأمنية للقرن الحادي والعشرين، ما سيؤكد الطرح الواقعي حول زوال الأحلاف والمنظمات بزوال الأهداف التي جاءت من أجلها،

أو عدم قدرتها على مسايرة متطلبات البيئة الأمنية الجديدة، لكن هذا التصور القائم على زوال المنظمة هو تصور بعيد على أن يكون محل تنفيذ، نظرا للدور الذي تؤديه المنظمة، خاصة بالنسبة للدول الأعضاء، لذلك توجد إمكانية تعرض المنظمة لأزمات، لكن لا يصل الأمر إلى الحل.

خلاصة الفصل:

لقد تمّ في هذا الفصل تسليط الضوء على الإدارة المدنية- العسكرية للتهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة التي حاولت منظمة حلف شمال الأطلسي انتهاجها، وضمّنتها في المفاهيم الإستراتيجية الجديدة التي صاغتها من خلال مقاربة إدارة الأزمة، وقامت على إثرها بالتدخل في العديد من مناطق الأزمات في العالم، ولعّل أهمها إقليم كوسوفو وليبيا، ومن هنا تمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1- لقد طُبعت إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كل من كوسوفو وليبيا بالطابع العسكري، الذي خلف بدوره العديد من التبعات الأمنية ، والتي استعصى على المنظمة التعامل معها، نظرا لتوظيفها للمقاربة العسكرية وإهمالها للمقاربة المدنية؛

2- جاءت منظمة حلف شمال الأطلسي بمقاربة إدارة الأزمة كمقاربة جديدة للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة عبر مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية، إلاّ أنّ ما يعاب على المنظمة هو عدم تركيزها بشكل مفصل على هذه المقاربة، وإنّما أتت على ذكرها دون التفصيل في آليات الإدارة وكيفية بناء الآليات المدنية، ومراحل تطبيق هذه المقاربة على ضوء التناسب بين الآلية والمرحلة-قبل الأزمة، أثناء الأزمة وما بعد الأزمة.

3-الإدارة المدنية - العسكرية غدت من المقاربات الحديثة التي يستلزم توظيفها في إدارة الأزمة، نظرا للطبيعة الجديدة التي اكتستها هذه الأخيرة؛

4- إنّ استمرارية منظمة حلف شمال الأطلسي في البحث عن هوية جديدة من أجل ضمان الاستمرار يبقى قيد الطروحات النظرية، كون تعاملها مع الواقع يعكس الهوية العسكرية التقليدية، القائمة على الدفاع الجماعي التي جاءت بها معاهدة واشنطن؛

5- إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في إقليم كوسوفو أظهرت تطابقا بين ما جاء في المفاهيم الإستراتيجية لعامي 1991و1999، من حيث توظيف الآليات العسكرية للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، وبالتالي فالإشكال المطروح هو عدم تحديد المنظمة للآليات المدنية المناسبة لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة، لكن مقارنة مع تطبيق مقاربة إدارة الأزمة في ليبيا التي جاءت وفقا للمفهوم الاستراتيجي لعام 2010، فإنّ المنظمة قد أرست آليات الإدارة المدنية - العسكرية، وبالتالي الإشكال في هذا المستوى يطرح على مستوى مسألة التطبيق على أرض الواقع.

6- لعّل أهم تساؤل يطرح بعد الدراسة التي تمّ إجراؤها يتمحور حول عجز منظمة حلف شمال الأطلسي عن تفعيل المقاربة المدنية في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة من خلال بناء القدرات المدنية التي تتطلب غلاف مالي كبير، والذي قد يرجع إلى عدم المعرفة والإدراك الفعليين للمنظمة لطبيعة البيئة الأمنية الجديدة، أو عدم القدرة على التوصل إلى الآلية المتناسبة مع تهديدات القرن الحالي، أو غياب استقلالية المنظمة وتبعيتها للدول الأعضاء ممّا يحول دون تشكيل الهوية المتجددة والمتغيرة التي تتواءم مع كل فترة زمنية.

الخاتمـــــة

في خضم التغيرات التي شهدتها البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة على مستوى المفاهيم، القضايا، والفواعل، حاولت منظمة حلف شمال الأطلسي الحفاظ على بقائها واستمراريتها التي تحددت بالعديد من العوامل، واستلزمت خلق هوية جديدة من أجل التماشي مع متطلبات فترة ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ممّا استدعى تحول المنظمة من منظمة ذات طابع عسكري، تتبنى هوية الدفاع الجماعي، وتحقيق الأمن الجماعي عبر المنظور الكلاني الشامل للأمن، إلى منظمة ذات أبعاد أمنية لتحقيق الأمن التعاوني عبر مقاربة إدارة الأزمة، حيث تناط بها أدوار أمنية وسياسية إلى جانب الأدوار العسكرية التي تعبر عن جذورها وهويتها الأصلية، وقد سطرت المنظمة عدة أدوار على إثر التغيرات الحاصلة، ولعّل أهمها هو سعيها لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة، التي أكدّت على الإدارة المدنية-العسكرية.

ففاعلية إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة تقاس بمدى قدرتها على التعامل المدني الفعّال معها، كونها تهديدات تكون أحيانا سابقة لمرحلة الأزمة، وناتجة عنها في أحايين أخرى، ممّا يجعل من الأدوار المدنية للمنظمة في إدارة الأزمات من الأهمية بمكان، لكن واقع إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي لمجموعة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال الأزمة في كل من كوسوفو وليبيا، قد أظهر ضعف وعجز كبيرين في أدائها، وغياب الفاعلية اللازمة للتعامل مع هذه التهديدات، نظرا لتفعيل الآليات العسكرية بدلا من الآليات المدنية.

وبذلك فالآليات المدنية لم تجد طريقها للتنفيذ -كما تمّ النص على ذلك في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 عبر مقاربة إدارة الأزمة، -، لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ومطلع القرن الحادي والعشرين.

وتمّ التوصل عبر هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- قامت منظمة حلف شمال الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة بالسعي للحفاظ على بقائها، وتجاوز أزمة الهوية التي عرفتها عقب هذه الفترة، حيث تعرض أمنها الأنطولوجي للتهديد، ممّا دفع بها إلى السعي لخلق هوية جديدة تتماشى ومتطلبات البيئة الأمنية الجديدة، وانتقلت من هوية الدفاع الجماعي، إلى الأمن التعاوني، في خضم استحداث مقاربة إدارة الأزمة، عبر مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية التي جاءت عقب الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، محاولة منها للتكيف من أجل ضمان البقاء والاستمرار في بيئة ما بعد الحرب الباردة.
- جاءت المفاهيم الإستراتيجية التي صاغتها منظمة حلف شمال الأطلسي خاصة مفاهيم عام 1991، 1999، و2010 بمقاربة إدارة الأزمة للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، وسلطت الضوء في مفهومي 1991 و1999 على الآليات العسكرية، ممّا خلق لا تناسب مطلق بين الآلية وطبيعة التهديد، في حين ركز المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 على الآليات المدنية إلى جانب الآليات العسكرية، لكن واقع الأداء للمنظمة لم يعكس التطابق بين ما جاء في المفهوم وبين الممارسة، وفي ظل هذه المعطيات تفقد هذه المفاهيم مصداقيتها لأنّها لم تعكس التوافق الفعلي بين الآلية وطبيعة التهديد من جهة(مفهومي عام 1991و1999)، كما لم تحقق التطابق بين النص والممارسة(مفهوم عام 2010)، والذي بدوره يعكس فكرة غياب التناسبية والتوافقية.

- استعمال القوة العسكرية في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة يتسبب في زيادة حدة تأثير هذه التهديدات، نظرا للعديد من الخصائص المميزة لها، والتي تعدو عن كونها تهديدات تماثلية، فالإدارة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كل من كوسوفو وليبيا وعلى نطاق واسع، جعلت من التهديدات الأمنية التي تدخلت المنظمة لإدارتها أكثر صعوبة وحدة.

فقد زاد نشاط الجماعات المسلحة والإرهابية، والجريمة المنظمة، واللاأمن الطاقوي وغيرها من التهديدات الأخرى، ويمكن وضع احتمالية حاجة المنظمة لاستخدام القوة العسكرية، إلاّ أنّ الأمر لا يتطلب استعمال واسع النطاق، ممّا يجعل من مقاربة إدارة الأزمة التي تبنتها المنظمة على المستوى النظري مع المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 محل تساؤل وتشكيك.

- تمّ طرح مسألة أخرى من خلال هذه الدراسة تتمحور حول فعالية أداء المنظمة في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة، والتي ارتبطت بقياس الأمن والاستقرار بمرحلة ما بعد الأزمة ودور المنظمة في هذه المرحلة، وهنا يبرز الدور المدني لها بشكل كبير، والذي من شأنه الإسهام في عملية إعادة البناء، عبر العديد من السبل والآليات، الأمر الذي يوفر الأمن والاستقرار في مناطق الأزمات ممّا يسهم إلى حد كبير في التقليل من حدة التهديدات الأمنية الجديدة، أو على الأقل إمكانية التحكم النسبي فيها، وبالتالي مع الوقت توفير سبل المعالجة اللازمة في المناطق التي تشهد الأزمات بالتعاون مع الفواعل المعنية.

لكن إدارة المنظمة للأزمة في كل من كوسوفو وليبيا يعبر عن غياب الفعالية في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة في كلا المنطقتين، فكوسوفو وإن قامت المنظمة بالتواجد فيها في مرحلة ما بعد الأزمة إلى جانب التواجد الأممي من خلال قوات KFOR وUNMIK، إلاّ أنّها عانت لسنوات عديدة من تبعات الإدارة العسكرية، وإلى الوقت الراهن هنالك قنابل موقوتة تغذيها الأحقاد الإثنية، التي من

شأنها الانفجار في أي وقت، وليبيا انتقلت من الفشل الدولاتي على إثر الإدارة العسكرية(إلى جانب عوامل أخرى) إلى اللادولة، وهذا راجع لعدم تواجد منظمة حلف شمال الأطلسي لاستكمال إدارة مرحلة ما بعد الأزمة، وعدم إرساء دعائم لإعادة بناء النظم السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية عبر الإدارة المدنية، ففعالية أداء المنظمة في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة قد شابتها العديد من النقائص والتي جعلت منها محل تشكيك.

- إنّ التعامل المدني مع التهديدات الأمنية الجديدة من شأنه التقليل من حدتها، وهذا في إطار عملية الشراكة والتعاون بين فواعل تعاني من هذه التهديدات بشكل مباشر وأخرى بشكل غير مباشر، بحكم خاصية الانتشار والعالمية التي تميزها وفي ظل مساس هذه التهديدات الأمنية الجديدة بأمن الدول الأعضاء من جهة وبالسلم والأمن الدوليين من جهة أخرى، قامت المنظمة بتفعيل مقاربة إدارة الأزمة لكن بشقها العسكري دون المدني، ما زاد من حدتها، وأصبح من الصعوبة بمكان التحكم بها.

فلا يمكن إلغاء الأداء العسكري للمنظمة كليا، لكن اعتماده بشكل متزايد إن لم يكن مطلق كما جاء في الحالة الليبية، قد زاد من تأزيم الوضع بدلا من معالجته كما أنّ تطبيق الآليات المدنية خاصة في مرحلة ما بعد الأزمة يتطلب خطة متكاملة ترتبط في أحيان كثيرة بإعادة البناء، وهو ما غاب عن المنظمة في حالة كوسوفو وليبيا، وهذا راجع لعدم إرسائها لخطة إنمائية متكاملة ببعدها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، الشيء الذي فعّل حدة التهديدات الأمنية الجديدة في ظل البيئة المغذية لها.

من خلال هذه الدراسة، يمكن القول بأنّ فاعلية أداء منظمة حلف شمال الأطلسي في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة، التي اعتمدت

على الجانب العسكري وإهمال الجانب المدني، قد شابها العديد من النقائص، التي حالت دون الجزم بتحقيق المنظمة الهدف من وراء هذه الإدارة والذي يتجسد في إرساء أمن الدول الأعضاء والسلم والأمن الدوليين، وبذلك لم تجد الآليات المدنية طريقها للتنفيذ في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة الأزمة .

وتحقيقا لهذا الهدف يجب على منظمة حلف شمال الأطلسي إعادة النظر في الآليات المستعملة في عملية الإدارة من جهة، ومن جهة أخرى والتي لا تقل أهمية التقرب أكثر من هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وإعطاء فهم صحيح وموحد لها عبر مقاربة كلانية شمولية في إطار الأداء العملياتي، وتجزيئية في الإطار النظري، ما من شأنه أن يجعل توظيف المقاربة المدنية-العسكرية من طرف المنظمة في إدارة مختلف التهديدات تحصيل حاصل ونتيجة حتمية، لا تقبل إدراج التعامل التقليدي العسكري القائم على التوظيف المطلق للقوة العسكرية.

ويبقى السؤال المطروح : هل تعتبر فعلا منظمة حلف شمال الأطلسي مؤهلة لإدارة التهديدات الأمنية الجديدة، في ظل العديد من النقائص التي تشوبها سواء من حيث الهيكل أو من حيث الأداء على ضوء الأهداف التي تسعى لتحقيقها؟ وما مدى قدرة المنظمة على إحداث تقارب بين أهدافها المسطرة نظريا وبين أدائها على أرض الواقع بشكل مستقل؟

قائـــــــمة المصادر والمراجع

I. : باللغة العربية:

أولا: المصادر:

التقارير:

1. شيفيس، كريستوفر ومارتيني، جيفري." ليبيا ما بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل." مؤسسة راند،2014.

ثانيا: المراجع:

أ-الكتب:

1. السيد حسن، عدنان. *التوسع الأطلسي*.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009.
2. ديسوا، جيرارد.*دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولاتية*، ترجمة قاسم المقداد ج2، سورية: دار نينوى للدراسات و النشر والتوزيع، 2015 .
3. قوجيلي، سيد أحمد. *الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن*.عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013 .
4. ____،__ ___. *تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012.

ب- الرسائل والأطروحات:

1. أحمد عبد الحليم مهدي، إيمان." المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وإدارة الأزمة: تطبيقا على حالتي أفغانستان وليبيا." أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2016.

2. أحمد مصطفى عفيفي، رامي."حلف الناتو ومبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية."رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2017.

3. بادي الطراونة، طارق."دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان-كوسوفو دراسة حالة-."رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

4. زردومي، علاء الدين." التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي." رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

ج-المجلات:

1. الحرماوي، محمد."إستراتيجية حلف شمال الأطلسي."*الحوار المتمدن*، (29-08-2013).

د- المقالات:

1. محمود بدوي السيد، منيرة ."الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة." جامعة أسيوط، كلية التجار.

https://www.politics-dz.com/threads/alatgaxat-alxhdith-f-dras-alnzam-aldul-mndh-ntxa-alxhrb-albard.3403/.

2. مهدي، محمد عاشور."قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المختلفة." *دراسات ومقالات*.

http: //www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

هـ- الجرائد:

1. الدباس، خالد."النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاجئين الجدد." جريد الغد (الأربعاء،28-04-2010).

http://www.alghad.com/articles/537020

2. عادل، يسرى ." ليبيا من الديكتاتورية والقمع إلى الانهيار والإرهاب." جريدة الإتحاد(الخميس20أكتوبر2016).
http://www.alittihad.ae/details.php?id=51778&y=2016&article=full

II: باللغات الأجنبية:

A- In english:

1- Resources:

a- Reports:

1. Belkin, Paul. "NATO Chicago Summit." CRS Report for Congress, May14, 2012.
2. Binnendjik, Hans et al. "NATO future: a tale of three summits."Centre for Transatlantic Relation, November, 2016.
3. Gallis, Paul." the NATO Summit at Bucharest 2008, CRS Report for congress." May5, 2008.
4. House of Common Defense Committee, "The future of NATO and European defense." Ninth Report of Session 2007-2008.
5. Independent International Commission in Kosovo."The Kosovo Report.
https://bit.ly/2MIPHgu
6. Lambeth, Benjamin S. "NATO air war for Kosovo: a strategic and operational statement." RAND, 2001.

7. Larrabe, F.Stephen. "NATO's eastern agenda in new strategic area. "RAND, 2003.
8. McNamara, Sally."NATO summit 2010: time to turn words into actions." Heritage Foundation, December10, 2010.
9. Mueller, Karl P." Perception and purpose: air power in the Libyan civil war." RAND, 2015.
10. NATO. "Lisbon Summit Declaration." Nov20, 2010. https://bit.ly/2u4DKKi
11. NATO."NATO Wales Summit Guide." September1, 2014. https: //www.nato.int/cps/en/natohq/news_112107.htm
12. NATO."Partnership for peace: invitation." January 1994.https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_24468.htm
13. Pasternak, Charly Salonius."From protecting some to securing many: NATO 's journey from a military alliance to security manager." The FIIA Report, 2007.
14. Ringsmose, Jens and Rynning, Sten."NATO's new strategic concept: a comprehensive assessment." Copenhagen: DIIS, 2011.
15. Serfaty, Simon."The NATO Riga Summit: a renewed commitment to transformation." Center for Strategic Studies and International Studies, October 2, 2006.
16. Smith, Julianne."Transforming NATO (…again), a primer for the NATO Summit in Riga 2006." Center for Strategic Studies and International, November 2006.

17. US Department of State. "fact sheet the North Atlantic Treaty Organization." July 1997. https: //19972001.state.gov/regions/eur/nato_fsnato.html

18. Wendling, Cécile." The comprehensive approach to civil military -military crisis management: a critical analysis and perception." IRSEM. http://www.mo.gov.si/fileadmin/mo.gov.si/cfs/Literatura/SIMIBBook.pdf

2- References:

a- Books and book chapters :

1. Adrian, Hyde –Price." NATO and European Security System: a neo realist analysis." In *Theorizing NATO: New Perception on the Atlantic Alliance,* edited by Mark Webber and Adrian Hyde –Price,41-60. USA: Routledge, 2016.
2. Atkins, Albert. *Air War over Kosovo: Operational and Logistical Issues of the Air Campaign*.USA: Writer Club Press, 2000.
3. Bacevich, Andrew J and Cohen, Eliot A. *War over Kosovo: Politics and Strategy in a Global Age*. New York: Colombia University Press, 2001.
4. Behnke**,** Andreas. *NATO's Security Discourse after the Cold War: Representing the West*. London and NY: Routledge, 2013.
5. Bilgin, Pinar "Critical Theory." In *Security Studies: an introduction,* edited by Paul D. Williams, 89-102. USA and Canada: Routledge, 2008.

6. Boeke, Sergei and Zuydewijn, Jeanine de Royan. *Transforming from Military Intervention to Long Term Counter Terrorism Policy: the Case of Libya 2011-2016*. Leiden University: Institute of Security and Global Affairs, 2016.

7. Booth, Ken. *Theory of World Security*.UK: Cambridge University Press, 2007.
8. Buckley, Mary and Cumming**,** Sally N. *Kosovo: Perceptions of War and its Aftermath*. London and New York: Continuum, 2001.
9. Buzan, Barry and Hansen, Lene. *The Evolution of International Security Studies*.UK: Cambridge University Press, 2009.
10. Daalder Ivo H. and O'Hanlon, Michael E. *Winning Ugly: NATO's War to save Kosovo*. Washington DC: Brooking Institute Press, 2000.
11. Flockhart, Trine."Understanding NATO through constructivist theory."In *Theorizing NATO: New Perception on the Atlantic Alliance,* edited by Webber, Mark and Adrian Hyde –Price, 140-160. UK: Routledge, 2016.
12. Gaspar, Carlos."NATO's strategic concept."In *Perception of NATO and New Strategic Concept,* edited by Luis Nuno Rodrigues and Volodymyr Dubovyk,31-48.IOS PRESS, 2011.

13. Gregory, Robert H. *Clean Bombs and Dirty War: Air Power in Kosovo and Libya*.USA: Potomac Books, 2015.

14. Hermann, Richard K. and Lebow, Ned. *Ending the Cold War: Interpretations, Causation, and the Study of International Relations*.USA and UK: Palgrave and Macmillan, 2004.

15. Hughes, Christopher W. and Meng, Lai Yew. *Security Studies: a reader*.USA and Canada: Routledge, 2011.

16. Huysmans, Jef and Squire, Vicki." Migration and security." *In The Routledge Handbook of Security Studies*, edited by Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer, 169-179. London and New York: Francis and Taylor Group, 2010.

17. Kaarbo, Juliet and Lee Ray, James. *Global Politics10th ed***.** USA: Wadsworth Cengage Learning, 2011.

18. Kay, Sean. *NATO and the future of European Security*. USA: Rowman and Littlefield Publishers, 1998.

19. Karpaviciute, Leva." The evolution of the North Atlantic security community and the Baltic State." In *Newcomers no more? contemporary NATO and the future of the enlargement from the perspective of post Cold War members,* edited by Robert Czulda and Mark Majed**,** 89-101**.**Warsaw: International Relation Research Institue, 2015.

20. kolodzeij, Edward A. *Security and International Relations***.** UK: Cambridge University Press, 2005.

21. *NATO Handbook 2001*. Information and Press, 2001.

22. *NATO Handbook 2006*. Brussels: Public Diplomacy Division, 2006.

23. Palous, Martin. "Between idealism and realism: reflection on the political landscape of post communism". In *Between past and future : The Revolution of 1989 and their Aftermath*, edited by Sorin Antohi and Vladimir Tismaneanu, 100-121.Hungary: CEUP, 2000.

24. Peoples, Columba and Williams, Nick Vaughan. *Critical Security Studies: an introduction2nd e*d.London and New York: Routledge and Francis and Taylor Group, 2015.

25. Ponsard, Lionel. *Russia, NATO and Cooperative Security: Bridging the Gap*. London and NY: Routledge, 2007.

26. Rauchhaus, Robert W. "Making NATO eastward: can international relations theory keep peace ?."In *Explaining NATO Enlargement*, edited by Robert W. Rauchhaus, 3-20 . London: Frank Cass, 2001.

27. Roberston, George."Transforming NATO to meet challenges of the 21st century."In *Transatlantic Transformations: Equipping NATO for the 21 st century*, edited by Daniel S. Hamilton, 25-73.Washington DC: Center for Transatlantic Relations, 2004.

28. Rousseau, David L. and Walker, Thomas C. "Liberalism."In *The Routledge Handbook of Security Studies***,** edited by Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer,

21-33. London and New York: Francis and Taylor Group, 2010.

29. Sabic, Zlatko and Jelusic, ljubica. "Slovenia and NATO enlargement: Twists, Turns, and Endless frustrations."In *Almost NATO: Partners and Players in Central and Eastern European Security*, edited by Charles Krupnik, 83-118 .USA: Rowman and Littlefield Press, 2003.

30. Sandole, Dennis. J .D. *Peace and Security in Post Modern World: the OSCE and Conflict Resolution*. London and NY: Routledge, 2007.

31. Schimmelfennig, Frank."NATO enlargement: a constructivist explanation." In *Origins of National Interest*, edited by Glenn Chafetz et al, 198-234 . London: Frank Cass, 1999.

32. Schlag, Galbi."Securitization theory and the evolution of NATO."In *Theorizing NATO: New Perception on the Atlantic Alliance,* edited by Mark Webber and Adrian Hyde –Price, 161-182. UK: Routledge, 2016.

33. Terzuolo, Eric *NATO and Weapons of Mass Destruction, Regional Alliance, Global Threats*. NY: Routledge, 2006.

34. Tikner, J.Ann. "Feminism and Security." In *Security Studies: a reader*, edited by Christopher W.Hughes and Lai Yew Meng, 44-51. USA and Canada: Routledge, 2011.

35. Webber, Mark et al. *NATO's Post Cold War Trajectory, Decline or Regeneration*.UK: Palgrave Macmillan, 2012.

36. Wenger, Andreas et al." New perspective on NATO history." In *Transforming NATO in the Cold War: Challenges beyond Deterrence in the 1960,* edited by Andreas Wenger et al, 5-17. USA and Canada: Routledge, 2007.

37. Wibben, Annich T. R. "Feminist Security Studies." In *The Routledge Handbook of Security Studies*, edited by Myriam Dunn Calevetly and Victor Mauer, 84-94. London and New York: Francis and Taylor Group, 2010.

38. Williams, Paul D. Security Studies: an introduction. USA and Canada: Routledge, 2008.

39. Williams, Phil."Organized crime, drug trafficking and trafficking in women."In *The Routledge Handbook of Security Studies*, edited by Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer,149-158. London and New York: Francis and Taylor Group, 2010.

40. Wohlforth, Williams C ." Realism and security studies."in *The Routledge Handbook of Security Studies***,** edited by Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer, 9-20. London and New York: Francis and Taylor Group, 2010.

b- Theses:

1. Johnson, Jennifer L." NATO crisis management in the Balkans." Thesis and dissertation collection, California Naval Post Graduation School, 2002.
2. Michael Godfrey, Queen." Humanitarian war in theory and practice: a case study of the NATO intervention in Kosovo."PH.D thesis, Nottingham University, May 2007.
3. Sundarajan, Anita R. "The sustainability of the North Atlantic Treaty Organization: addressing the security development nexus in the 21 st century." In partial fulfillment of the requirement for Master thesis, Georgetown University, 2012.

c- Periodicals:

1. Aybet, Gulnur." NATO‘s new missions." *Perfections*, vol 4,1(March-May, 1999): 1-7.
2. Fermor, Chrestopher."NATO‘s decision to intervene in Libya (2011): realist principle or humanitarian norms." *Journal of Politics and International Studies*, vol8 (Winter2012): 323-361.
3. Hellmann, Gunther and Wolf, Reinhard. "Neorealism, neoliberal institutionalism and the future of NATO."*Security Studies, vol 3, 1* (1993): 3-43.
4. Kennedy Pipe, Caroline".International history and international relation theory: a dialogue beyond the Cold War." *International Affairs*, vol 76, 4 (October 2000): 741–754.

5. Legault, Albert."NATO intervention in Kosovo: The legal context." *Canadian military journal* (Spring 2000): 63-66.
6. linkevicius, Justinas."Lost in self identification ? in search of NATO identity."*Poltiken*, vol 27: 103-124.
7. NATO. "Managing crisis." *NATO Review* (Winter 2002): 1-35.
8. Sjursen, Helene. "On the identity of NATO ?" *International Affairs*, vol80, 4(July2004): 687-703.
9. Shmidit, John R." Last Alliance standing? NATO after 9/11." *the Washington Quarterly* (Winter 2006-2007): 93-106.
10. Stone, Marianne. " Security according to Buzan, a comprehensive security analysis." *Security Discussion Papers Series* (Spring 2009): 1-11.
11. Wallander, Celeste A. "International Assets and Adaptability: NATO after the Cold War." *International Organization* 54,5(Autumn 2000): 705-735.

d- Articles:

1. Al-Kassimi, Khaled." NATO's open door policy: keep it open or shut it."(January 2015). https://macsphere.mcmaster.ca/bitstream/11375/18670/1/Al-kassimi_khaled_201512_MA.pdf
2. De Santis, Nicola." NATO's Agenda and the Mediterranean Dialogue."(April 2003). https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_113760.htm?selectedLocale=en
3. Kay, Sean."NATO: The Kosovo war, and neoliberal theory."

https://kb.osu.edu/dspace/bitstream/handle/1811/31992/?sequence=2

4. NATO."NATO role in relation to the conflict in Kosovo. historical overview,"(July15,1999). https://www.nato.int/kosovo/history.htm
5. NATO‘s purpose after the Cold War, NATO in the 21st century."(March 19, 2001).https: //www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/reportch1.pdf
6. Press Info. "NATO‘s role in relation to the conflict in Kosovo, Historical Overview. https://www.nato.int/docu/comm/1999/9904-wsh/pres-eng/20kosov.pdf
7. Ruhle, Michael."NATO after Prague: learning the lessons of 9/11."(Summer2003).http://ssi.armywarcollege.edu/pubs/parameters/articles/03summer/ruhle.pdf
8. Schreuer, Christoph."Is there a legal basis for the NATO intervention in Kosovo."Kluwer Law International (1999). http://www.univie.ac.at/intlaw/wordpress/pdf/60_kosovo.pdf
9. Shea, Jamie."Why does NATO‘s new strategic concept matter".https://www.atlcom.nl/ap_archive/pdf/AP%202010%20nr.%208/Shea.pdf
10. Taylor, Claire."NATO: The Istanbul Summit."Research Paper, House of Commons (July 2004).

e- Conferences:

1. Hamntan, Michail."NATO: Past, present,…and future ?" paper presented in the 4th Euro-Atlantic conference titled 21st century: challenges facing Europe and North America, Catholic University Leven: Department of Political Science, 2004-2005.

h- U.S. Mission to NATO, "Secretary General Stoltenberg's Press Conference Following the NATO Leaders' Meeting," May 25, 2017. https://bit.ly/2z5vWxC

i- Seminars:

1. Al Balushi, Rahim."Was NATO 's intervention in Kosovo a humanitarian act in practice? "a paper submitted for Security Seminar, Muscat, November 2015.

j- Electronic web-sites:

1. NATO."NATO role in relation to the conflict in Kosovo, historical overview. "(July15, 1999). https: //www.nato.int/kosovo/history.htm
2. North Atlantic Treaty Organization." NATO's Agenda and the Mediterranean Dialogue."(April 2003). https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_113760.htm?selectedLocale=en

B- En français:

1- Source:

a- Rapports:

1. Amnesty International."L'intervention de l'OTAN en Yougoslavie: Dommages collatéraux ou homicides illégaux, violation des droits de la guerre par l'OTAN lors de l'opération Forces Allies." Document public, Juin 2000.
2. Centre International de Recherche et d'Etude sur le Terrorisme et l'Aide des Victimes du Terrorisme." la Libye: Un avenir incertain". Mai 2011.
3. Organisation du Traité de l'Atlantique du Nord, "Le Sommet d'Istanbul: Le guide complet du sommet d'Istanbul," OTAN 2004.

2- Références:

a- Livres:

1. Roche, Jean Jacques. *Théories des Relations Internationales*, 4ed. Montchrestien: Clefs Politiques ,2001.

b- Thèses:

1. Colomina, Pierre."L'OTAN face aux menaces non conventionnelles: la redéfinition d'une Alliance Atlantique en quête de légitimité." Mémoire préparé sous la direction de Ms J .Paul Raffene, 2014-2015.

c- Périodiques:

1. Irondelle, Bastren et Lachman, Niel. "L'OTAN est elle encore L'OTAN ? *Thema* (Presse de Sciences Politiques, 28-10-2014).

d- Articles aux périodiques électroniques:

1. Saidy, Brahim."La transformation de l'OTAN: trois périodes, trois mutations."*Repère*.

http://archives.cerium.ca/IMG/pdf/La_transformation_de_l_OTAN_trois_periodes_trois_mutations.pdf

e- Les articles:

1. Andersson, Nils".Le nouveau concept stratégique de l'OTAN, assurer la défense des sociétés modernes." http://www.espacesmarx.net/IMG/pdf/T_N7_Anderson_pdf.pdf
2. Organisation du Traité de l Atlantique Nord."Une brève histoire de l'OTAN." (Belgique2012). http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/20120430_ShortHistory_fr.pdf
3. "L' OTAN après la guerre froide, "1. https: //www.fichier-pdf.fr/2012/08/06/l-otan-apres-la-guerre-froide/l-otan-apres-la-guerre-froide.pdf
4. Uniac, Lou." L'intervention militaire contre la Libye."(2011). https://iusadbellum.files.wordpress.com/2011/07/2011-otan-libye1.pdf
5. ____,____."L'intervention militaire en Libye, ou la naissance d'un nouveau chaos." https://bit.ly/2tQkTne

الملاحـــــق

ملحق رقم:01 وثيقة معاهدة واشنطن

The North Atlantic Treaty (1949)

Washington D.C. - 4 April 1949

The Parties to this Treaty reaffirm their faith in the purposes and principles of the Charter of the United Nations and their desire to live in peace with all peoples and all governments.

They are determined to safeguard the freedom, common heritage and civilisation of their peoples, founded on the principles of democracy, individual liberty and the rule of law. They seek to promote stability and well-being in the North Atlantic area.

They are resolved to unite their efforts for collective defence and for the preservation of peace and security. They therefore agree to this North Atlantic Treaty:

Article 1

The Parties undertake, as set forth in the Charter of the United Nations, to settle any international dispute in which they may be involved by peaceful means in such a manner that international peace and security and justice are not endangered, and to refrain in their international relations from the threat or use of force in any manner inconsistent with the purposes of the United Nations.

Article 2

The Parties will contribute toward the further development of peaceful and friendly international relations by strengthening their free institutions, by bringing about a better understanding of the principles upon which these institutions are founded, and by promoting conditions of stability and well-being. They will seek to eliminate conflict in their international economic policies and will encourage economic collaboration between any or all of them.

Article 3

In order more effectively to achieve the objectives of this Treaty, the Parties, separately and jointly, by means of continuous and effective self-help and mutual aid, will maintain and develop their individual and collective capacity to resist armed attack.

Article 4

The Parties will consult together whenever, in the opinion of any of them, the territorial integrity, political independence or security of any of the Parties is threatened.

Article 5

The Parties agree that an armed attack against one or more of them in Europe or North America shall be considered an attack against them all and consequently they agree that, if such an armed attack occurs, each of them, in exercise of the right of individual or collective self-defence recognised by Article 51 of the Charter of the United Nations, will assist the Party or Parties so attacked by taking forthwith, individually and in concert with the other Parties, such action as it deems necessary, including the use of armed force, to restore and maintain the security of the North Atlantic area.

Any such armed attack and all measures taken as a result thereof shall immediately be reported to the Security Council. Such measures shall be terminated when the Security Council has taken the measures necessary to restore and maintain international peace and security.

Article 6 (1)

For the purpose of Article 5, an armed attack on one or more of the Parties is deemed to include an armed attack:

- on the territory of any of the Parties in Europe or North America, on the Algerian Departments of France (2), on the territory of or on the Islands under the jurisdiction of any of the Parties in the North Atlantic area north of the Tropic of Cancer;
- on the forces, vessels, or aircraft of any of the Parties, when in or over these territories or any other area in Europe in which occupation forces of any of the Parties were stationed on the date when the Treaty entered into force or the Mediterranean Sea or the North Atlantic area north of the Tropic of Cancer.

Article 7

This Treaty does not affect, and shall not be interpreted as affecting in any way the rights and obligations under the Charter of the Parties which are members of the United Nations, or the primary responsibility of the Security Council for the maintenance of international peace and security.

Article 8

Each Party declares that none of the international engagements now in force between it and any other of the Parties or any third State is in conflict with the provisions of this Treaty, and undertakes not to enter into any international engagement in conflict with this Treaty.

Article 9

The Parties hereby establish a Council, on which each of them shall be represented, to consider matters concerning the implementation of this Treaty. The Council shall be so organised as to be able to meet promptly at any time. The Council shall set up such subsidiary bodies as may be necessary; in particular it shall establish immediately a defence committee which shall recommend measures for the implementation of Articles 3 and 5.

Article 10

The Parties may, by unanimous agreement, invite any other European State in a position to further the principles of this Treaty and to contribute to the security of the North Atlantic area to accede to this Treaty. Any State so invited may become a Party to the Treaty by depositing its instrument of accession with the Government of the United States of America. The Government of the United States of America will inform each of the Parties of the deposit of each such instrument of accession.

Article 11

This Treaty shall be ratified and its provisions carried out by the Parties in accordance with their respective constitutional processes. The instruments of ratification shall be deposited as soon as possible with the Government of the United States of America, which will notify all the other signatories of each deposit. The Treaty shall enter into force between the States which have ratified it as soon as the ratifications of the majority of the signatories, including the ratifications of Belgium, Canada, France, Luxembourg, the Netherlands, the United Kingdom and the United States, have been deposited and shall come into effect with respect to other States on the date of the deposit of their ratifications. (3)

Article 12

After the Treaty has been in force for ten years, or at any time thereafter, the Parties shall, if any of them so requests, consult together for the purpose of reviewing the Treaty, having regard for the factors then affecting peace and security in the North Atlantic area, including the development of universal as well as regional arrangements under the Charter of the United Nations for the maintenance of international peace and security.

Article 13

After the Treaty has been in force for twenty years, any Party may cease to be a Party one year after its notice of denunciation has been given to the Government of the United States of America, which will inform the Governments of the other Parties of the deposit of each notice of denunciation.

Article 14

This Treaty, of which the English and French texts are equally authentic, shall be deposited in the archives of the Government of the United States of America. Duly certified copies will be transmitted by that Government to the Governments of other signatories.

1. The definition of the territories to which Article 5 applies was revised by Article 2 of the Protocol to the North Atlantic Treaty on the accession of Greece and Turkey signed on 22 October 1951.
2. On January 16, 1963, the North Atlantic Council noted that insofar as the former Algerian Departments of France were concerned, the relevant clauses of this Treaty had become inapplicable as from July 3, 1962.
3. The Treaty came into force on 24 August 1949, after the deposition of the ratifications of all signatory states.

المصدر:

https://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/stock_publications/20120822_nato_treaty_en_light_2009.pdf

ملحق رقم:02 المخطط المدني والعسكري لحلف شمال الأطلسي

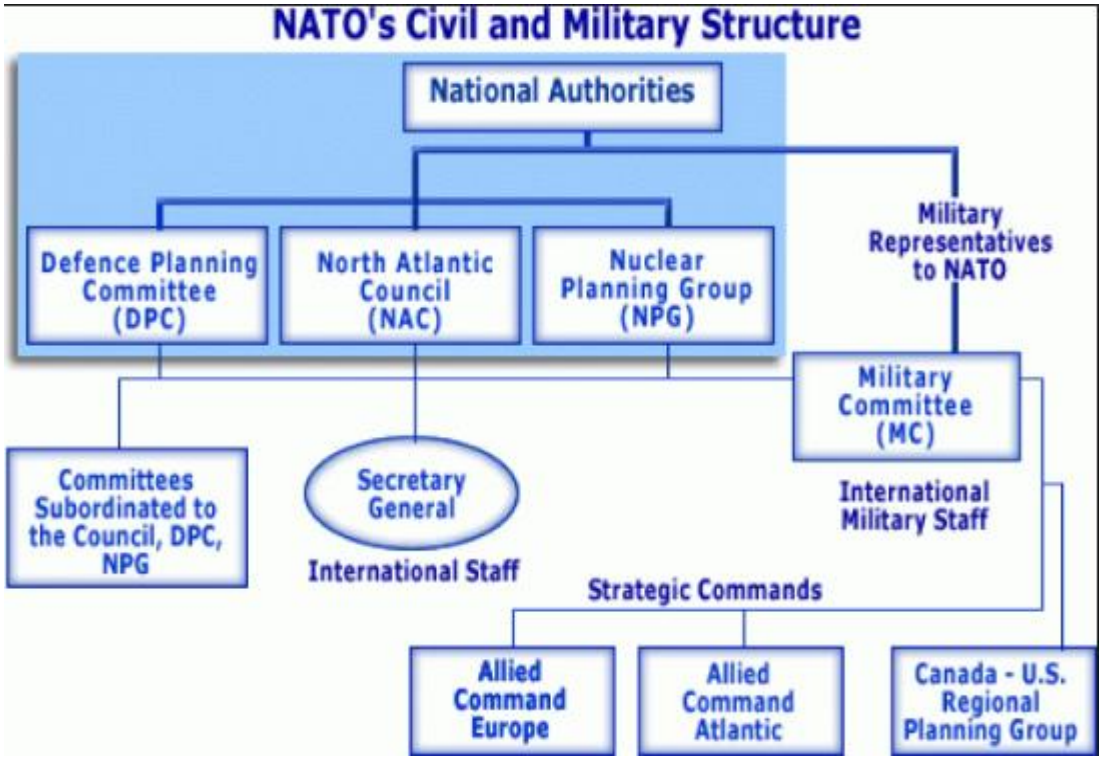

المصدر: https://selfstudyhistory.com/2014/12/28/world-historynorth-atlantic-treaty-organizationnato/

ملحق رقم:03 التطور الكرنولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

Chronologie de l'OTAN

1949 4 avril, Signature à Washington du Traité de l'Atlantique Nord.

1949 25 juillet, Ratification du Traité par l'Assemblée nationale à Paris.

1952 18 février, Accession de la Grèce et de la Turquie au Traité de l'Atlantique Nord.

1955 5 mai, Accession de la RFA à l'OTAN.

1955 14 mai, Création du Pacte de Varsovie.

1966 7mars, Lettre de De Gaulle à Johnson sur le retrait de la France de l'organisation militaire intégrée.

1966 26 octobre, Décision du transfert du siège de l'OTAN à Bruxelles.

1985 12 mars, Ouverture des négociations sovièto - américaines sur les forces nucléaires et les défenses spatiales à Genève

1986 12 mars, Referendum sur l'adhésion de l'Espagne à l'OTAN.

1989 9 novembre, Chute du Mur de Berlin.

1990 5-6 juillet, Sommet de l'OTAN à Londres.

1991 1er juillet, Dissolution du Pacte de Varsovie.

1991 7-8 novembre, Sommet de l'OTAN à Rome : confirmation et renforcement des liens avec l'Europe Centrale et Orientale.

1994 10-11 janvier, Sommet de l'OTAN à Bruxelles, Lancement du Partenariat pour la Paix, (PfP) programme de coopération militaire avec les pays de l'Est.

1994 5 août, Premières frappes aériennes de l'OTAN à l'intérieur de la zone d'exclusion de Sarajevo.

1994 22 septembre, Nouvelle frappe de l'aviation de l'OTAN contre un char serbe bosniaque.

1995 25 – 26 mai, Raids aériens de l'OTAN sur Pale notamment.

1995 3-18 septembre, Bombardement des positions serbes autour de Sarajevo par l'OTAN et la Force de Réaction Rapide.

1995 21 novembre, Dans le cadre des accords de paix de Dayton,(Ohio/Etats-Unis) l'OTAN déploie 60 000 hommes de la Force de mise en œuvre (IFOR) en Bosnie.

1997 27 mai, Signature à Paris de l'Acte fondateur sur les relations, la coopération et la sécurité mutuelle entre l'OTAN et la Fédération de Russie.

1997 8-9juillet, Sommet de l'OTAN à Madrid, Ouverture des pourparlers d'adhésion pour la Hongrie, la Pologne et la République tchèque.

1999 12 mars, La République tchèque, la Hongrie et la Pologne deviennent membres de l'Alliance.

1999 23 mars-11 juin, Déclenchement des bombardements aériens contre les Serbes dans le cadre de l'opération Force Alliée.

1999 12 juin, Début de déploiement au Kosovo de la KFOR, Force de maintien de la paix sous l'égide de l'OTAN.

2001 3 octobre, L'article 5 de la Charte de l'OTAN est activé sur la solidarité mutuelle après les attentats du 11 septembre 2001 contre les Etats-Unis.

2002 28 mai, L'OTAN et la Fédération de Russie signent la déclaration de Rome qui crée le Conseil OTAN/Russie.

2004 2 avril, Sept nouveaux pays deviennent membres de l'Alliance : Bulgarie, Estonie, Lettonie, Lituanie, Roumanie, Slovaquie et Slovénie.

2006 31 juillet, L'OTAN prend le commandement de la Force Internationale d'Assistance à la Sécurité (FIAS) dans le sud de l'Afghanistan.

2008 2- 4 avril, Sommet de l'OTAN à Bucarest, crise afghane et élargissement, Albanie et Croatie sont déclarées candidats.

Les adhésions de l'Ukraine et de la Géorgie sont repoussées.

2009 3 - 4 avril, 60 me anniversaire de l'OTAN. La décision de la France de participer pleinement aux structures de l'Alliance est saluée.

2010 19-20 novembre, Sommet de l'OTAN à Lisbonne, Mise en œuvre du Concept Stratégique pour les années 2010, diminution annoncée de 35% des effectifs de la structure permanente de l'Alliance.

2012 20-21 mai, Sommet de l'OTAN à Chicago.

المصدر: https://www.diploweb.com/IMG/pdf/Durandin-L_OTAN-Diploweb-2013.pdf

ملحق رقم:04 مقارنة بين عمليات فجر الأوديسا وعمليات الحامي الموحد في ليبيا

Comparison of Odyssey Dawn and Unified Protector Command Relationships

	Operation Odyssey Dawn	Operation Unified Protector
Mandate	UNSCR 1970 & 1973	UNSCR 1970 & 1973
Framework	Coalition	NATO Alliance
Authority	National governments	North Atlantic Council
Supported command	AFRICOM	Joint Force Command Naples
Commander	General Carter F. Ham, USA	Admiral Samuel J. Locklear, USN
JTF commander	Admiral Samuel J. Locklear, USN	Lieutenant-General Charles Bouchard, RCAF
JFACC/CFACC	Major General Margaret Woodward, USAF	Lieutenant General Ralph J. Jodice II, USAF
CAOC	617th AOC, Ramstein AB, GER	CFAC, Poggio Renatico, ITA

Source : Karl P.Mueller, Perception and purpose :air power in the Libyan civil war,(RAND,2015), 26.

الفهـرســـــة

الجداول:

الجداول	الصفحة
جدول رقم01: تقييم أداء منظمة حلف شمال الأطلسي خلال الحرب الباردة	98
جدول رقم 02: مضمون المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010	154-155

الأشكال:

الأشكال	الصفحة
خارطة رقم 01: أهم القواعد العملياتية لعمليات الحامي الموحد	197
خارطة رقم 02: منطقة الحظر الجوي في ليبيا أهم القواعد	199
خارطة رقم 03: القوات والقواعد المستعملة في عمليات الحامي الموحد	201
مخطط رقم 01: حوادث الصراع والوفيات في ليبيا أثناء وما بعد الأزمة	204

فهرس المحتويات

الموضوع:	الصفحة
ملخص	2-1
باللغة العربية	1
باللغة الأجنبية	2
قول	3
شكر	4
خطة الدراسة	7-5
مقدمة.	21-8
الفصل الأول: منظمة حلف شمال الأطلسي على ضوء الخارطة الجديدة للأمن الدولي الجديدة.	91-22
المبحث الأول: تغير خارطة الأمن الدولي: من الأمن التقليدي إلى الأمن الجديد	22
المطلب الأول: مقاربة نظرية للبيئة الأمنية التقليدية	23
الفرع الأول: النظرية الواقعية	24
الفرع الثاني: النظرية الليبرالية	27
المطلب الثاني: إعادة صياغة مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الجديدة	32
الفرع الأول: المقاربة التقليصة للأمن	32
الفرع الثاني: المقاربة التوسيعية للأمن	34
الفرع الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة	39
المطلب الثالث: المستجدات الأمنية والبيئة الأمنية الجديدة: مقاربة نظرية	41
الفرع الأول: النظرية البنائية	41
الفرع الثاني: مدرسة كوبنهاغن	44
الفرع الثالث: النظرية النقدية	53

الفرع الرابع: النظرية النسوية	58
الفرع الخامس: المقاربة ما بعد الحداثية	59
المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي على ضوء النظريات الوضعية وما بعد الوضعية	63
المطلب الأول: النظرية الواقعية: الأداء العسكري التقليدي لمنظمة حلف شمال الأطلسي	63
المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية: الأداء المؤسساتي لمنظمة حلف شمال الأطلسي	68
المطلب الثالث: النظرية البنائية: منظمة حلف شمال الأطلسي كبناء اجتماعي	75
المطلب الرابع: نظرية الأمننة: دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي من منظور الخطابات	84
الفرع الأول: تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي: أمننة الشرق ولا أمننة الغرب	84
الفرع الثاني: الوفاق و بناء الأمن غير العسكري: إعادة أمننة أوروبا ولا أمننة العلاقات بين الشرق و الغرب	85
الفرع الثالث: أمننة التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة	86
الفرع الرابع: الهدف من منظمة حلف شمال الأطلسي حسب نظرية الأمننة ومستقبل الأداء	87
الفصل الثاني: المفاهيم الإستراتيجية لمنظمة حلف شمال الأطلسي: قراءة في السياقات والمضامين	92-161
المبحث الأول: معاهدة واشنطن: دراسة في السياقات	92
المطلب الأول: السياق التاريخي والوظيفي لمعاهدة واشنطن	93
المطلب الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي مابين التجديد والاستمرارية: أزمة هوية	102

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة: قراءة في المفاهيم الإستراتيجية	110
المطلب الأول: متغيرات بيئة ما بعد الحرب الباردة-خصائص النظام الدولي الجديد-	111
الفرع الأول: خصائص النظام الدولي الجديد	111
الفرع الثاني: منظمةحلف شمال الأطلسي ضمن النظام الدولي الجديد	114
المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية ضمن البيئة الأمنية الجديدة: من الدفاع الجماعي إلى الأمن التعاوني	117
المطلب الثالث: منظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة:من المفهوم إلى الأداء	126
المبحث الثالث: منظمة حلف شمال الأطلسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001: السياقات والمفاهيم	133
المطلب الأول: تموضع المنظمة ضمن البيئة الأمنية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر2001	133
المطلب الثاني: المفاهيم الإستراتيجية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001: الأمن عبر الشراكة	141
المطلب الثالث: المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010: مقاربة الإدارة المدنية-العسكرية للأزمة	150
الفصل الثالث: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة في كوسوفو وليبيا: دراسة مقارنة بين النص والممارسة	162-231
المبحث الأول: منظمة حلف شمال الأطلسي وإدارة الأزمة في كوسوفو	162
المطلب الأول: السياق التاريخي لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو	163

المطلب الثاني: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو	171
المطلب الثالث: تبعات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في كوسوفو	178
المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الأطلسي وإدارة الأزمة في ليبيا	186
المطلب الأول: العوامل السياقية لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا	187
المطلب الثاني: آليات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة الليبية	194
المطلب الثالث: انعكاسات إدارة منظمة حلف شمال الأطلسي للأزمة في ليبيا	202
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين آليات إدارة الأزمة وواقع الأداء على ضوء التهديدات الأمنية الجديدة	210
المطلب الأول: مقاربة إدارة الأزمة في كوسوفو: مقارنة بين المفهومين الاستراتيجيين لعامي1991 و1999 وبين الأداء العملياتي	210
المطلب الثاني: مقاربة إدارة الأزمة في ليبيا: مقارنة بين المفهوم الاستراتيجي لعام 2010كإطار نظري وبين واقع الأداء	217
المطلب الثالث: الإدارة المدنية–العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي للتهديدات الأمنية الجديدة: الواقع والمتطلبات والآفاق	222
الفرع الأول: واقع الإدارة	222
الفرع الثاني: متطلبات الإدارة	225
الفرع الثالث: الإدارة المدنية- العسكرية وآفاق أداء منظمة حلف شمال الأطلسي	227
الخاتمة	236-232
قائمة المراجع	252-237
قائمة الملاحق	261-254

الفهرسة	262
فهرس الجداول والأشكال	263
فهرس المحتويات	268-264

Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

THESIS

Presented for Obtaining Doctorate Degree in Political Sciences
Specialty: International Management

Presented by:

Kenza Fenni

Titled

North Atlantic Treaty Organization 'Role in New Security Threats Management in Post Cold War Area

Academic year: 2017-2018